

أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك  
التجارية

## The Impact of Internal and External Economic Factors Risks on Net Interest Rate Margin of Commercial Banks

إعداد الطالب

محمد أحمد صندوقة

إشراف الدكتور

هارون عبدالله الريالات

أستاذ مشارك

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التمويل

قسم التمويل

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

عمان-الأردن

٢٠١٥/٣/٣



جامعة عمان العربية  
AMMAN ARAB UNIVERSITY

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

نموذج ( 9 )

### تفويض

نحن الموقعون أدناه، نتعهد بمنح جامعة عمان العربية حرية التصرف في نشر محتوى الرسالة الجامعية، بحيث تعود حقوق الملكية الفكرية لرسالة الماجستير الى الجامعة وفق القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بالملكية الفكرية وبراءة الاختراع.

المشرف الرئيس (ثلاثة مقاطع)	المشرف المشارك (إن وجد) (ثلاثة مقاطع)	الطالب (ثلاثة مقاطع)
د. هادي عيسى الربالين	.....	محمد احمد اسودق
التوقيع: .....	التوقيع: .....	التوقيع: .....
التاريخ: ٢٠١٥/٢/٢١	التاريخ: .....	التاريخ: ٢٠١٥/٣/١٥

شارع الأردن - موبص - هاتف 0040 8054 9627+ - ص.ب 2234 عمان 11953 - الأردن  
Jordan Street - Mubia - Telephone +962 7 8054 0040 - P.O.Box 2234 Amman 11953 - Jordan  
Email: aaug@aaau.edu.jo / Web: www.aaau.edu.jo

## لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : " أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على هامش صافي

سعر الفائدة في البنوك التجارية "

والمقدمة من الطالب: محمد أحمد سلامة صندوقة

وأجيزت بتاريخ 3 / 3 / 2015

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور هارون الريالات (مشرفا ورئيسا) أستاذ مشارك

الدكتور هناء الحنيطي (عضوا) أستاذ مشارك

الدكتور خلف الطعاني (عضوا) أستاذ مشارك

## الأهداء

أهدي هذا الجهد إلى:

من رباني وآثرني على نفسه وأنار لي الدرب في حياتي والذي حفظه الله.

التي غمرتني بعطفها وحنانها والدتي حفظها الله.

رفيقة دربي التي أزررتني ووقفت إلى جانبي زوجتي الغالية.

فلذات كبدي وأنس حياتي إبني وإبنتي العزيزين.

## الشكر والتقدير

بادئ ذي بدء، أبدأ بالحمد لله سبحانه وتعالى، الذي يسر لي إتمام هذا العمل، وأصلي وأسلم على سيد

الخلق محمد- صلى الله عليه وآله وصحبه أجمعين- الذي حثنا على العلم بإخلاص.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل إلى من منحني من وقته وجهده

الكثير، إلى الدكتور الفاضل هارون الريالات، الذي حباه الله بعلمٍ وافر وعطاءٍ زاخر وصبرٍ جميل.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة:

لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإثرائها بملاحظاتهم القيمة.

كما أشكر كل من ساهم في هذا العمل، من أعضاء هيئة تدريس في جامعة عمان العربية.

## فهرس المحتويات

ب.....	التفويض
ج.....	لجنة المناقشة
د.....	الأهداء
ه.....	الشكر والتقدير
و.....	فهرس المحتويات
١.....	الفصل الأول
١.....	الإطار العام للدراسة
١.....	١,١ مقدمة الدراسة
٢.....	٢.١ مشكلة الدراسة وعناصرها:
٣.....	٣,١ أهمية الدراسة وأهدافها:
٥.....	٤,١ فرضيات الدراسة
٦.....	٥,١ أنموذج الدراسة:
٧.....	٦,١ التعريفات الاجرائية:
٨.....	٧,١ حدود الدراسة:
٨.....	الفصل الثاني
٩.....	الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة
٩.....	الاطار النظري
٤٢.....	الدراسات ذات الصلة

## الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات ..... ٥٧

- المنهجية والإجراءات ..... ٥٧
- ١-٣ منهج الدراسة: ..... ٥٧
- ١-١-٣ مجتمع الدراسة وعينتها: ..... ٥٧
- ٢-١-٣ مصادر جمع المعلومات: ..... ٥٩
- ٣-١-٣ أدوات الدراسة: ..... ٥٩
- ٤-١-٣ تصميم الدراسة و المعالجة الإحصائية ..... ٦٠

## الفصل الرابع: التحليل الإحصائي للبيانات ..... ٦٣

- ١,٤ نتائج التحليل القياسي ..... ٦٣
- ٢,٤ التحليل الوصفي للبيانات ..... ٦٤
- ٣,٤ تحليل الارتباط ..... ٦٥
- ٤,٤ اختبار الاستقرار للبيانات ..... ٦٦
- ٥,٤ تحليل الانحدار البسيط : ..... ٦٧
- ٦,٤ تحليل الانحدار المتعدد : ..... ٧٥

## الفصل الخامس: النتائج والتوصيات ..... ٧٨

- ١-٥ مناقشة النتائج ..... ٧٨
- ٢-٥ مناقشة نتائج تحليل الانحدار المتعدد وإختبار الفرضيات ..... ٧٩
- ٣-٥ مناقشة نتائج تحليل الانحدار البسيط وإختبار الفرضيات ..... ٨١
- ٤-٥ النتائج ..... ٨٥
- ٥-٥ التوصيات ..... ٨٦
- ٤-٥ اتجاهات بحثية مستقبلية ..... ٨٦

## قائمة المراجع ..... ٨٧

- أولاً: المراجع باللغة العربية: ..... ٨٧
- ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية: ..... ٩١

## الملاحق ..... ١٠١

## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
١-١	تصنيف مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية	28
٢-١	تصنيف مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية	37
1-3	البنوك التجارية في الأردن	59
١-٤	التحليل الوصفي للبيانات	63
٢-٤	الارتباط الخطي	64
٣-٤	اختبار الاستقرارية للبيانات	65
٤-٤	الأثر ما بين هامش صافي سعر الفائدة ومخاطر الائتمان	67
٥-٤	الأثر ما بين هامش صافي سعر الفائدة ومخاطر الرفع	68
٦-٤	الأثر ما بين هامش صافي سعر الفائدة ومخاطر السيولة	69
٧-٤	الأثر ما بين هامش صافي سعر الفائدة ومخاطر نسبة التكاليف التشغيلية لاجمالي الاصول	70
٨-٤	الأثر ما بين هامش صافي سعر الفائدة ومخاطر الحصة السوقية	71
٩-٤	الأثر ما بين هامش صافي سعر الفائدة ومخاطر التضخم	72
١٠-٤	الأثر ما بين هامش صافي سعر الفائدة ومخاطر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	73
١١-٤	تحليل الأثر بين المتغيرات المستقلة والتابعة	75
١٢-٥	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك العاملة في الأردن.	٧٨
١٣-٥	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك العاملة في الأردن.	٨٠



قائمة الملاحق

الصفحة	الملحق
١١٠	ملحق (١) المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية للبنوك التجارية العاملة في الأردن

## أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك

### التجارية

إعداد الطالب: محمد أحمد صندوقة

إشراف الدكتور: هارون عبدالله الريالات

### الملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن ، و تم العمل على دراسة هذه المخاطر لما لها من احتمالية مستقبلية من الممكن أن يتعرض لها البنك من خسائر غير متوقعة وغير مخططة ، تؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى نجاحه، و في حال عدم التمكن من السيطرة على المخاطر وعلى آثارها فإنها تعمل على القضاء على البنك وإفلاسه ، ولتلافي ذلك فقد سعت الدراسة لتقييم المخاطر ومعرفة مقدار تأثيرها على هامش صافي سعر الفائدة من خلال تطبيق الدراسة على البنوك التجارية العاملة في الأردن، حيث تم أخذ عينة الدراسة ل (١٣) بنكاً تجارياً من البنوك العاملة في الأردن خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١١) ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات من القوائم المالية للبنوك التجارية ومن التقارير السنوية والعمل على تحليلها للوصول إلى نتائج الاختبار لأثر مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية والتي تشمل العوامل التالية : مخاطر الائتمان و السيولة والرفع والحصة السوقية ونسبة التكاليف التشغيلية لإجمالي الأصول والتضخم ومعدل الناتج المحلي الإجمالي ، على هامش صافي سعر الفائدة ، والتي تعمل على الإسهام في ضمان نجاح سير الأعمال الإدارية والفنية والمالية في البنوك التجارية العاملة في الأردن بالشكل السليم.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن، إذ سيتم دراسة وتحليل البيانات وتحويلها إلى متغيرات كمية يمكن قياسها ، بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات، وبيان نتائج الدراسة وتوصياتها. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

١. يوجد أثر طردي ذات دلالة إحصائية ما بين هامش صافي سعر الفائدة وكل من : مخاطر الائتمان / نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الأصول / نسبة الحصة السوقية / مخاطر التضخم .
٢. يوجد أثر عكسي ذات دلالة إحصائية ما بين هامش صافي سعر الفائدة وكل من : مخاطر الرفع / مخاطر السيولة / معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

وقد قدم الباحث في نهاية الدراسة مجموعة من التوصيات التي من شأنها الإسهام في إنجاح أعمال المصارف التجارية وتفعيل دورها في تنشيط الإقتصاد الوطني، وذلك بقيام البنوك بنهج إدارة استثمارية عقلانية باستخدام التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر، التي تعمل على تحسين هامش صافي سعر الفائدة وجودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، الأمر الذي يثمر في زيادة الثقة وتوسيع رقعة الحصة السوقية للبنك ومن ثم زياد قدرة البنك على تحديد الأسعار بما يرفع من هامش صافي سعر الفائدة. والتحول المدروس نحو التحرر المالي والتقدم التكنولوجي، لما لذلك من أثر مهم في تحسين الأعمال البنكية في الاردن. كذلك العمل على التطوير المستمر للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة لضمان حسن إدارة المخاطر، وبيان تأثيرها على هامش صافي سعر الفائدة . وتشجيع الدراسات والبحوث التطبيقية والميدانية في قطاع البنوك لما لهذا القطاع من دور فاعل في تنشيط الإقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور. وأخيراً الاهتمام بإدارة المصاريف التشغيلية وإعطائها مزيداً من الاهتمام، إذ إنها تؤثر تأثيراً كبيراً على هامش صافي سعر الفائدة في المصارف التجارية العاملة في الأردن .

# **The Impact of Internal and External Economic Factors Risks on Net Interest Rate Margin of Commercial Banks**

Prepared by

Mohammad Ahmad sandoka

Supervised

Dr. Haroun Alryalat

## **Abstract**

The study aims to investigate the impact of internal and external economic factors risks on net interest rate margin of commercial banks working in Jordan, it has been working on the study of these risks because of its futuristic possibility might be exposes the bank to unexpected and unplanned losses that may affect the achievement of the Bank's objectives and on its success, it is possible in case of not being able to control the risks and on the track, works on eliminating the bank and bankruptcy, and to avoid this, the study sought to assess the risk and know how much the impact of the risk on the net interest rate margin through the implementation of the study on commercial banks in Jordan, where the sample was taken for the study (13 Commercial Bank which it works in Jordan during the period (2001-2011), and to achieve the effect of the study, data were collected from the financial statements of commercial banks and from the annual reports and work on the analysis to arrive the Results test of the impact of internal and external economic factors risks, which include the following factors: credit risk and liquidity and

increase market share and the percentage of operating costs to total assets and the rate of inflation and GDP, on the net interest rate margin, And working to contribute to ensure the success of the administrative, technical and financial business in the commercial banks working in Jordan properly.

A descriptive analytical method has been used, in order to identify the impact of internal and external economic factors risks on net interest rate margin in commercial banks working in Jordan, thus a study and analyze the data will take place to convert it to a quantities variables in order to deal with them in the examination of hypotheses, and show the study results and recommendations. The study results indicated the following:

1. There is a positive statistically significant impact between the net interest rate margin and each of: credit risk and operational costs relative to total assets and market share, and the risk of inflation .
2. There is an inverse statistically significant impact between the net interest rate margin and each of: leverage risk, liquidity and growth rate of GDP.

The researcher provides a number of recommendations that will contribute in the success of commercial banks businesses as well as activating its role in stimulating the national economy ,therefore the banks should take a rational investment management approach applying new technology in risks management, which work to improve the net interest rate margin and the quality of banking services provided for customers, which also increase confidence and increase of the bank market share and then increase the bank's ability to set prices, which it leading raising the interest rate margin. And move to organize financial liberalization and technological progress, and this has a significant impact in improving the banking business in Jordan. As well as working on the

continuous development of the regulatory and banking controls necessary to ensure proper risk management, and the statement of their impact on the net interest rate margin. And it encourages also applied and field research in banking sector to ensure its importance in activating growth and developing the national economy. Finally focusing on operating expenses management and give more attention , as they have a great significantly affect on net interest rate margin of commercial banks working in Jordan ..

## الفصل الأول الإطار العام للدراسة

### ١,١ مقدمة الدراسة

يلعب القطاع المصرفي دوراً كبيراً لا يمكن تجاهله في عملية التطوير والنشاط الاقتصادي من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات، وذلك من خلال ما تطبقه الحكومة من سياسة نقدية ناجحة ، ويتسم الاقتصاد الأردني بصغر حجمه مقارنة بغيره من البنوك التجارية في العالم إلا إنه يمتاز بمرونة فائقة كونه يسهم في خلق فرصاً محدودة لقطاع البنوك في الاردن، وأن البنوك الأردنية تشترك جميعاً بمحفظة استثمارية تمتاز بتدني مخاطرها كونها تسهم في توفير أدوات مالية ذات طابع قياسي ، مما قد يجعلها عرضة للتأثر بمستويات عالية من المخاطر الناجمة عن تعرضها للأوضاع غير المستقرة في الدول المجاورة وأثار الأزمات الاقتصادية العالمية والاضطرابات السياسية غير المباشرة في البلدان الأخرى. ما تقوم به المصارف التجارية خلال التغيير المستمر في البيئة الاقتصادية يعرضها الى عدة مخاطر التي قد تؤثر سلباً على أنشطتها المختلفة بغض النظر عن الحجم المستخدم للعمليات البنكية للمصرف التجاري ، الأمر الذي يتطلب منه استخدام الاحتياطات النقدية كمحاولة للحفاظ على أموال المودعين وسلامة المركز المالي للبنك . لذلك تعمل إدارة المصرف على تعظيم ثروة حملة الأسهم . وتعظيم للقيمة السوقية للأسهم العادية . وأن عملية زيادة ثروة المالكين هي أن يقوم المسؤولين بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها البنك . وعند ارتفاع الأرباح فإنها تدل على أن إدارة البنك تعمل بالاستثمار في أصول تعطي أكبر قدر ممكن من العائد مع خفض التكلفة. وحتى يحصل المصرف على عائد مرتفع فيتوجب عليه إما أن يتحمل المزيد من المخاطر أو ينقص من تكاليف التشغيل ، و أن تعمل إدارة المصرف على إيجاد و تقييم إستمرارية التوازن ما بين فرصة الحصول على عوائد مرتفعة والمخاطر الناتجة عن ذلك .

وينبغي الدراسة المعمقة لعملية منح الإئتمان ومخاطره وتقييم الأصول بالشكل الصحيح ، وكذلك وضع سياسة مالية قوية للتحكم في معدلات الفائدة ومخاطر السيولة في مجال ما يسمح به البنك المركزي . ويتوجب مراقبة أداء التشغيل مما يقلل من احتمالات الاحتيال والتزوير التي يمكن حدوثها من بعض الموظفين ، وكذلك الدراسة لنسبة التكاليف التشغيلية لإجمالي الأصول وكذلك نسبة الحصة السوقية وذلك بوديعة البنك بالنسبة لإجمالي ودائع البنوك .

كل هذه العوامل الاقتصادية الداخلية ، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الخارجية لها أثر في تحديد هامش سعر الفائدة في البنوك . ومن مخاطر هذه العوامل الاقتصادية نسب التضخم التي تعمل على تآكل جزء من القيمة الحقيقية للإستثمار بسبب إرتفاع الأسعار وإنخفاض القوة الشرائية للعملة . ومخاطر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الذي من الممكن أن يعمل التباطؤ في النمو على تراجع مستوى الاقتصاد المحلي للعديد من الدول .

## ٢.١ مشكلة الدراسة وعناصرها:

من أجل المحافظة على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية باعتباره أحد أهم القطاعات الهامة المستخدمة في رفع الكفاءة الاقتصادية ورفع معدلات النمو الإقتصادي، وبعد ما تبين أن الهدف الأساسي لإدارات هذه البنوك هو تعظيم هامش صافي سعر الفائدة التي يحققها البنك من خلال الفرق الكبير بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة ، وكذلك تعظيم قيمة البنك في السوق . فمن الممكن أن تواجه البنوك مشكلات ومخاطر لعوامل اقتصادية ، لذا لا بد من معرفة المشاكل والمخاطر وكيفية إدارتها وتفاديها التي تعمل على الإضرار بالبنوك ومنع ازدهارها وتقليل هامش صافي سعر الفائدة ، فإدارة المخاطر بالشكل العلمي الغير صحيح قد يعمل إلى نقص العائد وبالتالي نقص في هامش صافي سعر الفائدة ، لذا يجب على البنوك في الأردن دراسة و تحليل المشاكل والمخاطر التي تواجه البنوك مع بيان أثر هذه المشاكل والمخاطر على البنوك والوحدات الاقتصادية والإقتصاد القومي. وذلك بدراسة مخاطر العوامل المؤثرة على هامش صافي سعر الفائدة في الأردن للوقوف على التحديات والصعوبات لمعالجتها ، ووضع الحلول المناسبة بشأنها والخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه البنوك في تطوير أدائها المصرفي من حيث إدارة كل من المخاطر الاقتصادية الداخلية والخارجية للوصول إلى هامش صافي سعر فائدة مقبول .

وعليه فإن الغرض من هذه الدراسة يتمحور حول دراسة أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على هامش سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن .

ويمكن تحقيق مشكلة الدراسة من خلال الأجابة عن الأسئلة التالية :-

السؤال الرئيس الأول :- هل يوجد أثر لمخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على هامش

صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن ؟

وقد تفرع عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية:



**السؤال الفرعي الأول:** هل يوجد أثر لمخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية على هامش صافي سعر الفائدة ويتفرع عنها :

- هل يوجد أثر لمخاطر الائتمان على هامش صافي سعر الفائدة.
  - هل يوجد أثر لمخاطر السيولة على هامش صافي سعر الفائدة.
  - هل يوجد أثر لمخاطر الرفع على هامش صافي سعر الفائدة.
  - هل يوجد أثر لمخاطر الحصة السوقية على هامش صافي سعر الفائدة.
  - هل يوجد أثر لمخاطر نسبة التكاليف التشغيلية لاجمالي الاصول على هامش صافي سعر الفائدة.
- السؤال الفرعي الثاني:** هل يوجد أثر لمخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية على هامش صافي سعر الفائدة ويتفرع عنها :

- هل يوجد أثر لمخاطر معدل التضخم على هامش صافي سعر الفائدة.
- هل يوجد أثر لمخاطر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على هامش صافي سعر الفائدة.

### ٣,١ أهمية الدراسة وأهدافها: - الأهمية النظرية

تظهر أهمية الدراسة من الناحية النظرية في معرفة أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على البنوك التجارية في الأردن، ولما لها من أثر على هامش سعر الفائدة في البنوك التجارية وكيفية إدارة هامش صافي سعر الفائدة وتأکید دور النظام البنكي من خلال تقديمه للخدمات البنكية التي أصبحت واحدة من أهم دعائم التنمية الاقتصادية وبدونها لا يستطيع أي اقتصاد تأدية وظيفته . ونظراً لكون الطلب على خدمات النظام البنكي هو جزء من حاجة التنمية الاقتصادية ، ولذا يمكننا القول: إنه كلما كبرت حدود التنمية زادت الحاجة إلى وجود نظام بنكي أكثر تطوراً وأكثر خدمات ، حيث يشكل مع المؤسسات الوسيطة والأسواق المالية دعماً وقوة للاقتصاد الوطني .

وتعد البنوك من المؤسسات المالية ذات الأهمية البالغة في الأنشطة الاقتصادية وقد تعددت الأراء والاتجاهات حول أداء وفاعلية النظام البنكي في النشاط الاقتصادي إلا أن إستقرار النظام البنكي وقدرته على تحقيق التوازن بين نشاط الادخار والاستثمار يتم عن طريق تحقيق أهدافه المتمثلة أساساً في الربحية ومواجهة مخاطر الأستثمار وضمان ملاءة رأس المال .

## - الأهمية العملية

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العملية في إضافة شيء عملي في هذا المجال ، وتدعم الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية من خلال بيان الملاحظات التي تساعد البنوك على أداء دورها الهام في التنمية الاقتصادية، وإن قضية التنمية في أي مجتمع مرتبطة بالقضايا المتعلقة بتمويلها من حيث الأساليب والأجهزة وبخاصة من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه الإدارة السليمة للجهاز البنكي للاضطلاع بهذا العباء ، ومدى إمكانيتها في تغيير أوضاعه وسياساته بما يمكنها من التكيف مع الأوضاع المطلوبة لتنمية المجتمع ، فلا يمكن للبنوك أن تلعب دوراً أساسياً في تمويل التنمية الاقتصادية إلا من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسبة .

### أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة في التعرف على أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية . ولكي نتمكن من تحقيق الهدف الرئيسي كان لا بد من تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

- سد الفجوة المعرفية ما بين مخاطر العوامل الاقتصادية وهامش صافي سعر الفائدة من خلال استخدام طرق إحصائية تحليلية جديدة وأكثر دقة .

- عمل جدول لتصنيف مخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية يمكن الباحثين من معرفة وفهم العلاقة بين مخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية وذلك بالرجوع الى أدبيات الدراسات السابقة .

- تحديد الأهمية النسبية للعوامل التي تؤثر على هامش صافي سعر الفائدة والتي يبني على أساسها نموذج الدراسة.

- الخروج بتوصيات تساعد البنوك التجارية على تهيئة المناخ الملائم لتعزيز العوامل التي من شأنها المحافظة على الأرباح وزيادتها، بما يضمن لهذه البنوك استمراريته ونجاحها في تحقيق أهدافها وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة .

- معالجة العوامل التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو التي تؤدي إلى تخفيض ربحية هذه البنوك لتفاديها ووضع الحلول والوصفات (وقائية - علاجية) الملائمة لها .

## ١, ٤ فرضيات الدراسة

من خلال التساؤلات المطروحة في مشكلة الدراسة يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:-

### الفرضية الرئيسية الأولى HO :-

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $a=0.05$ ) لمخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية .

### الفرضية الفرعية الأولى :-

**HO1** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a=0.05$ ) لمخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية على هامش صافي سعر الفائدة ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

**HO1-1** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a=0.05$ ) لمخاطر الانتمان على هامش صافي سعر الفائدة.

**HO1-2** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a=0.05$ ) لمخاطر الرفع على هامش صافي سعر الفائدة.

**HO1-3** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a=0.05$ ) لمخاطر السيولة على هامش صافي سعر الفائدة.

**HO1-4** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a=0.05$ ) لمخاطر نسبة التكاليف التشغيلية لاجمالي الاصول على هامش صافي سعر الفائدة.

**HO1-5** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a=0.05$ ) لمخاطر نسبة الحصة السوقية على هامش صافي سعر الفائدة.

### الفرضية الفرعية الثانية:-

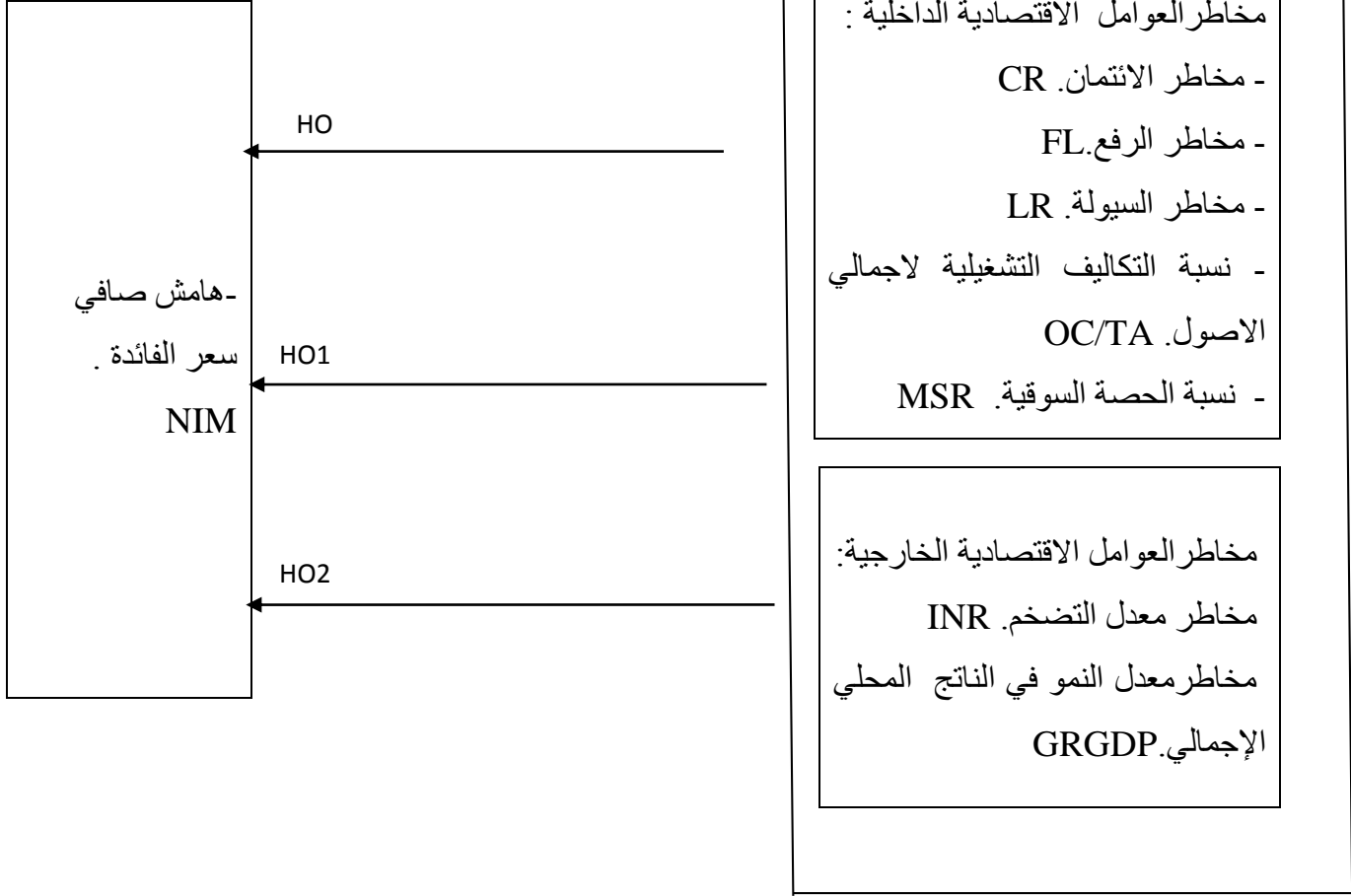
**HO2** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a=0.05$ ) لمخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية على هامش صافي سعر الفائدة ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

**HO2-1** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a=0.05$ ) لمخاطر معدل التضخم على هامش صافي سعر الفائدة.

**HO2-2** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a=0.05$ ) لمخاطر معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي على هامش صافي سعر الفائدة.

٥,١ أنموذج الدراسة :  
المتغيرات المستقلة

المتغير التابع



شكل رقم (١)

أنموذج الدراسة

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد الى دراسة (سنقرط،٢٠٠٩) ودراسة (kithin,2010).

٦,١ التعريفات الاجرائية :

مخاطر العوامل الاقتصادية:

١. **مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية:** وهي المخاطر التي تتعلق بعمليات المصرف الداخلية وتنقسم:  
أ- **مخاطر الائتمان :** - وهي احتمالية أن يخفق عملاء البنك المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك

وذلك عند استحقاق هذه الالتزامات أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها. و يؤدي ذلك إلى

زيادة القروض المتعثرة; وبالتالي ينعكس سلباً على نوعية الموجودات وهامش سعر الفائدة.

وسيتم قياسها من خلال المعادلة التالية :

مخاطر الائتمان = (إجمالي القروض / إجمالي الأصول).

ب. **مخاطر السيولة :** - وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية

عندما تستحق الاداء ، من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك ، دون أن تتحمل خسائر غير مقبولة ، أي

بمعنى آخر عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وقد يكون نتيجة الصعوبات في الحصول على

السيولة بتكلفة معقولة عن طريق أو عدم القدرة على تسهيل الأصول .

وسيتم قياسها من خلال المعادلة التالية :

مخاطر السيولة : (الأصول السائلة / إجمالي الأصول).

ج. **مخاطر الرفع:** هو عملية تلقائية تنتج عنها زيادة في الربح نتيجة تمويل جانب من عمليات المنشأة

بديون طويلة الأجل ، بشرط أن يكون عائد الاستثمار في عمليات المنشأة أكبر من الأعباء التمويلية

(الفوائد).

وسيتم قياسها من خلال المعادلة التالية :

مخاطر الرفع = (حقوق الملكية / إجمالي الأصول).

د. **نسبة التكاليف التشغيلية لإجمالي الأصول :** النفقات المرتبطة بالإدارة على أساس يومي . وتهتم

بقياس كفاءة إدارة المصاريف التشغيلية الثابتة والمتغيرة . وسيتم قياسها من خلال المعادلة التالية :

نسبة التكاليف التشغيلية لإجمالي الأصول = (التكاليف التشغيلية/ إجمالي الأصول)

هـ. **نسبة الحصة السوقية :** هي مجموع الأموال المودعة في البنك مقارنة بإجمالي الودائع في البنوك

الأخرى . وسيتم قياسها من خلال المعادلة التالية :

نسبة الحصة السوقية = ودائع البنك / إجمالي ودائع البنوك .

2- **مخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية:** وهي المخاطر التي تتعلق بالظروف الاقتصادية للدولة التي تعمل بها المصارف وبما ينعكس على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية. وسيتم التركيز على مخاطر أهم متغيرين هما: معدل التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

أ- **مخاطر معدل التضخم:** حالة إقتصادية تتميز بارتفاع سريع للأسعار والأجور مما يؤدي إلى تساؤل القوة الشرائية للنقود وإنخفاض معدل الادخار. و الزيادة المفرطة في النقد المتداول تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وإنخفاض القيمة الشرائية للعملة. وأخطار التضخم هي الأخطار المرتبطة بإحتمال أن يؤدي التضخم أو الارتفاع في كلفة المعيشة إلى تآكل جزء من القيمة الحقيقية للإستثمار. ويمكن قياس التضخم من خلال الرقم القياسي لإسعار المستهلك.

الرقم القياسي لإسعار المستهلك = ((الرقم القياسي للإسعار في سنة المقارنة - الرقم القياسي للإسعار في سنة الأساس) \ الرقم القياسي للإسعار في سنة الأساس) \* 100%.

ب- **مخاطر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي:** وهي المخاطر التي تتعلق بالظروف الاقتصادية التي لها أثر حتمي في هامش سعر الفائدة، فإذا كانت الظروف جيدة فهذا يؤدي إلى إنخفاض القروض المتعثرة وزيادة الطلب على القروض وبالتالي زيادة هامش سعر الفائدة وأما إذا كانت الظروف غير جيدة فإنه يعمل على إنخفاض هامش صافي سعر الفائدة للبنوك وبالتالي تباطؤ النمو على المستوى المحلي لاقتصاد الدولة. ويتوقع أن يكون معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي بطيئاً الذي يعمل إنكماشاً طفيفاً في إقتصاد الدولة وفي كيفية التعامل مع الأزمة المستمرة في التوظيف وفي تساؤل آفاق النمو الإقتصادي. و مع تزايد أعداد العاطلين عن العمل لمدة طويلة، خاصة لدى فئة الشباب، ستعاني أيضاً آفاق النمو الإقتصادي في الأمد المتوسط بسبب الأثر الضار وذلك على مهارات وخبرات العمال.

وسيتم قياسها من خلال الانحراف المعياري (SD) Standerd Deviation .  
**هامش صافي سعر الفائدة:** هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك على القروض التي تقرض لعملائه مخصوماً منه سعر الفائدة الذي يدفعه البنك التجاري على الودائع مقسوماً على إجمالي الأصول. وسيتم قياسها من خلال المعادلة التالية:

هامش صافي سعر الفائدة = (الفوائد الدائنة - الفوائد المدينة) / إجمالي الأصول .

١,٧ حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: هي البنوك التجارية في الأردن .

الحدود الزمانية: سوف تشمل مدة زمنية إحدى عشرة سنة (٢٠٠١-٢٠١١).

## الفصل الثاني

### الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة

#### ١,٢ الإطار النظري: المقدمة

شهدت البنوك سلسلة من عمليات الانفتاح على العالم، فقد وضعت عمليات الخصخصة، والاتفاقيات المختلفة مع دول وأطراف دولية أخرى أمام البنوك تحديات جديدة، أضافت إليها عمليات دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، جوانب أخرى استلزمت مواجهة المخاطر التي تزايدت مع كل هذه التغيرات، فكل عملية تغيير تحمل معها من الممكن تحديات و تهديدات، والتحدي الكبير يكمن في تعزيز الفرص واستثمار نقاط القوة، والحد ما أمكن من نقاط الضعف والتهديدات (المخاطر)، من هنا حرصت البنوك على تحديد المخاطر التي قد تصيب أعمالها نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به في دعم مصداقية القوائم المالية وموثوقيتها والافصاح عن تقاريرها بشفافية ودعم الاستقلالية والتنسيق بين أعمالها (Sucher et al,2013).

من هنا لعبت البنوك دوراً اقتصادياً مهماً كونها تستحوذ على مدخرات و ثروات العديد من اصحاب المصالح يتجلى دورها في التنسيق في قرار الاستثمار والتمويل وتقديم خدمات مصرفية مهمة ومتعددة، لذلك أصبح من الضروري أن يتم ضبط أداء تلك البنوك وفقاً للممارسات والإجراءات التي تناسب طبيعة مسؤولياتها لتأكد من كفاءة وفاعلية واستقلالية أعمالها من أجل تعزيز الثقة في البيانات المالية التي تنشرها تلك البنوك (Keinath and Walo,2004).

ينتم الاقتصاد الأردني بصغر حجمه مقارنة بغيره من البنوك التجارية في العالم الا انه يمتاز بمرونة فائقة كونه يسهم في خلق فرصا محدودة لقطاع البنوك في الأردن، حيث يعتبر البنك العربي أكبر البنوك الأردنية ويمثل أكثر من نصف إجمالي الأصول، وأن البنوك الأردنية تشترك جميعاً بمحفظة استثمارية تمتاز بتدني مخاطرها كونها تسهم في توفير أدوات مالية ذات طابع قياسي ، مما قد يجعلها عرضة للتأثر بمستويات عالية من المخاطر الناجمة عن تعرضها للأوضاع غير المستقرة في الدول المجاورة وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية والاضطرابات السياسية غير المباشرة في البلدان الأخرى (عقل،2000).

ولم تشهد البنوك الأردنية ضغوطاً في السيولة إلا أن البنك المركزي الأردني في الربع الثالث من عام 2008 عكس مسار الإجراءات التي تهدف إلى احتواء السيولة الفائضة، وخفض الاحتياطي إلى 9 في المائة من 10 في المائة، وبالإضافة إلى ذلك، لم يصدر البنك المركزي الأردني أي شهادات إيداع في شهري سبتمبر وأكتوبر من عام 2008 للحفاظ على سيولة وسلامة النظام المصرفي،

كما تم خفض سعر الاتفاق بمعدل 50 نقطة أساس فقط، حيث لا يزال البنك المركزي الأردني يشعر بالقلق إزاء الضغوط التضخمية، حيث إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الأردنية لضمان جميع الودائع المصرفية تؤكد الرأي الذي مفاده أن الهيئات الرقابية وذلك بالتعاون مع وزارة المالية سوف تدعم أي مصرف إذا دعت الحاجة لذلك؛ لأن العواقب السياسية الناجمة عن فشل أي مصرف ستكون وخيمة، ومن هذا المنطلق، نلاحظ أنه في حالة البنك العربي، وهو من أكبر المصارف في الأردن، حيث يبلغ حجم أصوله ضعف الناتج المحلي الإجمالي للأردن، ولكن بالرغم من أن المصارف على دراية كاملة باستعداد الحكومة لتوفير الدعم الكامل لهذا البنك إلا أنها تشكك في قدرة البلد على القيام بذلك (الفانك، 2009).

فالقطاع البنكي يمثل دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي لأي دولة، وأحد أهم ركائز بنية الدولة المعاصرة ومن جهة أخرى، فإن سلامة القطاع البنكي وحسن إدارته للمخاطر التي قد تتعرض لها البنوك، تتحول في كثير من الأحيان إلى مسألة أمن وطني، بإبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة وبالغلة الأثر، مما تضع على كاهل المعنيين بإدارة المخاطر أعباء جديدة (Lee, et al 2004). حيث تعد المخاطر الاقتصادية التي تواجهها البنوك من أهم ما يمكن أن تواجهه البنوك من مخاطر، سواء في صراعها من أجل البقاء، أو في طموحها للارتقاء، ولهذا اجتهد العديد من الباحثين للوصول إلى حلول في مواجهة المخاطر، حيث تزداد حساسية اتخاذ القرارات المتعلقة بمواجهة المخاطر؛ بالنظر إلى أن طبيعة عمل البنوك التي تفرض عليها موضوعياً التصدي للعديد من المخاطر وإدارتها (Naceur, 2003).

واجهت بعض البنوك مخاطر الإفلاس والانهيار، خلال السنوات العشرين الماضية، وقد واجهت بعض البنوك التجارية الأردنية، أزمة الإفلاس والانهيار، حيث إنهار بنك البتراء وأعلن عن تصفيته عام 1990، وفي عام 1997 واجه بنك عمان صعوبات أدت لإعلان تصفيته، وقبل تصفيته تم اندماجه مع البنك العربي، وكذلك بنك فيلادلفيا الذي واجه مشكلات أدت لإندماجه قبل إعلان تصفيته مع البنك الأهلي الأردني في عام 2005، وقد شكّل ذلك خلال تلك الفترات أزمة كاد أن يتفاقم أثرها لولا تدخل السلطات النقدية الأردنية (قطيشات، 2008).

ولذا يمكن أن نقول: إن معرفة المخاطر وإدارتها تعد من العوامل التي تعمل على نجاح البنوك وازدهارها والتي تعمل على تحقيق أهدافها، وأن إدارة المخاطر بالشكل العلمي الغير صحيح قد يعمل إلى نقص العائد ومن ثم في هامش صافي سعر الفائدة وفي فشل أن تتحقق الإستراتيجيات الهادفة للبنك، لذا فإن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر البنكية، والتقويم والتعديل الذاتي للمخاطر وإجراءات الرقابة في البنك يتطلب منه في معرفة المخاطر الرئيسية للبنك وتحليلها وتقويمها وتعديلها وتصويبها، لذا تسعى



البنوك وذلك من خلال تجميع المدخرات وتقديم التسهيلات الائتمانية لكافة مجالات القطاعات الاقتصادية ووضع سياسات ونظم تحوطية التي تكون لازمة لكي تنشئ قاعدة تلائم المحاسبة والرقابة والتقييم والإبلاغ والنقص من احتمال المخاطر الكبيرة من جانب المالكين للبنوك وإدارتها(حماد،2003).

حيث اشار (Altman, 2001) ان المخاطر البنكية زادت في العصور الحديثة بسبب زيادة معدلات التغيير في الحياة الاقتصادية من ناحية وزيادة معدلات "الترايط والتداخل" بين قطاعات الاقتصاد من ناحية أخرى لذلك دعى إلى ضرورة ضمان سلامة القطاع المصرفي كونه يمثل اكبر مساند للاقتصاد الدولي، فالقطاع المصرفي يعد من القطاعات الاقتصادية الأكثر حساسية للتغيرات والتطورات في العالم وقد شهدت الصناعة البنكية نتيجة التحديات تراجع دورها في الوساطة المالية ومتطلبات الرقابة المتزايدة وزيادة حدة المنافسة بين البنوك وزيادة مهارات العملاء التفاوضية.

كذلك اشار (Naceur and Goaid , 2005) أن البنوك تعد من اكثر المؤسسات المالية التي تتأثراً وترتبط بما يحصل في باقي الاقتصاد، وكما أنها أكثر ارتباطاً وتداخلاً مع البنوك الأخرى في العالم، وبالتالي فإن أية أزمة تلحق بهذا القطاع في إحدى الدول فإنها لن تلبث أن تؤثر - بطرق العدوى - في العديد من الدول الأخرى، لذلك فإن القيود المفروضة على المخاطر تهدف إلى تشجيع العمل البنكي والحد من تركيز عمليات الإقراض لأكبر الذين يعملون بالمصارف والأشخاص أصحاب العلاقة وأصحاب حملة الأسهم والمراقبة والمتابعة للمخاطر التي تنشأ من تمركز أي خلل في مركز السيولة وعدم تجانس الأصول مع الالتزامات وما يتكون عنها من مخاطر عدم تلبية الالتزامات نحو الدائنين والمودعين، من هنا تعرف المخاطر بأنها تعرض البنك لخسائر وتذبذب العائد الغير مخطط له والتي تؤثر على أرباح البنك وتنفيذ استراتيجياته وأهدافه بنجاح.

يمكن تعريف المخاطر بأنها الإحتمالية المستقبلية التي قد يتعرض لها البنك من خسارة غير مخططة وغير متوقعة تعمل على تقليل الربحية، و يؤدي في حال عدم الإستطاعة من السيطرة على المخاطر و آثارها إلى إفلاس البنك وأن يقضى عليه (Gul et al,2011).

ويشير(عقل،٢٠٠٠) إلى أن هناك بعض العوامل التي تؤثر في المخاطر البنكية حيث تتمثل في أن القيود التي تقوم بفرضها البنوك المركزية على عمل البنوك مثل تحديد نسب السيولة القانونية، ووجود المخصصات لمواجهة الخسائر في القروض وهذه تكون مؤثره وإيجابية في المخاطر، وعملية التنافس ما بين البنوك أدت لوجود مخاطر ائتمانية على الإدارة و الدخل؛ لأنها تقلل من هامش الربح لفترة قصيرة، وتطور تكنولوجيا المعلومات والتي تؤثر إيجابا في قياس وإدارة المخاطر المصرفية، وابتداع

البنوك لأدوات التغطية المستقبلية والتي تبدأ بالمعانة من الذبذبات في أسعار الصرف، غير إن هذه الأدوات تحمل في طياتها أنواعاً أخرى من المخاطر.

وقد اشار(Draghi,2009) أنه يمكن تصنيف المسببات التي تؤدي الى وقوع المخاطر في

البنوك الى قسمين هما:

**أولاً: المسببات الإقتصادية الداخلية:** وهي تتمثل بما يلي:

أ- السياسات النقدية والمالية التي تنتسب في حدوث تراكم الديون وزيادة الاستثمار في الاصول الحقيقية، مما يؤدي إلى ارتفاع اسعار الاسهم الى مستويات اعلى بكثير من أسعارها الحقيقية ما يؤدي إلى مصاعب في خدمة الدين، وهبوط قيم الضمانات وارتفاع مستوى القروض ومن ثم تعرضها لمشاكل مصرفية.

ب- التوسع المفرط لبعض البنوك في سياسات الإقراض نتيجة التدخل الحكومي في قرارات الائتمان المصرفي واجبارها على اقراض افراد لا يتمتعون بالجدارة الائتمانية مما يؤدي فشل عدد محدود من المقترضين في الوفاء بديونهم الى تعرض البنك لخسائر عالية قد تفوق حجم رأسماله.

ج- اعتماد سياسات صرف غير مناسبة لا تتلائم مع الأوضاع الإقتصادية بهدف الحد من التضخم والتي تؤدي الى خلل وعدم استقرار اقتصادي ومالي لينعكس سلبا على عدم توافق سياسات الائتمان للبنك المركزي بوصفه الملجأ الأخير للإقراض مع سياسات تثبيت سعر الصرف التي ستؤدي إلى تخفيض الاحتياطيات الأجنبية وحدثت أزمة العملة التي يتسبب عنها عجز ميزان المدفوعات ونقص عرض النقود وارتفاع اسعار الفائدة المحلية وزيادة الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المصرفية واضعاف القدرة التنافسية للسلع المصدرة لإرتفاع أسعارها في السوق العالمية.

د- إغفال عن معظم التدفقات الرأسمالية الأجنبية الداخلة الى البلد كونها قصيرة المدى واستخدمت لتمويل مشروعات طويلة المدى لعدم توفر تغطية كافية للقروض.

هـ- تشوهات القطاع المالي نتيجة عمليات التحرر المالي السريعة والإصلاحات المتجددة والتي يؤدي الى عدم مراعاتها متطلبات رأس المال لعدم التزام الحيطه والحذر تجاه المخاطر.

و- ضعف الرقابة والإجراءات المحاسبية والنظام القانوني السائد للعمليات المصرفية وانعدام الإفصاح والشفافية ونقص الخبرة لدى منظمي المصارف.

ز- ضعف الحوافز لدى كل من أصحاب البنوك والمقترضين في معالجة المخاطر المتزايدة.

ح- عدم كفاءة أداء السياسات الكلية في البنك لتؤدي إلى إهمال مؤشرات مهمة اقتصادياً لتسبب

زيادة حجم الخسائر وعدم استقرار الاقتصاد الكلي.

ط- الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني التي تجعل اقتصاديات البلدان اكثر عرضة  
للازمات المصرفية.

ي- عجز الميزان التجاري وأثره السلبي على الحساب الجاري وميزان المدفوعات.

ك- الاشاعات والمعلومات غير الحقيقية التي تؤدي الى زعزعة الثقة بالبنك.

ثانياً: **المسببات الاقتصادية الخارجية:** وهي تتمثل بما يلي:

أ- التقلبات في شروط التبادل التجاري فالهبوط غير المتوقع لأسعار الصادرات يضعف قدرة  
البنوك المحلية على سداد ديونها مما يعرض البنوك الى ازمات مصرفية.

ب- التقلبات في أسعار الفائدة العالمية في البلدان الصناعية فالهبوط المستمر يؤدي إلى زيادة  
التدفقات الرأسمالية إلى بلدان الأسواق الناشئة بدافع الحصول على عائدات أعلى وبالتالي ارتفاع تكلفة  
الإقراض بالنسبة للبنوك وعجزها من تمويل نفسها خارجياً.

ج- زيادة حجم الودائع المصرفية تعري البنوك على زيادة الائتمان مما يؤدي الى ارتفاع  
المعروض النقدي ومن ثم ارتفاع نسبة التضخم .

د- تقلبات سعر الدولار الأمريكي يؤدي إلى تحديد درجة منافسة العملات المرتبطة به.

هـ - تباطؤ أداء الاقتصاد العالمي يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي وتباطؤ نمو الناتج  
الإجمالي العالمي، مما يتعرض ميزان مدفوعات البنك للعجز.

## ٢,٢ مخاطر العوامل الاقتصادية

هنا سيتم تحديد مخاطر كل العوامل الاقتصادية التي ذكرت سابقا وهي مخاطر العوامل  
الاقتصادية الداخلية، ومخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية.

### ١,٢,٢ مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية:

تتمثل مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية في البنوك التجارية بالمخاطر التالية:

## ٢,١,١,٢ مخاطر الائتمان Credit Risk:

بدأت عملية الإستخدام للتحليل الائتماني بعد فترة الكساد التي سادت فترة الأربعينيات التي كانت تشهد حالة العش والتزوير بناءً عليها تم نشر المعلومات المالية عن البنوك، ويعتبر التحليل المالي من أجل منح الائتمان كجزء من التحليل الائتماني وهو تكملة له وقد صارت أهمية الإدارة للائتمان البنكي والتحليل المالي والائتماني واستخداماته للمؤسسات المالية البنكية ترتفع للأسباب المهمة المعلوماتية التي يوفرها الصعوبة في عالم الأعمال، والمنافسة بين البنوك والتقدم التكنولوجي (أبو كرش، 2005).

فمن الأهمية الاعتراف بأن أي عملية إقراض تكتنفها أخطار معينة وتتفاوت هذه الأخطار تبعاً لكل عملية، لذا ينبغي على البنك المقرض منع وقوع الخطر، حيث ينتج عن الخطر الائتماني خسارة للأموال المقرضة أيضاً، لذا فإن البنك المقرض يقدر الخطر الذي يمنح لأحد الأفراد قرضاً، فيقوم بتحليل القدرة للمقرض على السداد، ومن هنا يجب أن تكون أقساط السداد (الشهري، الربع السنوي، النصف السنوي، السنوي) وكذلك الأرباح التي سيتم تحقيقها من قبل البنك، وغالباً ما يطلب البنك من العميل تقديم الضمانات التي يمكن للبنك من الحصول عليها إذا عجز المقرض عن السداد (النجار، ٢٠٠٨).

وقد تتعرض البنوك التجارية الى مخاطر الائتمان جراء قيامها بعمليات الاقتراض والاستثمار حيث أن الإقراض يعتبر من الأنشطة الأساسية للبنك وعبره يتم تحقيق الجزء الأكبر للبنك من أرباحه، لذلك تعتبر مخاطر الائتمان أكبر المخاطر التي تتعرض لها البنوك (Joseph, 2006).

تتكون المخاطر الائتمانية عن احتمالية عجز القدرة للعميل على الاستوفاء للالتزامات تجاه المصرف، ولهذا فإن المخاطر الائتمانية تصبح عندما يعجز البنك عن إستعادة الفائدة و المبلغ المقرض أو كلاهما، لهذا فإن المخاطرة الائتمانية هي المخاطرة التي تحدث عند عدم التقيد تاريخ الإستحقاق مما يؤدي لخسارة مالية (Hample, 1999).

وتعرف مخاطر الائتمان بأنها الخطر الناجم عن فقد كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كلاهما معاً سواء بالنسبة للاستثمارات في الأوراق المالية (Securities) أو القروض وفقاً للاتفاقات والعقود المبرمة، كما تزيد مخاطر الائتمان كلما ارتفعت القروض (Loans) كما وتنشأ المخاطر الائتمانية جراء عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما يسبب خسارة مالية للبنك (حنفي، أبو قحف، 1995).

كما يعرفها (Hampel, 1999) بأنها الفشل الذي يحصل للبنك في تحديد جودة الأصول مما يترتب عليه عدم وجود المخصصات الكافية لتجنب تعريض الذين يودعون أموالهم لخسائر غير متوقعة ، لتشمل الخطر الائتماني على القروض والسندات والبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية.

وتعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك بالوقت المحدد، والتي يتأثر بها إيراد البنك ورأسماله، ويُعتبر القرض أهم مصادر مخاطر الائتمان. حيث تنشأ المخاطر الائتمانية عن ما يلجأ له البنك من تقديم القروض أو الائتمان للأفراد وعدم مقدرته المالية على استرجاع حقوقه الممثلة في مبلغ القرض وفائدته في تاريخ الاستحقاق المحدد لذا المخاطر الائتمانية تتكون في الفقدان التي يمكن أن يتحملها البنك لعدم قدرة العميل أن يفي بالتقيد أو عدم الصديق لسداد أصل القرض وفوائده، وقد عرفها كل من ( رزيق وكورثل، 2007) ; (صباح،2008) ; (Hilscher and Wilson,2013) ; ( Gestel and Baesens,2009) ; (ميرفت أبو كمال،2007) ; (الحسيني والدوري، 2000 ) ; (Gup,2005) ; (كراسنه، 2006) ; and (Hampel and Simonson, 1999).

ويمكن قياس مخاطر الائتمان بالمعادلة التالية (Hampel and Simonson, 1999):

مخاطر الائتمان = (إجمالي القروض / إجمالي الأصول).

لذا فإن زيادة هذه النسبة يؤدي إلى زيادة الربحية أي زيادة هامش صافي سعر الفائدة ، ولكن هذا إلى حد ما. فيمكن أن يكون لتزايد هذه النسبة أثر معاكس، فعند زيادة هذه النسبة يمكن أن يؤدي إلى زيادة القروض غير العاملة مما ينعكس سلباً على نوعية الموجودات (Husni,2008) وبشكل عام تُبين الدراسات النظرية والدراسات التاريخية أن لهذه النسبة تأثيراً إيجابياً في هامش صافي سعر الفائدة.

ويشير (Brown and Moles,2012) إلى العلاقة العكسية بين مخاطر الائتمان والائتمان البنكي، فكلما انخفضت عمليات مخاطر الائتمان البنكي كلما زادت العمليات الائتمانية البنكية الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع الملحوظ لمعدل الحقوق الملكية للأصول الخطيرة والارتفاع لهامش الامان في مواجهة المخاطر الناتجة عن الاستثمار.

**وتعرفها الدراسة** بأنها تلك المخاطر الناتجة عن عدم قيام من عليهم التزام بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك، سواء لعدم رغبتهم بالوفاء بتلك الالتزامات، او عجزهم عن القيام بذلك، مما ينشأ عنه تعرض البنك للخسائر. لذلك تعود إلى بعض العوامل المسهمة والمنتجة عن المخاطر الائتمانية ، لذا عند التطرق إلى

العوامل التي تنتج عنها المخاطر الائتمانية فقد أشار (عنانزة و عثمان، 2010) أن هناك عوامل رئيسية مهمة تنتج عنها مخاطر الائتمان تتمثل في:

- التركيزات الائتمانية للفرد أو القطاع أو المنطقة الجغرافية.

- قلة الخبرة لعملية التنويع في المحفظة الائتمانية.

- قلة الخبرة للتحليل الائتماني.

- قلة الخبرة لإجراءات إعطاء الائتمان.

وهناك عدد من العوامل التي تسهم في تحقق المخاطر الائتمانية التي أشار إليها (قطيشات،

2008؛ الدغيم، الامين، انجرو، 2006):

أ. العوامل الخاصة بالعميل: وهي تتمثل بقدره العميل على الالتزام والوفاء بسداد القروض ونوع الضمان المقدمة، والظروف التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه والتي يتم في ضوءها تقدير لمدى تناسب وضع العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية التي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان، والقدرة لدى إدارة الائتمان لاتخاذ قرار ائتماني سليم.

ب. العوامل الخاصة بالبنك: تتمثل بدرجة السيولة التي يتمتع بها البنك حالياً وقدرته على توفير طلبات المودعين للسحب من الودائع، وتوفير طلبات الائتمان، أي القروض والسلف لعملاء، والاستراتيجية التي يتبناها البنك في اتخاذ قراراته الائتمانية، والكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، والتكنولوجيا المطبقة في البنك. وان يكون البنك متسرعاً في منح القرض أو لم يقم بالدراسة الكافية المطلوبة أو التقييم الفني السليم من حيث الموقف المالي والميزانية ودراسة علاقة رأس المال بالقروض والتدفقات النقدية، أو الوقوع في قبول ضمانات أساء تقديرها ولم تكن كافية أو يكون هناك تواطؤ بين العميل وموظف الائتمان المسؤول وفي هذه الحالة لا بد من اتخاذ الإجراءات القانونية فوراً والتحفظات الضرورية سواء بالنسبة للعميل أو أملاكه. يتبقى ضرورة اتخاذ الإجراء المناسب للتعامل مع القروض المتعثرة وهناك بدائل مختلفة يجب أن نأخذ في الاعتبار انه لا توجد قاعدة ثابتة ويجب معاملة كل حالة على حدة.

ج. العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: وهي تتمثل بالغرض من التسهيل، والمدة الزمنية التي يستغرقها القرض، ومصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه، وطريقة السداد المتبعة، ونوع التسهيل المطلوب، ومبلغ القرض.

د. عوامل خارجة عن نطاق البنك وإرادة العميل، وهي تتمثل بتغيرات في حركة السوق يترتب

عليها آثار سلبية على المقترضين.

كما اضاف (أبو كرش،2005) من جهة أخرى وحسب تصوره أن هناك صور للمخاطر الائتمانية وهي:

- المخاطر المتعلقة بالعميل: هو الخطر الذي يتكون من سمعة العميل الائتمانية والقدرة المالية والوضع المالي ومدى حاجته إلى الائتمان والغاية من هذا الائتمان.  
- الخطر المتعلق بالظرف العام: ويرتبط هذا الخطر بالظرف الاقتصادي والتطور السياسي والاجتماعي وغيرهم.

في حين يشير (Brown and Moles,2012) أن هناك اسباب تؤدي الى حدوث مخاطر الائتمان حسب تصوره وهي تتمثل ب:

- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.  
- عدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة.  
- ضعف سياسة التسعير.  
- ضعف الإجراءات المتبع للمخاطر والرقابة عليها.  
ويحدد (الزبيدي،2002 ) حسب تصوره أنواع مخاطر الائتمان حيث يمكن تحديدها وفقا لمصادرها كالآتي:

١. مخاطر العميل: هذا النوع يتكون من مخاطر السمعة الائتمانية للعميل ومدى الملاءة المالية له .  
٢. مخاطر القطاع الاقتصادي الذي يرجع إليه العميل: إذ ترجع هذه المخاطر بنوعية النشاط الذي يشتغل فيه العميل، فكل قطاع اقتصادي أخطار تكون حسب اختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لكل من وحدات القطاع.  
٣. مخاطر الظروف العامة: تكون هذه المخاطر مرتبطة بالظرف الاقتصادي والتطور السياسي والاجتماعي.

٤. مخاطر أخطاء البنك : تنشأ هذه المخاطر بقدرة وكفاءة إدارة الائتمان في البنك في متابعة التسهيلات الائتمانية التي تقدم للعميل، وعملية التحقق بقيام العميل بالشروط المتفق عليها في الإتفاقية الذي منح بها الائتمان. وبعض هذه الأخطاء هي عدم قيام البنك بحجز الودائع للعميل، والتي يتم وضعها كضمانة للتسهيلات الائتمانية وسحب العميل لهذه الودائع.

## ٢,١,٢,٢ مخاطر الرفع Leverage Risk :

تنجم الرافعة من جراء استخدام الأصول أو الأموال ذات التكلفة الثابتة من أجل المساهمة في تعظيم العوائد لمالكي البنوك، أو حملة الأسهم العادي، أي أن ارتفاع الرافعة يؤدي إلى ارتفاع مقابل في كل من العائد والمخاطرة، وأن الانخفاض في الرافعة يؤدي إلى تراجع في كل من العائد والمخاطرة (Moreno Ramon, 2007).

حيث تعرف مخاطر الرفع بأنها إمكانية إدارة البنك للكلف الثابتة سواء التشغيلية منها كالاندثار وبدلات الإيجار الثابتة والرواتب والأجور الثابتة وغيرها من التكاليف الثابتة والتشغيلية التي تتحملها البنوك محاولة الاستفادة من امكانياتها بشكل امثل لتحقيق أعلى عائد ممكن (Brei and Gadanez 2012). ويمكن قياس مخاطر الرفع بالمعادلة التالية (Koehn and Santomero, 1980) مخاطر الرفع = (حقوق الملكية / إجمالي الأصول).

وكما نلاحظ، فإن هذه النسبة هي عبارة عن صيغة من الصيغ المستخدمة لقياس أثر الرفع المالي، إذ إن السمة الأساسية للعمل في المجال المصرفي هو المخاطرة، مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر الائتمان، الأمر الذي يجعل ربحية المصرف تتعلق بالموقف تجاه المخاطرة، فعندما يحتفظ المصرف بنسبة مرتفعة من حقوق المساهمين يمكنه بذلك التخفيف من زيادة القروض المتعثرة وانخفاض في الرفع المالي الذي يعني انخفاض المخاطرة فالعلاقة سلبية بين هذه النسبة وهامش صافي سعر الفائدة (Husni, 2008) إلا أن دراسة (Koehn & Santomero, 1980) أثبتت ان العلاقة إيجابية بين هذا المؤشر وبين هامش صافي سعر الفائدة.

وتشير Association Investment Management Consultants (IMCA, 2007)

ان الروافع نوعين هي:

### أ. مخاطر الرفع التشغيلي:

تعرف الرافعة التشغيلية بأنها مضاعف التغير في المبيعات الذي يؤدي إلى مستوى أكبر من الأرباح المحققة، والبنوك التي لديها درجة رفع تشغيلي كبيرة سوف تجد أن أرباحها قبل الفوائد والضرائب أكثر تقلبا من البنوك التي لديها درجة رفع تشغيلي منخفضة، لأنه يبين الدرجة التي تتأثر بها أرباح البنك بفعل التغيرات التي تحدث في خدماتها وكلما زاد الرفع التشغيلي كلما زادت حساسية رقم صافي الربح قبل الفوائد والضرائب لتغيرات في المبيعات. والعلاقة التالية توضح على وجه التحديد كيف تعمل الرافعة التشغيلية كمضاعف:



التغير في المبيعات × التغير في الربح قبل الفوائد والضرائب = نسبة الرفع التشغيلي

كما ان هناك صيغ أخرى لحساب درجة الرفع التشغيلي أهمها الصيغة التالية:

نسبة الرفع التشغيلي = التغير في الربح قبل الفوائد والضرائب/ التغير في المبيعات

نسبة الرفع التشغيلي = المبيعات – التكلفة المتغيرة/ الربح قبل الفوائد والضرائب

إن الرفع التشغيلي عادة مرتبط بالتمط المهيكلي لتكاليف البنك أي وزن نسبي للتكاليف الثابتة التشغيلية في مجمل هذه التكاليف، وعلى هذا الأساس يبدأ ارتفاع درجة الرفع التشغيلي كلما ارتفع الوزن النسبي للتكاليف الثابتة والعكس بالعكس، وتقاس درجة الرفع التشغيلي عادة بالمعادلة التالية:

درجة الرفع التشغيلي = عائد المساهمة (المساهمة الحدية)/ صافي ربح التشغيل قبل الفوائد والضريبة  
يرتبط الرفع التشغيلي بتمط هيكل تكاليف المنشأة أي بوزن نسبي للتكاليف الثابتة التشغيلية بالنسبة للتكاليف الكلية، وعلى هذا الأساس يبدأ ارتفاع درجة الرفع التشغيلي عند ارتفاع الوزن النسبي للتكاليف الثابتة في هيكل التكاليف، وتقاس مخاطر الرفع التشغيلي من خلال قسمة التكاليف الثابتة للشركة على تكاليفها المتغيرة، وكلما زادت قيمة الرافعة التشغيلية زادت اختلافات أو تباين العائد على السهم أي أن انخفاض بسيط في رقم المبيعات يؤدي إلى انخفاض كبير في ربح التشغيل (Homes, 2005).

### ب. مخاطر الرفع المالي:

تحدث مخاطر الرفع المالي نتيجة استخدام الشركة لأموال ذات أعباء ثابتة كالقروض، السندات والأسهم الممتازة، والسبب الرئيسي الذي يدفع الشركة إلى استخدام الأموال ذات الأعباء الثابتة هو زيادة الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية، وتكمن المخاطرة في هذه الحالة عندما تنخفض أرباح التشغيل عن تكلفة التمويل، مما يؤدي إلى الانخفاض في الربح أو تحويل أرباح التشغيل إلى خسائر (IMCA, 2007)، تنقسم إلى قسمين:

- ١- تمويل الملكية: وهو عبارة عن الأموال التي يتم الحصول عليها من المساهمين نظير شرائهم الأسهم التي تشكل رأسمال الشركة، أو عن طريق استخدام الاحتياطات والأرباح المحتجزة.
- ٢- تمويل الاقتراض: وهو عبارة عن الأموال التي يتم الحصول عليها عن طريق الاقتراض من جهات مختلفة إما عن طريق سندات طويلة أو قصيرة الأجل بمعدل فائدة ثابت أو بالاقتراض من البنوك. وينشأ عن التمويل بالاقتراض ما يسمى بالرفع المالي.

وهنا توصلت نتائج دراسة (Bevan,2000) إلى أهمية الزيادة في رأس المال لكل من البنوك التجارية وذلك للمحافظة على أموال الذين أودعوا أموالهم والحماية لهم من تعرضها لمخاطر الرفع المالي (Financial Leverage).

كما توصلت نتائج دراسة (Benston,2000) أن من الضروري أن يتم المحافظة على الهيكل المالي للبنك التجاري وأن يتم رفع رأس المال لها وأن يتم التطوير لإدارة رأس المال وذلك للتخوف من التعرض لعدم قدرة البنك بالوفاء بكافة إلتزاماته تجاه المودعين من ناحية، ومن أجل اكتساب ثقة المتعاملين مع البنك وتحقيق عوائد مرضية للمالكين من ناحية أخرى، والعمل على إعداد التوافق بين الديون وحقوق الملكية حتى لا يكون هناك مخاطر رفع مالي (Financial Leverage).

### ٢، ١، ٣ مخاطر السيولة Liquidity Risk:

تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة البنك في تأمين التعثر في أي إلتزامات مترتبة أو تمويل الزيادة في الموجودات، فعندما يكون هناك سيولة للبنك لا تكفي فإنه يتعذر على البنك أن يحصل على أموال تكفيه إما عن طريق رفع الإلتزامات أو في أن يتحمل التكلفة معقولة وذلك بتحويل الموجودات مباشرة إلى موجودات سائلة مما يعمل على التأثير في ربحيته، وفي هذه الحالة يمكن أن تعمل عدم الكفاية للسيولة إلى الانعدام في القدرة المالية للبنك (شاهين، 2005).

ويكمن أن تعرف مخاطر السيولة في الاختلافات من ناحية الدخل الصافي والقيمة السوقية لحقوق الملكية التي تنتج من الصعوبة التي يواجهها البنك عندما يحصل على النقد بكلفة مناسبة إما عند بيع الأصول أو أن يحصل على القروض، ويصبح الخطر عندما لا يصبح البنك قادر على التوصل إلى مصادر جديدة للنقد (حماد، 2001).

وتعرف مخاطر السيولة بأنها الخطر الذي يتولد عن حقيقة أن هناك التزامات مالية مستقبلية لا يستطيع البنك مواجهتها، وتتجاوز إمكانياته (أصوله)، الأمر الذي يفرض عليه الحصول على السيولة اللازمة لسد تلك الإلتزامات بتكاليف أعلى من التكاليف الطبيعية (Bessis, 2000).

وتعرف مخاطر السيولة في إمكانية التصرف في الورقة المالية بسرعة وسهولة دون أن يتعرض سعرها لأي إنخفاض وحيث يفتقر السند لخاصية السيولة وبالذات إذا كانت طويلة الأجل، فلذلك إن المستثمر من الممكن تعرضه إلى مخاطر السيولة التي تنتج عن أي إنخفاض في القوة الشرائية للعملة بسبب التضخم، وبالتالي تقل قيمة السند الحقيقية عن القيمة الاسمية له و التي يصدر بها، وعند إطالة أجل السند ترتفع هذه المخاطر (Nikolaou, 2010).

تمثل هذه المخاطر التوازنات المطلوبة الواجب تحقيقها من قبل البنك بين حاجته للسيولة من اجل مواجهة السحب للمودعين والرغبة في زيادة حجم القروض المقدمة من البنك مقابل المصادر الحقيقية أو المحتملة للسيولة والتي قد تتوفر بواسطة بيع أصل من الأصول المملوكة أو الحصول على السيولة عن طريق إضافة التزامات جديدة على البنك، وحاجة البنك للسيولة هي من أجل إدراك إن حاجة البنك الرئيسية للسيولة هي وذلك لتمويل القروض المعروضة من البنك للعملاء، بالإضافة الاستجابة لطلب السحب على الودائع من خلال المودعين وفي المقابل اعتبار شراء الائتمانات مصدرهام للسيولة(حماد،2003).

ومن أهم مقاييس السيولة الضمانات قصيرة الأجل/ الودائع حيث إن العلاقة التي تربط بين العائد والمخاطرة يمكن ملاحظتها من خلال التحول من الضمانات قصيرة الأجل إلى الضمانات طويلة الأجل أو من خلال القروض التي تزيد من عوائد البنك و تزيد من مخاطر السيولة(عمر،2004). ويشير (Aikman et al,2009) أنه كلما زاد حجم الإصدار، وزاد حجم صفقات التعامل، وارتفعت فئة السند، كلما زادت سيولته والعكس بالعكس، ولتخفيض مخاطر السيولة إلى حدها الأدنى ينصح المستثمرون في السندات بأخذ العوامل الآتية بعين الاعتبار وهي: حجم الإصدار وحجم الصفقة و فئة السند.

**وتعرف الدراسة مخاطر السيولة بإنها احتمال وقوع خسائر لعجز البنك عن الوفاء بالتزاماته المالية تجاه الغير عند استحقاقها، أو عجز البنك عن تمويل الأنشطة الهادفة إلى زيادة أصول البنك، بحيث تنخفض قيمة تلك الأصول.**

ويشير (Aikman et al ,2009) ان مخاطر السيولة تتضمن عجز البنك على إدارة ما قد ينخفض أو يتغير أو الغير متوقع في مصادر التمويل وممكن أن يكون في اخفاق البنك بالتعرف أو مواجهة التغير الذي قد يطرأ على حال السوق والتي قد يكون أثرها في جعل الموجودات سائلة بصورة مباشرة مع أقل خسارة في قيمتها، فلا يكون بإستطاعة البنك طلب جديد على القرض او أي سحب للودائع ولايستطيع أن يصل الى مصادر جديدة للنقود لتغطية هذه الطلبات.

ويمكن أن تقاس مخاطر السيولة في قدرة الأصول السائلة أن تلبى عمليات السحب التي يقوم بها أصحاب الودائع فبارتفاع درجة مخاطر السيولة يمكن أن تؤدي الى الإنخفاض في درجة كفاية راس المال والعكس صحيح، وتتمثل قياس مخاطر السيولة من خلال المعادلة التالية ( Hample and Simonson, 1999):

مخاطر السيولة : (الأصول السائلة / إجمالي الأصول)

الأصول السائلة: النقد والارصدة لدى البنك

إن إجمالي المطلوبات: وهي الالتزامات التي تكون طويلة الأجل وتكون قصيرة الأجل، مثل:

الودائع الجارية، والودائع لاجل، وودائع التوفير ونزید عليها عمليات الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية.

وتتضح العلاقة بين القروض ومخاطر السيولة من حيث إن تزايد الطلب على القروض بصورة تفوق تدفق الودائع سيؤدي للجوء إدارة البنك لتدبير موارد مالية إضافية لتلبية طلبات الائتمان وتمويلها، وفي حالة تفضيل البنك للاستثمار في القروض عالية المخاطر بهدف تحقيق عائد أكبر فإن هذا سيمثل مخاطر سيولة عالية تتمثل باحتمال عدم قدرة البنك على سداد سحب المودعين وقدم قدرته على تلبية الطلبات المتزايدة للاقتراض، مما يضطر البنك لتقليل حجم الإقراض ذو المخاطرة العالية(الزبيدي،2000).

مما يعني أن مخاطر السيولة قد تنتج عن السحوبات غير المتوقعة من قبل المودعين وتنتج عن تعهدات الإقراض التي يصدرها البنك، خاصة وأن البنك يحفظ دائما بمقدار محدد من النقد لمواجهة التزاماته غير انه لا يفضل الاحتفاظ بمبلغ كبير من النقدية ويعطل بذلك إمكانية استثمارها، وفي حالة عدم قدرة النقدية المتوفرة على الإيفاء بالالتزامات الطارئة يضطر البنك لبيع بعض أصوله الأقل سيولة كالأوراق المالية التي تحمل تكاليف تحويل عالية إلا في حالة اضطرار البنك أن يبيع إحدى هذه الأصول بقيمة أقل من قيمتها الحالية فهنا تظهر مخاطر السيولة(محيسن، 1994).

يرتبط خطر السيولة بفجوة الطلب والعرض على سيولة البنك فجوة الطلب تمثل عدم قدرة البنك على الإيفاء بسحوبات المودعين وطلبات المغتربين؛ بالإضافة لاضطرار البنك للإيفاء بالتزاماته لمقرضيه كالتزاماته تجاه البنك المركزي والبنوك التجارية الأخرى بالإضافة للالتزامات المتمثلة بدفع الفوائد للمودعين والأرباح الموزعة على المساهمين وأما العرض على السيولة فيتمثل في الودائع التي يجذبها البنك والعوائد على الخدمات المصرفية بالإضافة إلى قيام المقترضين بسداد أقساط قروضهم والتي تؤدي لسد حاجة السيولة وكذلك قيام البنك ببيع بعض أصوله من محفظته الاستثمارية، وهذه المصادر للطلب على السيولة والعرض عليها تحدد وضع صافي السيولة للبنك في التاريخ المحدد(عمر،2004).

فعندما يكون الطلب على السيولة يفوق العرض على السيولة أي أن يكون صافي السيولة سالب. تنتج فجوة سلبية وعجز في السيولة مما يحتم على الإدارة أن تقرر متى وأين تقوم بزيادة مصادر السيولة ولكن إن كانت هناك فجوة ايجابية فهذا يحتم على الإدارة أن تقرر كيف تستثمر الفائض بالسيولة حتى تستطيع تغطية الطلب المستقبلي على السيولة (عقل، 1999).

ويعتمد حل مشاكل السيولة في البنك على الكلفة المتمثلة بكلفة اقتراض البنك وكلفة محاولة الحصول على مصادر للسيولة وكلفة الفرص البديلة للعوائد المستقبلية والتي سيسخرها البنك مقابل بيع الأصول المدرة للدخل والتي تباع لمقابلة احتياجات السيولة، كما وترتبط إدارة البنك لاحتياجات السيولة بمخاطر سعر الفائدة ومخاطر توافر السيولة بالحجم الذي يفي باحتياجات البنك (Availability Risk) وكمثال على ذلك عند ارتفاع أسعار الفائدة فإن حجم السندات الحكومية مثلا التي تقرر البنك أن يتبعها ليغذي حاجات السيولة سيقفل قيمتها وسيباع بعضها بخسارة، كما وان الاقتراض من قبل البنك سيكلف البنك كلفة عالية طالما ارتفعت أسعار الفائدة السوقية، وفي حال عدم التوازن بين مصادر واستخدامات السيولة سينتج حالة من فجوة السيولة (Liquidity Gap)، ولا بد أن يقوم البنك باستخدام أساليب إحصائية حديثة مدعمة بخبرة المدير لتقييم وضع السيولة الحالي واستقرار الوضع مستقبلا للودائع والقروض (عمر، 2004).

يمكن أن يتم إدارة مخاطر السيولة من خلال إدارة الأصول حيث تسعى البنوك الصغيرة للحفاظ على وضع السيولة من خلال استثمار مواردها للحصول على أصول أخرى وتحاول اختيار توليفة من الأصول التي توفر لها السيولة كالسندات الحكومية، فهناك العديد من إيجابيات للسندات الحكومية حيث إنها خالية من مخاطر الائتمان وقابلة للتسويق، أما سلبياتها فإن بيعها يحمل في طياتها مخاطر المبادلات واحتمال ضياع قيمة رأس المال وذلك لأنه كلما زادت أسعار الفائدة فإن أسعار السندات سوف تقل، كما وان هناك سلبيات في الفوائض الاحتياطية حيث إنها تحمل في طياتها جزءا من مخاطر الائتمان وكلفة الفرص البديلة الناتجة عن إمكانية اقتناء أصول أخرى تدر عائدا أعلى (عمر، 2004).

## ٤,١,٢,٢ المخاطر التشغيلية Operational Risks :

تعتبر مخاطر التشغيل التي تستهدفها الدراسة هي المخاطر التي تنشأ نتيجة للأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث، وهي المخاطر التي يكون فيها خسارة مباشرة وغير مباشرة التي تنتج عن عوامل داخلية أو خارجية، وتشمل عددا من المخاطر أولها المخاطر القانونية، والتي تتمثل بعدم وضوح العقود المالية موضع التنفيذ، أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعي والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالعقود والصفقات، وثاني تلك المخاطر مخاطر السمعة والمتمثلة بالمخاطر الناشئة عن توافر انطباع سلبي عن المصرف بسبب تصرفات موظفي المصرف وجودة الخدمة على سبيل المثال، وثالث هذه المخاطر مخاطر التوثيق والمتمثلة بالمخاطر التي تنشأ عن عدم توفر التوثيق اللازمة لتعزيز الأنشطة والعمليات الخاصة بالبنك (خان، وحبيب، 2001).

وأشار (Rejda, 2003) إلى أن المخاطر التشغيلية تعتبر موضوع حديث على الساحة البنكية وعلى الرغم من أن هذا الصنف من المخاطر قائم منذ قيام النشاط البنكي إلا أن أمر إبرازه والاهتمام به ووضع المتطلبات الرأسمالية لمواجهته والعمل على التحوط له يعتبر أمراً حديثاً حيث ساهمت الأزمات البنكية المتتالية التي هددت و عصفت بالعديد من الدول (مثل أزمة المكسيك في نهاية العام 1994 والأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا في العام 1997 والبرازيل وروسيا وتركيا والأرجنتين) في انهيار لبنوك كبيرة وعملت على إلحاق خسائر كبيرة لاقتصاد هذه الدول وبالتالي عملت على تهديد الاستقرار المالي بشكل عام، فالمخاطر التشغيلية (Operational Risks) تنشأ من ضعف أداء الوظائف التشغيلية، ومنها (مخاطر التكنولوجيا، مخاطر الاختلاس، خطر الإدارة)، وقد تنشأ من الضعف الواضح في الحوكمة، وضعف في رقابة الجهات الحكومية والضعف في أنظمة الرقابة الداخلية، والضعف الواضح في إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر التشغيلية بشكل خاص.

ومن الجدير بالذكر أن نشير في التطور المتسارع للنشاطات والخدمات البنكية وفي الإزدياد في الإعتماد على التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والخدمات المصرفية الإلكترونية (E-Banking)، وكذلك إزدياد اعتماد البنوك على جهات خارجية وذلك بتوفير بعض الخدمات والمتمثلة بالإسناد الخارجي (Outsourcing) الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة أهمية المخاطر التشغيلية والتي أصبحت محوراً أساسياً من محاور إدارة المخاطر، وفي نفس الوقت زيادة الاهتمام بها من قبل الهيئات الدولية والسلطات الرقابية والبنوك (Basel Committee on Banking Supervision, 2003).

حيث أشار (Henring, 2004) في زيادة أهمية المخاطر التشغيلية كونها أصبحت محوراً أساسياً من محاور إدارة مخاطر الاستثمار المالي من حيث إنها:

- مخاطر عادية تصيب أي استثمار مالي .

- مخاطر نظامية (مخاطر السوق): وهي المخاطر الناتجة عن تأثير عوامل السوق الخارجي والداخلي والتي تؤدي بعدم التأكد من عوائد الأوراق المالية المستثمرة، وأن العوامل التي تحدد هذه المخاطر تكون شمولية لا تقتصر على قطاع معين أو نشاط معين وتنتشر بالسوق وبالظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد كحالات التضخم والكساد وتمس في أغلب الأحيان ذات التكاليف الثابتة المرتفعة لذا لا يمكن تجنبها أو تخفيضها بالتنوع.

- مخاطر غير نظامية (المشاكل الداخلية للمؤسسة) وهي المخاطر الناتجة عن المعطيات الخاصة للشركة وما تترجمها من عوامل تهدد المؤسسة من وجود مخاطر ممكن الوقوع فيها كعدم التأكد من عوائد الأوراق المالية التي أصدرتها بغية تعزيز رصيدها المالي، وتعرف أيضا بمخاطر العمل.

٢,١,٥ نسبة التكاليف التشغيلية لإجمالي الأصول Operating Costs of the Total

**Assets Ratio:** وهي النفقات المرتبطة بالإدارة على أساس يومي. . وتهتم بقياس كفاءة إدارة المصاريف التشغيلية وتشمل تكاليف التشغيل كلاً من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة.

حيث يشير (Rural woman network,2006) أن التكلفة الثابتة Fixed Costs هي التكاليف التي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج، وتظل ثابتة عند أي مستوى من الإنتاج، حتى في حالة عدم الإنتاج تتكبدتها الشركة، مثل إيجار المصنع أو إيجار المخازن، ولكن هناك حد معين إذا زاد الإنتاج عنه فإن التكاليف الثابتة ، وتكون موجوده أيضا حتى لو لم يكن هناك إنتاج وعلى المدى القصير التكلفة الثابتة تشكل نسبة كبيرة من التكلفة الاجماليه احيانا بسبب عدم قدرة المنشأة على تغيير مدخلاتها وزيادة مخرجاتها.

ويعرفها (Kern, 2007) بإنها هي نفقات للأعمال التجارية ، ومعظمها تكون متعلقة بفترة زمنية مثل: الرواتب والإيجارات التي تدفع على أساس شهري. وكذلك هي بنود تظل بدون أن تتغير في مجموعها بغض النظر عن التغير الملحوظ في حجم النشاط، وإن كانت حصة الوحدة من التكاليف الثابتة يتحول باتجاه عكسي للتغير في حجم النشاط.

في حين يشير (Briciu,2007) أن التكاليف المتغيرة variable cost هي النفقات المرتبطة بالنشاط التجاري وتتغير بما يتناسب مع زيادة أو نقصان في هذا النشاط. وكذلك هي التكاليف التي تتغير بتغير حجم الإنتاج طردياً، فكلما زاد حجم الإنتاج زادت التكاليف المتغيرة (Donald,2012). وكذلك هي بنود تتغير طردياً مع التغير في حجم النشاط. فعند زيادة حجم الإنتاج فإنه يعمل على رفع القيمة لعنصر

تكلفة الإنتاج التي تتغير، وتعمل على رفع حجم المبيعات ويعمل أيضا إلى رفع القيمة لعنصر تكلفة البيع المتغيرة. ولو كانت حصة الوحدة من التكاليف المتغيرة تبقى ثابتة (Joyce,2000).  
ولحساب نسبة التكاليف التشغيلية لإجمالي الأصول ينبغي الفصل بين التكاليف المتغيرة والتكاليف الثابتة وذلك بالاعتماد على الطرق الأعلى والأقل نشاطاً. والتي تعمل على أن تدرس العلاقة بين أرقام العنصر المتعلقة بمستوى اثنين من مستوى النشاط أو حجم اثنين من أحجام الإنتاج لتحديد الجزء الثابت والمعدل المتغير، وتتطلب هذه الطريقة إتباع الخطوات الآتية (Briciu,2007):

- أن تحدد أرقام العنصر لمستويين من مستويات النشاط أو لأحجام اثنين من أحجام الإنتاج.
- تنقيص الحجم الأصغر من الحجم الأعلى بالإضافة إلى أعداد التكلفة الخاصة بها.
- تقسيم التغير بالعنصر على التغير بالحجم والذي يؤدي إلى معدل التغير والذي قد يعمل أن يكون ثابت لكل وحدة في حجم الاثنين (خصائص التكلفة المتغيرة).
- أن يضرب كل من الأحجام الاثنين الدنيا والعلوية في التغير وبذلك الحصول على الجزء المتغير من العنصر في كليهما.

- بتنقيص الجزء المتغير من إجمالي العنصر لكلا الحجمين فإن ما تبقى من الجزء يعبر عن الجزء الثابت الذي من الممكن ان يبقى ثابتا في كلا الحجمين (خصائص التكلفة الثابتة). ويتم قياس نسبة التكاليف التشغيلية لإجمالي الأصول من خلال المعادلة التالية (Huvneers, 1994):  
نسبة التكاليف التشغيلية لإجمالي الأصول = التكاليف التشغيلية / إجمالي الأصول  
مؤشر المصاريف التشغيلية : تهتم هذه النسبة بقياس كفاءة إدارة المصاريف التشغيلية. إن زيادة هذه النسبة يمكن أن يكون مرده إلى زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة والمنتجات والأدوات الحديثة ذات التكلفة المرتفعة، ولكنها تؤدي إلى تحسين العمليات المصرفية وزيادة كفاءتها. قد أثبت (Lerner,1981) أن المصرف الذي لديه مصاريف تشغيلية مرتفعة يؤدي إلى تحقيق هامش سعر فائدة مرتفع وهذا ما توافق مع نتائج دراسة (Husni, 2008) ، ومن ثم فالعلاقة المنتظرة من هذه النسبة موجبة.



## ٦,١,٢,٢ مخاطر نسبة الحصة السوقية Market Share Ratio Risk:

يشار إلى أن مفهوم الحصة السوقية يعبر عنه بنصيب البنك أو نسبة خدمات البنك التي تساعد في التعرف على درجة التغير في نصيب البنك من السوق بصرف النظر عن الثبات أو الزيادة أو النقصان في حجم ارباحه فكلما ارتفع نصيب البنك من السوق فمعنى ذلك أنها تحقق كسباً وتوقفاً ملموساً في مواجهة منافسيها أما إذا انخفض نصيبه فإن ذلك يعني أنها تخسر جزءاً من نصيبها في السوق إلى المنافسين (Naceur,2003).

ولا تعد الحصة السوقية مؤشراً لمدى ربحية البنك، إلا أنها مؤشر يدل على مكان البنك بالنسبة إلى منافسيه في سوق في منطقة معينة، لذا الحصة السوقية تعد إحدى الوسائل التي بواسطتها إدارة التسويق التأكد من مدى تحقيق الأهداف التسويقية والقيام بالإجراءات اللازمة لتحسين الأداء أو تعديل الأهداف في حالة اختلاف الأداء الفعلي عن الخطة، كونها ترمز إلى نصيب البنك أو نسبة خدماته المقدمة إلى الخدمات الإجمالية المصرفية ودرجة التغير فيها (Naceur and Mohamed,2005). ويعرفها (Hample and Simonson, 1999) بأنها مجموع الأموال المودعة في البنك مقارنة بإجمالي الودائع في البنوك الأخرى . ويتم قياسها من خلال المعادلة التالية:

نسبة الحصة السوقية = وديعة البنك / إجمالي ودائع البنوك

تمنح زيادة الحصة السوقية للمصرف القدرة على قوة تحديد الأسعار والتحكم بها مما يؤثر إيجاباً في هامش صافي سعر الفائدة. إذن العلاقة طردية بين الحصة السوقية للمصرف وبين هامش صافي سعر الفائدة (Husni K 2008) .

ويشير (Gul,2009) إلى أن هناك العديد من الطرق لحساب الحصة السوقية:

١- الحصة السوقية الإجمالية: وهي عبارة عن النسبة لمبيعات التي تتحقق للمنظمة إلى إجمالي المبيعات المتحققة للمتنافسون في السوق المستهدف خلال نفس الفترة.

٢- طريقة الحصة السوقية مقدر بالوحدات: وهي عبارة عن عدد الوحدات التي تنتجها أو تقدمها الشركة (سلعة أو خدمة) إلى إجمالي عدد الوحدات التي يحققها المتنافسون في السوق المستهدف خلال نفس الفترة.

٣- الحصة السوقية النسبية: وهي عبارة عن نسبة المبيعات التي تحقق للمنظمة إلى إجمالي مبيعات (الأربع أو الثماني ..) شركات ذات الحصة السوقية الأعلى المتحققة في السوق المستهدف خلال نفس الفترة.

وهي المخاطر التي تحدث عندما لا يحترم البنك قواعد وتشريعات قانونية منصوص عليها، أو عدم وجود نظم قانونية واضحة ودقيقة بخصوص عمليات مصرفية جديدة. (Carter and Demczur,2013) أو خطر وقوع نزاع مع طرف مقابل ناجم عن أي غموض نقص أو عجز ايا كانت طبيعته قد يتسبب للبنك أو للمؤسسة المالية بموجب عملياتها (Mahler,2009).

### ٨,١,٢,٢ مخاطر السمعة Reputational Risk

وهي المخاطر التي تنتج عن الإخفاق في التشغيل، أو عدم القدرة للتكيف مع قوانين وقواعد وتعليمات يتعارف عليها مما قد تتأثر البنوك سلباً من خلال التأثير السلبي على ثقة العملاء والتي تعتبر أساس استمرارية البنك، فإذا اهتزت هذه الثقة؛ اهتز كيان البنك ووجوده في السوق. (Honey,2012) وهي احتمالية انخفاض إيرادات البنك أو قاعدة عملائه نتيجة لعدم تقيد البنك بالأنظمة و القوانين و المعايير الصادرة عن السلطات الرقابية من وقت لآخر و هذا النوع من المخاطر يعرض البنك إلى غرامات مالية و بالتالي التأثير على نشاطات البنك بشكل عام. (Mukherjee, 2013).

### ٩,١,٢,٢ مخاطر الصيرفة الإلكترونية Eletronic Exchange Risk

وهي مخاطر تنشأ من ضعف كفاءات وخبرات لدى المبرمجين، والذي يعمل إلى إنزال مستوى الأمن للشيفرة الخاصة بالموقع، مما يعمل على سهولة اختراق الموقع وارتكاب جرائم إلكترونية. (Hawke,2003).

هو اجراء العمليات البنكية بطرق إلكترونية حيث تستخدم تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الجديدة سواء تكون بالأعمال البنكية التقليدية أو الجديدة وبهذه الطريقة لن يكون العميل ملزماً للذهاب الى البنك وللقيام بالأعمال التي يريدونها من بنكه من أي مكان وفي أي زمان. وإن قيام البنوك بتقديم الخدمات البنكية أو المبتكرة أو بما يعرف من خلال شبكات اتصالات الكترونية، وتقتصر صلاحية الدخول إليها على المخولين فيها وفقاً لشروط العضوية التي تحددها البنوك وذلك من خلال أحد الطرق على الشبكة كوسيلة اتصال للمخولين. وتعني اتجاه البنوك نحو التوسع في إيجاد مكان لها عبر الانترنت بدلاً من انشاء مباني جديدة (Mihalcescu et al, 2000).

وكما هو موضح في الجدول رقم (1) والذي يبين ويسهل على الباحثين معرفة مخاطر العوامل الإقتصادية الداخلية بشكل عام وذلك بالرجوع إلى أدبيات الدراسات السابقة، فقد إعتد الباحث على أهم

المخاطر التي تم شرحها بالنسبة لمخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية موضوع الدراسة ، والتي لم تتطرق إليها بعض الدراسات السابقة ، وقد تم اختيار و دراسة أهم هذه الدراسات ، وذلك لارتباطها المباشر والأكثر تأثيراً في موضوع الدراسة (هامش صافي سعر الفائدة).

### جدول رقم (1)

#### تصنيف مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية

المرجع	الوصف	العامل(البعد الفرعي)	العامل(البعد الرئيسي)
أبو كرش(٢٠٠٥) عثمان (٢٠٠٨) (Robert,Allen, 2003) Hample and (Simonson , 1999) (Kithinji,2010)	وهي احتمالية إخفاق عملاء البنك المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك وذلك عند استحقاق هذه الإلتزامات أو بعد ذلك أو عدم السداد حسب الشروط المتفق عليها.	مخاطر الائتمان <b>Credit Risk</b>	العوامل الاقتصادية الداخلية
الاغا (٢٠٠٥) Koehn and (Santomero,1980) (Kasseeah,2008)	هو عملية تلقائية تنتج عنها زيادة في الربح نتيجة تمويل جانب من عمليات المنشأة بديون طويلة الأجل، بشرط أن يكون عائد الاستثمار في عمليات المنشأة أكبر من الأعباء التمويلية (الفوائد).	مخاطر الرفع <b>Leverage Risk</b>	
الاعرج(٢٠١٠) (Maunira , 2008) Hample and (Simonson, 1999)	وهي المخاطر التي تتكون نتيجة عجز البنك على القدرة بالوفاء بالتزاماته المالية عند تاريخ الاستحقاق، من خلال توفير الأموال اللازمة ، دون أن تتحمل خسائر غير مقبولة.	مخاطر السيولة <b>Liquidity Risk</b>	
القطناني(٢٠٠٤) الصواف(٢٠١١) (Avram at el, 2012) (Elena & Pia, 2012)	وهي تلك المخاطر المرتبطة بأداء الخدمات أو المنتجات البنكية المختلفة، وقد تتكون من وجود أخطاء في نظام الرقابة الداخلية، أو في ضعف السيطرة للإدارة على الأعمال في البنك، مما يعمل خسائر مالية بسبب الأخطاء أو التأخير في تنفيذ القرارات، أو عدم الإلتزام بقواعد العمل البنكي كأن يتجاوز الموظفين في الائتمان السلطات الائتمانية المخولة لهم.	مخاطر التشغيل <b>Operational Risk</b>	

<p>(Huvneers, 1994) Netter and Poulsen, ) (2003)</p>	<p>وهي النفقات المرتبطة بالإدارة على أساس يومي. وتشمل تكاليف التشغيل كلاً من التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة.</p>	<p>نسبة التكاليف التشغيلية لاجمالي الاصول. OC/T. A</p>	
<p>Hample and Simonson, 1999) (Moench,2010)</p>	<p>هي مجموع الأموال المودعة في البنك مقارنة بإجمالي الودائع في البنوك الأخرى.</p>	<p>نسبة الحصة السوقية. MSR.</p>	
<p>(Carter and Demczur,2013) (Mahler,2009)</p>	<p>وهي المخاطر التي تحدث عند عدم احترام البنك لقواعد وتشريعات قانونية منصوص عليها، أو عند عدم وجود نظم قانونية واضحة ودقيقة بخصوص عمليات بنكية جديدة.</p>	<p>المخاطر القانونية Legal Risk</p>	
<p>(Honey,2012) (Mukherjee, 2013)</p>	<p>وهي المخاطر التي تنتج عن الإخفاق في التشغيل، أو عدم القدرة للتكيف مع قوانين وقواعد وتعليمات يتعارف عليها مما قد تتأثر البنوك سلباً من خلال التأثير السلبي على ثقة العملاء والتي تعتبر أساس استمرارية البنك، فإذا اهتزت هذه الثقة؛ اهتز كيان البنك ووجوده في السوق.</p>	<p>مخاطر السمعة Reputational risk</p>	
<p>(Hawke,2003) Mihalcescu et al, ) (2000)</p>	<p>وهي مخاطر تنشأ من ضعف كفاءات وخبرات لدى المبرمجين، والذي يعمل إلى إنزال مستوى الأمن للبرمجة الخاصة بالموقع، مما يعمل على سهولة اختراق الموقع وارتكاب جرائم إلكترونية</p>	<p>مخاطر الصيرفة الإلكترونية</p>	

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى أدبيات الدراسات السابقة

## ٢,٢,٢ مخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية:

تتمثل مخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية بما يلي:

### ١,٢,٢,٢ مخاطر معدل التضخم Inflation Ratio Risk :

يتأثر التضخم المحلي بالتضخم العالمي بسبب درجة الاعتماد العالية لهذه الدول على الواردات من السلع فالنمو الاقتصادي يؤدي إلى تقليص معدلات التضخم إلا أن أثره يمتد ليشمل التشوهات في التركيبة الهيكلية لاقتصاديات تلك الدول، ويعتبر النمو في عرض النقود الأكبر في تأثيره على التضخم المحلي، تليه الإيرادات الحكومية، حيث يعمل التضخم إلى عجز في العوائد المستقبلية التي تنتج عن استثمار في الحصول على الخدمات التي يمكن أن تحصل عليها ، أي تعرض الأموال للانخفاض في قيمتها الحقيقية، فلو ارتفعت القيمة الحقيقية للنقد ، فإن ذلك قد يكون نوع من الوهم إذا كان مستوى الخدمات قد ارتفع بمعدلات أكبر (International Monetary Fund, 2001).

وتعرف بأنها حالة اقتصادية تتميز بارتفاع سريع للأسعار والأجور مما يؤدي إلى تضائل القوة الشرائية للنقود وانخفاض معدل الادخار، ويعنى الزيادة المفرطة في النقد المتداول التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية للعملة. وأخطار التضخم هي: احتمال أن يعمل التضخم أو الارتفاع في كلفة المعيشة إلى تآكل جزء من القيمة الحقيقية للنقد .

ويمكن قياس التضخم من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالمعادلة التالية:

الرقم القياسي لإسعار المستهلك = ((الرقم القياسي للإسعار في سنة المقارنة - الرقم القياسي للإسعار في سنة الأساس) \ الرقم القياسي للإسعار في سنة الأساس) \* 100% .

وعادة ما يستخدم مؤشر (CPI) سلة أسعار المستهلك لقياس التضخم، ويتعلق هذا المؤشر بالتغيرات في المستوى العام للأسعار. يرتبط أثر معدل التضخم في هامش صافي سعر الفائدة بأثره في كل من التكلفة والعائد. وقد أكد (Perry, 1992) أن أثر التضخم في هامش صافي سعر الفائدة يرتبط إذا كان التضخم متوقعاً أم غير متوقع. فإذا كان التضخم متوقعاً يعني ذلك أن العلاقة إيجابية. وإذا كان العائد غير متوقع يعني أن العلاقة سلبية مع هامش صافي سعر الفائدة.

وقد أشار (Lougani and Swagel, 2001) إلى الأسباب الاقتصادية للتضخم حيث أشار إلى أن التضخم يأتي من زيادة في عرض النقود. أما مهران (Mahran, 1999) فيشير إلى أن مخاطر التضخم يتأتى من عدة أسباب هما:

- أسباب تتصل بالطلب التجميعي (الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي): يتمثل في التوسع في الطلب التجميعي بمعدلات تفوق معدلات النمو في العرض حيث يصبح للطلب الزائد أهمية في إحداث التضخم في ظل استغلال كل الموارد في الاقتصاد، فالتضخم هو دائماً ظاهرة تنجم إما عن زيادة في عرض النقود بمعدلات تفوق معدلات نمو الإنتاج، أو عن اللجوء إلى التمويل بالعجز بسبب السياسات المالية التوسعية.

- أسباب تتصل بعوامل العرض: أشار (Catao and Terrones, 2001) إلى أن هنالك سببين أساسيين للتضخم من جانب العرض يحدثان في ظروف الأسواق التي تتسم بالتنافس غير الحر، هما:

- السبب الأول (تضخم الأجور): في الأجور التي تؤمنها اتحادات العمال لمنسوبيها. ينعكس تضخم الأجور على زيادة في الأجور الاسمية بمعدلات تفوق معدلات التضخم مما يؤدي إلى زيادة في الأجور الحقيقية بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في الإنتاجية.

- السبب الثاني (تضخم الأرباح): يتمثل في الأسعار العالية التي يؤمنها رجال الأعمال لانفسهم في الصناعات الاحتكارية وما يماثلها.

لذا فيعرف (Domac and Yucel, 2004) مخاطر التضخم بأنها إمكانية الارتفاع العام في مستويات الأسعار في السوق. والمطلوب هو سعر فائدة لا يقل عن معدل التضخم خلال مدة الاستثمار. وبخلاف ذلك فإننا سنفقد القوة الشرائية لرأسمال. وإن الزيادة في التضخم سوف تدفع أسعار الفائدة إلى الأعلى لأن أسعار الفائدة لها مكونان هما:

(١) أسعار الفائدة الحقيقية

(٢) التضخم.

ويشير (جيمس ستيوارت، 1982) إن مخاطر التضخم في البنوك تتكون عند انخفاض القوة الشرائية للنقود وذلك بارتفاع الأسعار، وهو ما يعني تعرض الأموال المستثمرة لانخفاض في قيمتها الحقيقية، لذا فإن تأثرها بالتضخم يرتبط طردياً بزيادة مكوناتها من النقود والديون. وهو ما يظهر بوضوح في تعريف التضخم بأنه: «الارتفاع في المستوى العام للأسعار مصحوباً بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية».

ويشير (Gutierrez, 2003) إن ارتفاع الأسعار في ظل التضخم تكون القيمة التي سجلت بها المعاملة أو البند وقت حدوثها ممثلة في القيمة التاريخية لها مختلفة عن القيمة الحاضرة لها في أي فترة تالية، كما أنه في ظل انخفاض القوة الشرائية لوحدات النقد عند الاحتفاظ بالنقدية بدون استعمال فترة من

الزمن وكذلك بالنسبة للحقوق والالتزامات النقدية التي تسدد أو تحصل بالقيمة الاسمية التي حدثت بها، فإنه تكون قيمة هذه البنود في تاريخ إعداد القوائم المالية أقل منها عند الحصول عليها أو حدوثها. فالتضخم مرض لأعراض اقتصادية وأن دور المحاسبة في التضخم دور حيادي ينحصر في بيان آثاره على البيانات المحاسبية التي تظهر بالقوائم المالية، ولذا فإنه في التطبيق المحاسبي للتضخم تعد هذه القوائم مرة على أساس التكلفة التاريخية ومرة على أساس البيانات المعدلة في ضوء مستوى التضخم بالدولة، وعلى مستخدمي البيانات اختيار ما يلزمهم منها لاتخاذ قراراتهم دون وجود صلاحية مهنية للمحاسبين بالزامهم بأي منها(دونالد كسيو، 1998).

### ٢,٢,٢,٢ مخاطر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي Growth Rate of GDP Risk :

وهي المخاطر التي تتعلق بالظروف الاقتصادية التي لها أثر حتمي في هامش سعر الفائدة ، فإذا كانت الظروف جيدة فهذا يؤدي إلى انخفاض القروض المتعثرة وزيادة الطلب على القروض وبالتالي زيادة هامش سعر الفائدة وأما إذا كانت الظروف غير جيدة فإنه يعمل على انخفاض هامش صافي سعر الفائدة للبنوك وبالتالي تباطؤ النمو على المستوى المحلي لإقتصاد الدولة . ويتوقع أن يكون معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي بطيئاً الذي يعمل انكماشاً طفيفاً في إقتصاد الدولة وفي كيفية التعامل مع الأزمة المستمرة في التوظيف وفي تضائل آفاق النمو الاقتصادي . و مع تزايد أعداد العاطلين عن العمل لمدة طويلة، خاصة لدي فئة الشباب ، ستعاني أيضا آفاق النمو الإقتصادي في الأمد المتوسط بسبب الأثر الضار وذلك على مهارات وخبرات العمال. (آفاق الإقتصاد الدولي خلال عامي 2012-2013 الامم المتحدة).

- ويتعلق هذا المؤشر بالظروف الاقتصادية التي لها أثر حتمي وأكد في هامش صافي سعر الفائدة ففي حال كانت الظروف الاقتصادية جيدة، يعني ذلك زيادة العرض من القروض مترافقاً مع انخفاض كبير للقروض المتعثرة، وتحسين نوعية الأصول مما يؤثر إيجابياً في هامش سعر الفائدة. ويقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي(Fauziah,Husni,2008).

حيث يعرف (Simon Kuznets, 2000) إجمالي الناتج المحلي (GDP) بأنه قيمة سوقية لسلع النهائية والخدمات التي يعترف بها محلياً والتي تنتج في دولة ما خلال فترة زمنية محددة. و يعتبر إجمالي الناتج المحلي للفرد مؤشراً لمستوى المعيشة للفرد في الدولة. وبالنظرية الاقتصادية، يساوي إجمالي الناتج المحلي للفرد إجمالي الدخل المحلي (GDI) للفرد وان إجمالي الناتج المحلي القومي يختلف عن إجمالي الناتج المحلي في حين يحدد اجمالي الناتج القومي في ثلاث طرق هي:

- منهجية المنتج (أو المخرجات): وتعتبر منهجية المنتجين أكثر الطرق استخداماً لتحديد إجمالي الناتج القومي حيث يتم تجميع المخرجات لكل فئة من فئات المشروعات للوصول إلى الإجمالي.  
- منهجية المصروفات التي تؤكد أن كل الذي ينتج التي يجب أن يتم شروها من قبل الأشخاص، لذا فإن قيم المنتج الإجمالي يجب أن تساوي إجمالي نفقات الأشخاص المتعلقة بشراء المنتجات.  
- منهجية الدخل التي تؤكد أن الدخل الخاص بعوامل الإنتاج (أو ما يطلق عليهم "المنتجين" يجب أن تساوي قيمة المنتجات الخاصة بهم، وهي تحدد بإجمالي الناتج المحلي من خلال التوصل إلى مجموعة دخول المنتجين.

لذا يشير (Lequiller and Derek, 2006) أن إجمالي الناتج القومي يعمل على قياس الإنتاج ويمكن أن يستخدم الإنتاج من أجل الاستهلاك المباشر، أو للاستثمار في أصول أو مخزونات ثابتة جديدة، أو لاستبدال الأصول الثابتة التي يتم إهلاكها لذا فإن الناتج المحلي الإجمالي قد يتعارض مع الناتج القومي الإجمالي فالناتج المحلي الإجمالي يحدد نطاقه وفقاً لموقع معين في حين يحدد الناتج القومي الإجمالي نطاقه وفقاً للملكية.

كما يشير (Simon Kuznets, 2000) إن الناتج المحلي الإجمالي هو الذي ينتج في حدود الدولة وأن الناتج القومي الإجمالي هو الذي ينتج بالمنشآت التي يملكها مواطنون بدولة ما. لذا يجب مساواة الناتج المحلي الإجمالي بالناتج القومي الإجمالي إذا كان كل منشأة بالدولة يملكها مواطنين الدولة نفسها وهؤلاء المواطنين لا يملكون أي مؤسسات أو الشركات في دويلات أخرى علماً بأن الملكيات الأجنبية تعمل الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي غير متوافقتين في حدود الدولة. فإنتاج في حدود الدولة بمؤسسة يملكها مواطن من خارج الدولة، تكون حسبه في الناتج المحلي الإجمالي ولا تكون في الناتج القومي الإجمالي، أما إنتاج مؤسسة ما في دولة ثانية والتي تكون مملوكة بواسطة أحد الأشخاص تكون حسبت الإنتاج في الناتج القومي الإجمالي ولا تكون في الناتج المحلي الإجمالي.

وهنا يشير (Lequiller and Derek, 2006) أن حساب الناتج المحلي الإجمالي يقيس درجة التباطؤ الإقتصادي والقوة النقدية للاقتصاد وذلك لمعالجة العوامل الخارجية التي تؤثر في حساب إجمالي الناتج المحلي فهو أداة قياس محايدة توضح قدرة وقوة الاقتصاد على الدفع للعوامل الخارجية مثل: الاهتمامات الاجتماعية والبيئية. لذا فهناك العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر في تقليل قيمة الناتج المحلي الإجمالي وهي:

- توزيع الثروة والدخل فالتوزيعات الديمغرافية لا تأخذ بالحسبان عند حساب الناتج المحلي الإجمالي على عكس القومي.



- المعاملات خارج السوق كالخدمات التطوعية والمنزلية والمجانية يتم استثنائها من حساب الناتج المحلي الإجمالي.
- الأقتصادي السفلي او السوق السوداء (تجارة غير منظمة ونشاطات تجنب الضرائب، غير مسجلة) لا تاخذ بالحسبان عند حساب الناتج المحلي الإجمالي.
- قيمة الأصول في الاقتصاد لا تاخذ بالحسبان عند حساب الناتج المحلي الإجمالي.
- الإقتصاد غير المالي الذي لا يلعب المال دور فيه لا تاخذ بالحسبان عند حساب الناتج المحلي الإجمالي لأنه يؤثر على دقة الناتج المحلي الإجمالي.
- إنتاج الكفاف: وهو أن تحاول فئة ما إنتاج منتج في وقت معين ولا تتعدى ما يجب أن يستهلكه في ذلك الوقت للبقاء على الغيش، دون الأخذ بالحسبان عند حساب الناتج المحلي الإجمالي
- قلة تطوير الجودة وإدراج منتجات جديدة يقلل من النمو الإقتصادي الفعلي لذا لا تاخذ بالحسبان عند حساب الناتج المحلي الإجمالي.
- ما يتم إنتاجه: فالناتج المحلي الإجمالي تكون حسبته العمل الذي ينتج ولايكون إجمالي الناتج في اصلاح الأضرار بعد الكوارث الطبيعية أو الحروب والتي يكون لها تأثير على الناتج المحلي الإجمالي.
- إستدامة النمو: فالناتج المحلي الإجمالي يتاثر بحسن إستخدام للمصادر الطبيعية أو بسوء توزيع الإستثمار.

### Foreign Exchange Risk مخاطر أسعار صرف العملات ٢, ٢, ٣

وهي المخاطر التي تنجم عن التقلبات لأسعار صرف العملات، والتي تؤثر على الموجودات لتلك البنوك من العملات الأجنبية في حال تم الانخفاض في أسعارها، أو التي تؤثر على مطلوباتها من العملات الأجنبية في حال تم الارتفاع في أسعارها. (Wickremasinghe, 2004)

وهي المخاطر الحالية والمستقبلية التي من الممكن ان تتأثر بها إيرادات ورأس مال البنك وذلك للتغيرات في سعر الصرف. ويتكون عن عملية سعر الصرف بعض من المخاطر التي قد يتأثر بها البنك و المستثمرين على سواء :

- أ- **مخاطره المتعلقة بالبنك:** إن من يتعامل بالنقد الأجنبي يرى عدة مخاطر من المحتمل أن يتحملها المصرف أو المصرفي في أول خطوة ، وأهمية أن يتعامل مع بعض المخاطر و محاولة تجنبها او التقليل من حدتها و منها ما يلي:
- مخاطر الائتمان في العملة الصعبة: أخطار أن تقع الدولة في المشاكل مع دول في الخارج .

- مخاطر السعر: التحول الذي قد يحصل في اسعار العملات.
  - مخاطر السيولة : وهنا الخطر يكون في صعوبة تسويق السيولة او صعوبة بيعها وذلك بأن يحصل على عملات مطلوبة مما يطابق اقراض هذه العملات في السوق إذا وجدت .
  - خطر عدم فهم الذين يتعاملوا للدور المفوض لهم في البنك و تحسين الاستثمار بالعملات الأجنبية.
- ب- **مخاطر سعر الصرف الأجنبي المرتبطة بالعميل:** خطورة سعر الصرف المرتبطة بتحول أو تدهور قيمة الرصيد للبنوك من العملات الأجنبية من جهة و كذلك تحول قيمة العملة التي بواسطتها تقدم القروض و لذلك التأثير السلبي على القيمة الحقيقية للقروض عند موعد إستحقاقه وبالتالي ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات و التدابير التي تستخدمها السلطة النقدية و المؤثرة على حقيقة القيم للقروض الممنوح لإنقاص قيمة العملة و يكون الخطر الحقيقي للبنك؛ وذلك لأنه يعمل على تقليل القيمة الأصلية بسبب انهيار قيم الوحدة النقدية اداة تقييم القرض و بالتالي يكون العميل هو الذي يتحمل بالمقام الأول أهمية أن يتعامل مع هذه المخاطر و محاولة تجنبها أو التقليل من حد ذاتها و نذكر منها:
- \* **مخاطر الصرف:** و ذلك من خلال التقلبات في سعر الصرف ،فالمبادلات المصدرة و المستوردة قد يتأخر تسليمها لفترة من الوقت و التغيرات الطفيفة التي تحدث في سعر الصرف قد تعرض المصدرين و المستوردين لخسائر بعيدة على انشطتهم ( صايمه،2009).

### ٢,٢,٤ مخاطر تغير أسعار الفائدة Interest Price Exchange risk

وهي مخاطر تنجم عن التغيرات الحادة في أسعار الصرف والفائدة في المستقبل (Williamsom,2008).

هو الخطر الحالي او المستقبلي الذي له تأثير سلبي على إيرادات البنك و رأسماله الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة ، فخطر سعر الفائدة الكبير يمكن أن يشكل تهديد كبير لقاعدة الأرباح و رأس المال بالنسبة الى البنك ، و من اهم أسباب مخاطر سعر الفائدة :

- المنافسة بين البنوك فالعميل يتجه الى البنوك التي تكون معدلات فائدتها منخفضة .
- سوء تسيير الموارد و تقديم قروض بأسعار فائدة امتيازية ، و يؤدي خطر سعر الفائدة في حالة حدوثه إلى زيادة الأعباء و تخفيض القيمة المرادوية (ACCA,2011) .

## Globalization Risk مخاطر العولمة ٥,٢,٢,٢

وهي عبارة عن تلك المخاطر الناجمة عن زيادة التنافس عند تحرير التجارة الدولية للخدمات المالية، وإطلاق العنان لحرية أسعار الصرف وفوائده، وحركة رؤوس الأموال على الصعيد الدولي، وسرعة الانتقال للأزمات المالية (Quirk,2008).

إن العولمة البنكية حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج البنك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية، وتدمج البنك في السوق العالمية بجمع جوانبه وأبعاده المختلفة ويجعله في المراكز المتطورة والمتسارعة نحو مزيد من القوة والسيطرة والهيمنة البنكية، بحيث يصبح لا يخضع للتراجع أو التهميش أو التكميش أو الابتلاع (Broner And Ventura,2011).

وكما هو موضح في الجدول رقم (2) والذي يبين ويسهل على الباحثين معرفة مخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية بشكل عام وذلك بالرجوع إلى أدبيات الدراسات السابقة ، فقد إعتد الباحث على أهم المخاطر التي تم شرحها بالنسبة لمخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية موضوع الدراسة ، والتي لم تتطرق إليها بعض الدراسات السابقة ، وقد تم اختيار و دراسة أهم هذه الدراسات ، وذلك بسبب ارتباطها المباشر والأكثر تأثيراً في موضوع الدراسة وهو(هامش صافي سعر الفائدة).

جدول رقم (2)

تصنيف مخاطر العوامل الإقتصادية الخارجية

<p>قاسم (٢٠١١) (Bekaert et al, 2010) (Werner, García,2010)</p>	<p>حالة اقتصادية تتميز بارتفاع سريع للأسعار والأجور مما يؤدي إلى تضائل القوة الشرائية للنقود وانخفاض معدل الأذخار. ويعنى الزيادة المفرطة في النقد المتداول التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية للعملة.</p>	<p>مخاطر معدل التضخم Inflation Risk</p>	<p>العوامل الاقتصادية الخارجية</p>
<p>(Fauziah ,1677) Simon Kuznets, ) (2000)</p>	<p>وهو تباطؤ النمو على المستوى المحلي التي يعاني منه إقتصاد الدولة. ويتوقع أن يكون معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي بطيئاً الذي يعمل انكماشاً طفيفاً في إقتصاد الدولة.</p>	<p>مخاطر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي GDPRR</p>	
<p>(Wiliamsom,2008) (ACCA,2011)</p>	<p>وهي مخاطر تنجم عن التغيرات الحادة في أسعار الصرف والفائدة في المستقبل.</p>	<p>مخاطر تغير أسعار الفائدة Interest rate risk</p>	
<p>Wickremasinghe, ) (2004 صائمة (٢٠٠٩)</p>	<p>وهي المخاطر التي تنجم عن التقلبات لأسعار صرف العملات، والتي تؤثر على الموجودات لتلك البنوك من العملات الأجنبية في حال تم الانخفاض في أسعارها، أو التي تؤثر على مطلوباتها من العملات الأجنبية في حال تم الارتفاع في أسعارها.</p>	<p>مخاطر أسعار صرف العملات Foreign Exchange Risk</p>	
<p>(Quirk,2008) (Broner And Ventura,2011)</p>	<p>وهي عبارة عن تلك المخاطر الناجمة عن زيادة التنافس في تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية، وإطلاق العنان لحرية أسعار الصرف وفوائده، وحركة رؤوس الأموال على الصعيد الدولي، وسرعة الانتقال للأزمات المالية، وهي إفراز طبيعي لحرية المعاملات.</p>	<p>مخاطر العولمة Globalization Risk</p>	

## ٣,٢ أثر مخاطر العوامل الاقتصادية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية :

يمثل النظام المصرفي أداة مهمة في عمليات الإصلاح والتحول الاقتصادي عبر التسعير الدقيق للمنتجات المصرفية والتوسع في منح القروض طويلة الأجل وحشد المدخرات الوطنية وتحويلها إلى استثمارات في الأصول الثابتة والمتداولة إلى جانب عملها على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها لتمويل المشاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية وربحية، وذلك من خلال دورها الوسيط بين المودعين عارضين الأموال في النظام المصرفي والمقترضين الذين يمثلون طالبي هذه الأموال، لذا تقع على عاتق البنك إدارة المخاطر وتفاذي أثرها في عائد المصرف وفي قيمته السوقية، تسمى عملية التنسيق هذه إدارة الموجودات والمطلوبات. ويتمثل الهدف الرئيسي من وراء ذلك تنمية هامش سعر الفائدة الصافي (الربح التشغيلي) الأمر الذي ينعكس إيجاباً على نموه واستمراره (العلي، 2012).

حيث اشار (Husni .K, & al, 2008) أن تحقيق هامش أعلى لسعر الفائدة مرتبط بمدى قدرة المصرف على الاحتفاظ برافعة مالية منخفضة ومنح المزيد من القروض. كما أظهرت أن حجم المصارف له دلالة إحصائية على هامش سعر الفائدة.

فهامش سعر الفائدة هو سعر الفائدة الذي تحصل عليه البنك من القرض المقدمة للعميل مخصوماً منه سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك التجارية أو البنوك المماثلة على الودائع تحت الطلب، أو الودائع لأجل، والودائع الادخارية (Draghi, 2009 p6).

كما اشار (Agusman et al, 2008) إلى أن هامش سعر الفائدة هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك على القرض المقدم للعميل مخصوماً منه سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك التجارية على الودائع ويتم قياسية عبر المعادلة التالية:

**هامش صافي سعر الفائدة = ( الفوائد الدائنة – الفوائد المدينة ) / إجمالي الاصول.**

ومخاطر سعر الفائدة المتوجب في الأساس للبنوك التي تعتمد على الفائدة ومعدلاتها في تعاملاتها. وينتج عن هذه المخاطر امكانية أن يختلف سعر الفائدة خلال فترة القرض سواء كان الاقتراض او الاقراض والذي يعمل خسارة تنجم عن الاقتراض بسعر أعلى من السعر الذي تم الاقراض به. أو قد يتكون أخطار لسعر الفائدة عند التفاوت الزمني لأجل وعمل مرة أخرى تقييم وتصويب للأصول والخصوم وأي بند خارج الميزانية وقد يكون من أجل مخاطرة الأساس وهو الفرق بين السعر الأنبي والأجل وكذلك مخاطرة منحنى العائد أو عجز المعرفة للتأكد من الدخل ومخاطر أدوات الخيارات (options) وهي في مجموعها تشكل ما يعرف بمخاطر التقييم (Draghi, 2009 p6).

وبما أن البنوك تأثرها بهذه المخاطر (سعر الفائدة) أو ما يعرف أيضا بمخاطر هامش الربح و كان ذلك يعود ربما في حقيقته للسعر المرجعي الذي تعتمد وتعمل به البنوك من أجل تحديد أسعار المنتجات والأدوات المالية لها وعندما تعمل عند أسعار الفائدة كسعر مرجعي من أجل تحديد هامش ربح وتسعير لمنتجاتها سيكون لها تأثير تلقائيا بالمخاطر التي قد تنشأ عن سعر الفائدة، ونرى أيضا أنه سيعرض البنك سواء كان إسلامي أو غير إسلامي الى مخاطر أخرى كمخاطر الثقة والمنافسة ومخاطر السحب (أن يقوم الذين أودعوا النقد بسحب ودائعهم نظرا لانخفاض العائد) لأنه ممكن أن يعمل أو يكون العائد الموزع على الذين أودعوا النقد أو المستثمرين في البنوك سواء الإسلامية أو أخرى أقل من العائد أو الفائدة التي قد يحصل المودعون في البنوك التقليدية عليه. وعليه يجب أن نشير هنا إلى رؤية تطوير أدوات واعتماد سعر مرجعي ليعتمد على سعر الفائدة بشكل أساسي (Husni .K, & al, 2008).

وتجدر الإشارة أن مخاطر سعر الفائدة تتعرض للمركز المالي للبنك لتحركات عكسية في أسعار الفائدة، وتعمل على التأثير على عوائد البنك وعلى القيمة الاقتصادية للأصول وللاتزامات، ورغم أن المخاطر تشكل جزءاً عادياً من العمل البنكي إلا أن الإفراط فيها يؤدي إلى التهديد لعائد البنك والقاعدة الرأسمالية، ومن هنا فإن إدارة تلك المخاطر تحتل أهمية جيدة في الأسواق المالية الصعبة، و في الدول التي حررت أسعار الفائدة في أسواقها (Agusman et al, 2008).

وفيما يتعلق بأثر مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية أشارت الدراسة إلى العديد من العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية الخاصة بالبنك والتي يكون لها أثر في هامش صافي سعر الفائدة وهي:

١- مؤشر المصاريف التشغيلية: تهتم هذه النسبة بقياس كفاءة إدارة المصاريف التشغيلية. إن زيادة هذه النسبة يمكن أن يكون مرده إلى زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة والمنتجات والأدوات الحديثة ذات التكلفة المرتفعة، ولكنها تؤدي إلى تحسين العمليات المصرفية وزيادة كفاءتها وتحقيق هامش سعر فائدة مرتفع العلي(2012).

٢- مؤشر حقوق الملكية: يمثل حساب رأس المال حصة المالكين في المصرف، ويستفيد المصرف من عملية الرفع المالي المتاجرة بأموال الغير، إذن إن هذا المبدأ يعد الأساس في العمل المصرفي. كما تشكل حسابات رأس المال نسبة بسيطة من إجمالي الأصول، إذ تراوح بين 5- 15% بحسب القوانين الناظمة للعمل المصرفي. حيث أثبتت دراسة ( Koehn & Samtomero,1980 ) أن العلاقة إيجابية بين هذا المؤشر وبين هامش صافي سعر الفائدة.

٣- مؤشر القروض: تمثل القروض العنصر الأكبر من عناصر الأصول، إذ عادةً ما تُشكل 50 % إلى 75% من إجمالي قيمة أصول المصرف فزيادة هذه النسبة يؤدي إلى زيادة الربحية أي زيادة هامش سعر الفائدة الصافي، ولكن هذا إلى حد ما. فيمكن أن يكون لتزايد هذه النسبة أثر معاكس، فعند زيادة هذه النسبة يمكن أن يؤدي إلى زيادة القروض غير العاملة مما ينعكس سلباً على نوعية الموجودات أن لهذه النسبة تأثيراً إيجابياً في هامش سعر الفائدة (Husni,2008).

٤- الحصة السوقية: تمنح زيادة الحصة السوقية للمصرف القدرة على قوة تحديد الأسعار وصناعتها مما يؤثر إيجاباً في هامش سعر الفائدة الصافي. إذاً العلاقة طردية بين الحصة السوقية للمصرف وبين هامش سعر الفائدة الصافي.

٥- معدل النمو، الناتج المحلي الإجمالي حيث له أثر حتمي وأكيد في هامش سعر الفائدة الصافي فإذا كانت الظروف الاقتصادية جيدة، يعني ذلك زيادة العرض من القروض مترافقاً مع انخفاض كبير للقروض المتعثرة، وتحسين نوعية الأصول مما يؤثر إيجابياً في هامش سعر الفائدة الصافي. ويقاس من خلال الناتج المحلي الإجمالي (Fauziah H,Husni,2008).

٦- معدل التضخم: عند نمو القاعدة النقدية (التي تتكون من النقد في التداول + الودائع المصرفية المحلية + الودائع المصرفية بالعملات الأجنبية) بمقدار أكبر من معدل نمو الأداء الاقتصادي مقيساً بكمية السلع والخدمات يؤدي ذلك إلى وجود تضخم وارتفاع الأسعار بصفة عامة، والعكس صحيح، لذا فإن أثر التضخم في هامش سعر الفائدة الصافي يرتبط فيما إذا كان التضخم متوقعاً أم غير متوقع.

## الدراسات ذات الصلة

### ٢, ٤ الدراسات السابقة

يعرض الباحث في هذا الجزء الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة أثر مخاطر العوامل الداخلية والاقتصادية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية، وقد تم تقسيمها إلى دراسات عربية ودراسات أجنبية، مرتبة بحسب التسلسل الزمني، من الأقدم إلى الأحدث، وذلك على النحو الآتي:

### ٢, ٤, ١ الدراسات باللغة العربية:

- دراسة قاسم (2011). بعنوان: "السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم

### وأسعار الصرف"

هدفت الدراسة إلى عرض أوضاع البنوك العراقية والاقتصادية أبان العقدين الماضيين من تدهور في الأوضاع المالية العراقية التي عملت الى اللجوء إلى الإقتراض الخارجي وإشاعة مايسمى بالدفع الأجل بسبب تدني الاحتياطات الأجنبية التي أستهلكتها الحرب وقد غطت تلك الإتفاقيات جانب بسيط من إحتياجات القطاع الخاص الاستيرادي قبل أن يؤذن بممارسة للاستيراد بدون تحويل خارجي التي قادت إلى فوضى في مصادر التمويل وتوليد سوق صرف سوداء واسعة وممولة لتلك العمليات الاستيرادية ولكن بكلف تضخمية مشوهه لهيكل الأسعار وعملت على تشديد الرقابة على الصرف والتمويل الخارجي. توصلت الدراسة الى أن الأستفادة من ثمار نجاح السياسات النقدية في الأستقرار (وهو الأستقرار التي حرمت منه البلاد على مدى اكثر من عقدين من الزمن بعد المرور بمصاعب التضخم الجامع والتدهور الاقتصادي) تقتضي اليوم إعادة هندسة السياسة المالية ولاسيما التوجهات المسؤولة من الركود الاستثماري في القطاع الحقيقي عبر تحريك القطاعات العالية الأنتاجية والتي لايمكن للقطاع الخارجي عبر سياسة الباب المفتوح الراهنه منافستها، مما يعني إعادة تخطيط أولويات التنمية وتنفيذ سياسات إعمار أمينة والدخول في مجالات تستطيع جذب قوة العمل والتصدي للبطالة وتفعيل الادخارات عن طريق توليد الكيانات الخالقة للسوق أي ( الشركات المساهمة الحكومية والمشاركة والأهلية).

وقد أوصت الدراسة بضرورة التصدي التضخم والسيطرة على مناسيب السيولة النقدية والحفاظ على إستقرار سعر الصرف والمساهمة في الحفاظ على معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، والحفاظ على استقرار النظام المصرفي شريطة أن يعمل البنك المركزي على زيادة درجة شفافيته وصدق عملة في بلوغ أهدافه أمام الحكومة والسلطة التشريعية والجمهور. لذا فإن مبدأ الأفصاح والشفافية يكونان العنصرين الرئيسيين في بناء أسس عمل وأداء السياسة النقدية للبلاد في إطار مبدأ الحوكمة.



مايستفاد من هذه الدراسة: الحفاظ على الاستقرار في المستوى العام للأسعار عبر الاستقرار النقدي والمالي والإسهام في تعزيز التنمية الاقتصادية وخفض البطالة وزيادة الأحتياطات الأجنبية، وتطوير إدارة الموارد البلاد الخارجية وتنويعها من خلال تكوين وإنشاء صندوق للثروة السيادية تختلف معاييرها قليلاً عن معايير إدارة الأحتياطات الأجنبية الدولية (غطاء العملة).

- دراسة الصواف(2011) بعنوان: "أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية".

هدفت الدراسة التعريف بدور الرقابة والتدقيق الداخلي في حماية المصارف من المخاطر التشغيلية انطلاقاً من افتراض مفاده أن قوة نظام الرقابة والتدقيق الداخلي في المصارف يحد من آثار المخاطر التشغيلية.

توصلت الدراسة إلى أن أغلب أفراد العينة مقتنعين بأهمية الرقابة والتدقيق الداخلي في إبعاد المخاطر التشغيلية، وأن هناك علاقة ارتباط معنوي بين إدارة الخطر في البنك وأنواع المخاطر التشغيلية وهذا يؤدي إلى معرفة أهمية الرقابة والتدقيق الداخلي في تدعيم إدارة الخطر. توصي الدراسة ضرورة إيجاد علاقة الارتباط المعنوية و القوية بين التعرف على أنواع المخاطر التشغيلية وإدارة الخطر في البنك.

مايستفاد من هذه الدراسة: التأكد من أهمية عمل الرقابة والتدقيق الداخلي في حماية البنوك وديمومتها وذلك من خلال إيجاد أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تقليل المخاطر التشغيلية.

- دراسة الاعرج(2010). بعنوان: "ادارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن".

هدفت الدراسة مساعدة البنوك التي تعمل في الأردن إلى تطبيق أفضل ممارسة بنكية لإدارة مخاطر السيولة من خلال التعرف على العوامل المقترحة من لجنة بازل في الإدارة لمخاطر السيولة ومدى تطبيقها في البنوك العاملة في الأردن في ظل الأزمة الاقتصادية المالية الحالية 2007-2009 التي عصفت في كافة البنوك في العالم بالرغم من تأثيرها النسبي على البنوك في الأردن خلال الربع الأول من 2009.

توصلت الدراسة إلى ضرورة قيام البنوك باعتماد إطار عام لإدارة مخاطر السيولة وتطوير أدوات قياس ومتابعة ومراقبة لمخاطر السيولة والأستمرار بالالتزام لمتطلبات الأفصاح بشكل دوري ودعوة الهيئات الرقابية إلى تطوير أعمالها لضمان لتواكب آخر المستجدات في سوق البنوك العالمية وضمان تنفيذ إختبارات الظروف المضغوطة والصعبة الخاصة بالنظام المالي.

أوصت الدراسة ضرورة اعتماد معايير جديدة الإدارة السيولة وتطبيق أفضل الممارسات الفعالة على صعيد إدارة المخاطر وتطوير إجراءات عمل داخلية تتيح لإدارة البنك رصد أي خلل في إدارة مخاطر السيولة فور حدوثه من أجل اتخاذ الخطوات المناسبة في أسرع وقت ودون تأخير، وإثراء المعرفة العملية في مجال تطوير إطار عملي مقترح يعتمد على أفضل الممارسات المصرفية في إدارة مخاطر السيولة والتقييد بالعوامل الأساسية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك من خلال لجنة بازل. ويجب على البنوك العاملة في الأردن الاستمرار بالإفصاح وبشكل دوري عن أوضاع السيولة في البنك لاتخاذ القرارات المناسبة.

ما يستفاد من هذه الدراسة:- حماية المودعين وحماية النظام المصرفي في الدولة من أي تأثيرات سلبية قد تؤثر عليه مستقبلاً، واعتماد سياسات ومقاييس محددة لتطوير أنظمة فعالة لأدارة مخاطر السيولة وتحديد أساليب وقياس ومراقبة ومتابعة مخاطر السيولة، ومنافع سيولة أصول البنك ودورها في ثبات الأوضاع المالية للبنوك وإدارة مخاطر ميزانيتها وبيان الحوافز التي تؤدي بالبنوك لتأجيل الدفع عندما تكون تكاليف توفير السيولة خلال اليوم مرتفعة وتأثير ذلك سلباً على سمعة البنك.

- دراسة سنقرط (2009). بعنوان: " هامش الفائدة وأداء البنوك الأردنية".

هدفت الدراسة الى دراسة معدل التضخم الذي تراجع في الأردن خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2009 الى سالب 1%، إلا أن البنوك لازالت تتقاضى أسعار فوائد مرتفعة على القروض المقدمة للعملاء لكن قيام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفوائد الرسمية لديه لم يلق تجاوباً من قبل البنوك المرخصة التي عمدت إلى تخفيض أسعار فوائد الودائع بنسب أكبر من تخفيض أسعار فوائد الإقراض. الأمر الذي ساهم في توسيع هامش الفوائد لدى البنوك.

توصلت الدراسة إلى أن آثار الأزمة المالية العالمية وتراجع النشاط الائتماني دفع بالبنوك إلى توسيع هامش الفائدة بهدف تعويض خسائر البنوك المحتملة لقاء مخصصات الديون المتعثرة، علماً بأن رفع أسعار فوائد الإقراض يزيد من الأعباء على المقترضين ويساهم في تسريع تعثرهم، وبالتالي فإن البنوك تساهم في زيادة نسبة الديون الغير العاملة لديها نتيجة تسرعها في تعويض خسائر الإقراض.

أوصت الدراسة أن على البنك المركزي تخفيض أسعار الفائدة على معدل التضخم بهدف تحفيز الطلب الكلي وتسريع وتيرة النشاط الاقتصادي. وفتح مجال المنافسة بين البنوك لتخفيض سعر الفائدة. وأنه يجب على الحكومة عدم مزاحمة القطاع الخاص في ما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية المتاحة من قبل الجهاز المصرفي التي تؤدي على رفع كلفة الائتمان على القطاع الخاص. وضرورة وجود ضوابط من

قبل البنك المركزي على الهامش الكبير بأسعار الفائدة بهدف تحفيز الاقتصاد مرة أخرى بخاصة لصغار المستثمرين.

مايستفاد من هذه الدراسة: أن توسيع حجم الهامش بين الودائع والتسهيلات ينعكس إيجاباً على البنوك من خلال زيادة أرباحها، وسلبياً على المواطن الذي يتحمل عبء أرباح البنوك من قروضه. وتوسيع الدور الرقابي للبنك المركزي على الجهاز المصرفي والتدخل بأسعار الفائدة بهدف تشجيع عملية النشاط الاستثماري.

- دراسة عثمان (2008). بعنوان: " أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobins Q".

هدفت الدراسة إلى البحث في العلاقة ما بين قيمة البنك ومخفضات مخاطر الائتمان وأهمية المحافظة على تركيبة ونوعية المحفظة الائتمانية والتقليل من مخاطرها ضمن المستويات المقبولة والحد من التغيرات الائتمانية وذلك للمحافظة على قيمة البنك ولضمان عائد مقبول للمالكين وحملة الأسهم. قياس العلاقة ما بين استخدام مخفضات مخاطر الائتمان وقيمة البنك من خلال الصيغة التقريبية البسيطة لنسبة Tobins Q، لغايات تحديد قيمة وأداء وربحية البنك، علماً بأن معظم الدراسات تقيس كفاءة وإداء البنوك من خلال عمل نسب مالية معروفة ومستمرة في القوائم المالية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وهامش صافي سعر الفائدة.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة أن تنتقل البنوك من الأساليب التقليدية في تخفيف مخاطر الائتمان إلى الأساليب الأكثر تقدماً في تخفيف مخاطر الائتمان والتي من شأنها المحافظة على القيمة والأداء وأن تتجه البنوك نحو الاعتماد على نموذج الدراسة الذي يربط العلاقة ما بين أثر استخدام مخفضات مخاطر الائتمان (مبادئ الاقراض الجيد، تجزئة السوق وتنويع المحفظة الائتمانية، التأمين على الائتمان، الرقابة على الائتمان واستراتيجيات البنك) وقيمة البنك لقدرة على التنبؤ بقيمة البنك والإداء والربحية.

توصي الدراسة بأن يقوم المحللين الماليين باستخدام نسبة Tobin's Q لتحديد قيمة البنك وتقييم الأداء والربحية وضرورة اعتماد مؤشرات الأداء المعتمدة على أسعار الأسهم في السوق المالي كمدخل لتحديد القيمة وتقييم الأداء المالي الحالي والمستقبلي، وأن يكون هناك شراكة وتعاون مستمر ما بين البنك المركزي والأجهزة المصرفية الأردنية في مجال الاستعداد لتطبيق متطلبات بازل II، وبشكل خاص استخدام مخفضات الائتمان والمتطلبات الخاصة بها. وعقد دورات تدريبية للإدارة الوسطى والعليا في

مجال إدارة مخاطر الائتمان والتركيز بشكل خاص على تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان، وأثرها على قيمة البنك.

ما يستفاد من هذه الدراسة: في إدراك الإدارات العليا للبنوك الأردنية لأهمية مخفضات مخاطر الائتمان وأثرها على قيمة البنك وأن تستفيد البنوك من تجاربها السابقة وبشكل خاص تلك التي عانت من مشاكل في مجال الائتمان (التعثرات الائتمانية)، نتيجة لسوء عمليات منح الائتمان، والتي كان لها تأثيراً مباشراً على أداؤها من حيث انخفاض وتدهور القيمة السوقية للبنك، إضافة إلى انخفاض الإيرادات المتحققة من نتائج أعمالها.

- دراسة الجوهر والعقدة (2007). بعنوان: " إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية واثرها في تعزيز ادارة المخاطر "

هدفت الدراسة النظر بمفهوم التدقيق الداخلي الحديث مع المعايير الدولية وعمله بمراجعتها لمخاطر وانظمة الرقابة وتزويد الإدارة بنتائج تصويب المخاطر وتأكيد كون أنظمة الرقابة كافية لتقليل المخاطر، والسعي لأختبار التطبيق للمعايير في البيئة الأردنية وأن نصل الى سبب ما يعيق تطبيق البعض منها. توصلت الدراسة إلى توفير نظام رقابة داخلي فعال في المنظمة على ان يكون مدعوماً بأجهزة تدقيق داخلي فعالة في حين يكون هذا الجهاز وسيلة تصويب مستقل يسهم على تعزيز الفعالية للعمليات والتأكد لمدى التزام المنظمة بالتعليمات الداخلية و بالقوانين والسياسات.

توصي الدراسة بضرورة الحكم في تكافؤ أنظمة إدارة المخاطر ولعمل هذا الدور تسعى عدة منظمات مهنية ودولية في العمل مرة أخرى لبناء تفكير اساسي للوظيفة و العمل مرة أخرى للتصويب لعمليات التدقيق لإنجاز التحسينات الكبيرة من خلال قياسات حديثة وفاصلة للأداء، مثل: التكلفة و نوعية الخدمة، وهذا ما يسمى إعادة الهندسة.

مايستفاد من هذه الدراسة: تحديد دور المعايير الدولية وأنظمة الرقابة في تقليل المخاطر التي قد تحصل للمؤسسات.

دراسة الاغا (2005). بعنوان: " أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل الاستثمار " دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين "

هدفت الدراسة إلى تقسيم العلاقة بين الرافعة المالية وتكلفة التمويل وتأثيرها على معدل العائد على الاستثمار من خلال تطبيق دراسة على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين حيث حصل على عينة مكونة من 15 شركة تعتمد على مصادر تمويل مختلفة وذلك خلال الفترة ما بين (1999-2003) وأعدمت هذه الدراسة على المنهج الوصفي في تحليل القوائم المالية لشركات العينة.

توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين تكلفة التمويل المقترض ومعدل العائد على الاستثمار بالإضافة إلى أن هناك علاقة عكسية بين الاعتماد على مصادر التمويل (المملوكة والمقترضة) وتكلفة هذه المصادر، وقد بينت الدراسة ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ومعدل العائد على الاستثمار.

أوصت الدراسة بزيادة الاعتماد على التمويل بحقوق الملكية (أسهم عادية وأرباح محتجزة) وتخفيض التمويل بالقروض قدر الامكان مع مراعاة درجة المخاطرة (الرافعة المالية وهي مجموع الالتزامات على إجمالي الأصول) والابتعاد قدر الامكان عن التمويل من خلال القروض او الاستعاضة بنظام المرابحة حيث أثبتت الدراسة أن العلاقة عكسية بين تكلفة التمويل بالقروض ومعدل العائد على الاستثمار. وتقليل نسبة الرافعة المالية إلى أدنى درجة ممكنة.

مايستفاد من هذه الدراسة: محدودية اعتماد معظم شركات المساهمة العامة على القروض ذات التكلفة الثابتة في التمويل خاصة القروض طويلة الأجل، وعلى الشركات أن تعمل قدر الامكان على تخفيض مصادر التمويل مع مراعاة درجة المخاطرة. خاصة في ظل الإنخفاض الملحوظ لمعدل العائد على الأستثمار.

- دراسة عمر(2004). بعنوان: " المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى تحليل اثر المخاطر المصرفية على التسهيلات الائتمانية بشكل موضوعي تحليلي لبيان مدى تأثير التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية بالمخاطر المصرفية، وقد اشتملت عينة الدراسة على عدد من البنوك التجارية المصرفية في الأردن.

توصلت الدراسة إلى إن هناك علاقة طردية بين الوضع الاقتصادي المزدهر وحجم الودائع من جهة والتسهيلات الائتمانية لمجموع البنوك المرخصة من جهة أخرى، كما وان هناك علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان والسيولة وبين التسهيلات الائتمانية.

توصي الدراسة بدراسة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك الأردنية من حيث أهدافها وحجمها وتحديد أهم جوانب المخاطر المصرفية، ومظاهرها ومقاييسها للحد من المخاطر المصرفية.

ما يستفاد من هذه الدراسة: تحديد اثر المخاطر المصرفية في التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية محل الدراسة.

دراسة القطناني (2004) بعنوان: " أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية "دراسة تحليلية في المصارف الأردنية".

هدفت الدراسة الى التعرف على بعض خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات (الخصائص الإدارية، خصائص الملاءمة، خصائص الأمن والسلامة) وقياس مدى توافرها في المصارف الأردنية. توصلت الدراسة إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في دوائر الرقابة الداخلية في المصارف الأردنية والمدققين الخارجيين لهذه المصارف بشأن مدى توافر خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات (الخصائص الإدارية، الملاءمة، الأمن والسلامة) في المصارف الأردنية. ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينتي الدراسة لهذه المصارف بشأن مدى تأثير خصائص البيئة التقنية والتكنولوجية لنظم المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف الأردنية. توصي الدراسة بضرورة تبني معايير وخصائص الامن المعلوماتي في نظم المعلومات التكنولوجية بما يضمن تحقيق الشفافية والامن والسلامة في البيانات والتقارير المالية للمصارف. ما يستفاد من هذه الدراسة: تحديد مدى تأثير الخصائص البيئة التقنية والتكنولوجية في مخاطر الرقابة التشغيلية في المصارف.

**The use of key risk indicators by banks - دراسة (Young J, 2012) بعنوان: as an operational risk management tool, a South African perspective**

هدفت الدراسة إلى توفير لمحة عن استخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية كأداة تنفيذية لإدارة المخاطر من قبل البنوك في جنوب أفريقيا ويشير إلى مستوى استعدادها للامتثال للمعايير. توصلت الدراسة إلى أن إدارات البنوك في جنوب أفريقيا غير مستعدة بشكل جيد لإدارة المخاطر التشغيلية بشكل جيد.

توصي الدراسة بأن هناك نقص عام في فهم النظرية الكامنة ومفهوم المعايير الخاصة باستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية، كما أن مزايا استخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية غير مستغلة بالكامل. ما استفاد من هذه الدراسة: تحديد مؤشرات المخاطر التشغيلية الرئيسية كأداة لإدارة المخاطر في البنوك، حيث تعتبر المخاطر التشغيلية واحدة من المتطلبات الأساسية لحساب تكاليف رأس المال المخاطر التشغيلية للبنك.

**Assessment of Credit institution's operational risks from the perspective of External Audit - دراسة (Avram at el, 2012) بعنوان:**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقييم المخاطر التشغيلية الائتمانية للمؤسسة من قبل المدقق الخارجي بحذر لأنه يوجد مخاطر ناشئة من طريقة تنفيذ البنك للاستراتيجيات المختلفة وخصوصا الاستراتيجيات المطبقة على المستوى الدولي. توصلت الدراسة إلى أن من خلال الحوكمة أنه على الإدارات العليا في البنك تتبع الأنشطة المتعلقة بإعمال البنك خطوة بخطوة.

توصي الدراسة بضرورة الحث على إجراء المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية للإشارة إلى أية انحرافات عن القواعد القياسية في أعمال البنك والمعايير المحاسبية الدولية، حيث إن هذه الإجراءات تقلل من احتمالات التشوهات الناجمة عن عمليات الاحتيال أو الأخطاء. ما استفاد من هذه الدراسة: ضرورة حصول مدققي الحسابات الخارجيين على ما يكفي من الأدلة المناسبة لدعم رأي المراجع في الأنشطة المصرفية المحددة ومن ثم تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية لمؤسسة الائتمان.

- دراسة (Elena & Pia, 2012) بعنوان: " Banking capital and operational

### " risks: comparative analysis of regulatory approaches for a bank

هدفت الدراسة الى التعريف على العلاقة بين رأس المال والمخاطر التشغيلية والاقتصادية والتنظيمية، ثم دراسة المخاطر التشغيلية في البنوك الكبيرة على المستوى الدولي والكشف عن رؤوس أموال البنوك النشطة دولياً، وتلك الانشطة تتعلق بالافصاح الموجودة في اتفاقيات بازل II. قامت الدراسة بتطبيق نموذج نحن نطبق 'نموذج رأس المال المخاطر' (ERCM) لحساب المخاطر التشغيلية لرأس المال لبنك معين باستخدام فقدان البيانات التشغيلية الداخلية على مدى فترة أربع سنوات وتتم مقارنة النتائج إلى البدائل المقترحة.

توصلت الدراسة إلى أن المقارنة الفرضية القائلة بدعم تخصيص نموذج رأس المال المخاطر من وجهة نظر متطرفة وأنه على الرغم من المخاطر التشغيلية تشكل جزءاً من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، إلا أنها تشمل الأحداث غير المتوقعة التي يحتمل أن تتسبب في انهيار البنك بأكمله. توصي الدراسة ضرورة توفر رؤية متكاملة وشاملة لضمان التقليل من التعرض للمخاطر التشغيلية والذي هو مناسب وبشكل خاص لإدارة المخاطر على المستوى الاستراتيجي.

مايستفاد من هذه الدراسة: فهم طبيعة المخاطر التشغيلية في البنوك المصرفية.

- دراسة (Werner, García,2010) بعنوان: " Inflation Risks and Inflation

### Risk Premia"

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مخاطر التضخم ومضاعفاته، والنظر في مخاطر التضخم الاقتصادية المتوقعة في موروكو، اعتمد الباحث في هذه الدراسة أسلوب الاستبانة لجمع المعلومات على عينة من الموظفين في البنك المركزي الاوروبي للحصول على مقاييس كمية المخاطر الاقتصادية في موروكو.

توصلت الدراسة أن مضاعفات هذه المخاطر تتجسد في الصكوك المالية.

توصي الدراسة إلى ضرورة تفسير مضاعفات ديناميكيات المخاطر والسيطرة عليها للحد من المخاطر التي تتجسد في الصكوك المالية.

مايستفاد من هذه الدراسة: التأكيد على أهمية وأثر المخاطر العوامل الاقتصادية والتي منها مخاطر

التضخم في البنوك المصرفية.



## - دراسة (Kithin,2010) بعنوان: "Credit Risk Management And Profitability of Commercial Banks In Kenya "

هدفت الدراسة الى التعرف على مخاطر الائتمان الربحية في بنوك كينيا وتحديد العلاقة بين ادارة المخاطر وربحية البنوك التجارية في كينيا، حيث اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي واستخدم كمية بيانات الائتمان وعددا من القروض المتعثرة وجمع الأرباح من عام 2004 الى عام 2008.

توصلت الدراسة إلى أن البنوك التجارية في كينيا تلعب دوراً هاماً في تعبئة الموارد المالية اللازمة للاستثمار وذلك من خلال توسيع الائتمن لمختلف الشركات والمستثمرين. توصي الدراسة بضرورة إنشاء نظام تقييم داخلي لإدارة مخاطر الائتمان، ونظم معلومات وأساليب تحليلية تمكن البنك من قياس وإدارة المخاطر بشكل جيد بما يمكن من الكشف المبكر لأي حالة تعثر ائتماني.

مايستفاد من هذه الدراسة: توجيه البنوك التجارية لتبنى استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان، في عملياتها الائتمانية.

## - دراسة (Bekaert et al, 2010). بعنوان: "Inflation Risk and the Inflation Risk Premium"

هدفت الدراسة إلى دراسة مخاطر التضخم والإنكماش وتقلبات الأسعار التي هي ظاهرة مستمرة على مدى 112 عاماً كاملة. وهناك ارتباط وثيق بين معدل التضخم كل سنة ومعدل السنة السابقة. وعبر الكتاب السنوي ل 19 بلداً، الارتباط التسلسلي لمتوسطات معدل التضخم السنوي 56. بعد سعر الإرتفاع، والتضخم هو أيضاً أكثر تقلباً، وهذا يضاعف الرغبة في التحوط ضد تسارع حاد في التضخم. ويشعر معظم المستثمرين بالقلق في القوة الشرائية لمحافظهم الاستثمارية لذا يريد البعض الحماية من التضخم. والأسهم تتأثر سلبياً من حيث القيمة الحقيقية بسبب التضخم، ولكن السندات أكثر تعرضاً لتأثير التضخم على المدى القصير.

توصلت الدراسة إلى أن التضخم يؤدي إلى تآكل قيمة الأصول المالية أكثر . فعندما يكون التضخم مرتفعاً فإن الأسهم ستتأثر وإن كان بدرجة أقل من السندات أو النقد. ومع ذلك تقدم الأسهم مكافأة أكبر من الاستثمارات ذات الدخل الثابت. وكذلك عندما يكون التضخم عالياً، فإن العائدات الحقيقية للسندات تكون منخفضة جداً. وتعاني الأصول والسندات من التضخم لذلك يجب عمل تحوط لهما من مخاطر التضخم أو الانكماش.

أوصت الدراسة بضرورة اتباع إستراتيجية التحوط للتضخم الذي يزود عائدات أسمية عالية عندما يكون التضخم عالياً. ويجب أن تكون الأسهم العادية جيدة التحوط ضد التضخم ومخاطرها في حالة العائدات طويلة الأجل. وأن حجم وضخامة علاوة مخاطر الأسهم له علاقة بالارتباط بين عوائد الأسهم والتضخم. وكذلك أعتبر الذهب كأداة تحوط ضد التضخم ولأن عوائده على المدى البعيد. مايستفاد من هذه الدراسة: بمعرفة الأخطار التي تؤدي إلى مخاطر التضخم ومخاطر علاوة التضخم وكيفية تجنبها لعدم التأثير وتآكل القيمة الحقيقية للاستثمار بسبب انخفاض القوة الشرائية للعملة وتضاؤلها وإنخفاض معدل الإدخار.

- دراسة (Kasseeah,2008). بعنوان: "What Determines the Leverage

### Decisions of Chinese Firms?"

هدفت الدراسة أثر بعض خصائص الشركات كالربحية والحجم وعناصر أخرى للضمانات وفرص النمو ومدى تأثرها بالقرارات المتعلقة بالرفع المالي. كما ركزت على ما إذا كانت القرارات المتعلقة بالرفع المالي للشركات الصناعية في الصين تختلف عن القرارات التي تتخذها الشركات في مناطق أخرى من العالم. تناولت هذه الدراسة القرارات المتعلقة بالرفع المالي للشركات المدرجة في قطاع الصناعة الصيني خلال الفترة 1995-2004. وقد استخدمت الدراسة نماذج الإنحدار البسيط والمتعدد لإختبار الفرضيات، وأمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن هناك علاقة عكسية بين الربحية والرافعة المالية للشركات الصناعية في الصين، وأن العلاقة بين الرافعة وحجم الشركة هي علاقة طردية حيث تزداد الرافعة بزيادة حجم الشركة والعكس بالعكس.

توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير مهم للضمانات على الرافعة للشركات الصناعية كما هو الحال بالنسبة لفرص النمو، إذ لا تؤثر على قرارات الرافعة المالية.

أوصت الدراسة الشركات الصينية بضرورة تخفيض معدل الرفع المالي والحفاظ على الأستقرار المالي ويجب أن يكون هناك أدوات مناسبة مثل رفع نسب رأس المال ومراقبة الرفع المالي تعمل على تخفيض الزيادات والتراكمات غير المستدامة في الرفع المالي ومراجعة حوافز الأقتراض في اقتصاديات الشركات.

ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة: بمعرفة الخصائص التي تؤثر على قرارات الرافعة المالية، ولم تبين هذه الدراسة علاقة الرافعة المالية بالعوائد، خاصة معدل العائد على الاستثمار.

- دراسة (Hanweck,2005) بعنوان: "The Sensitivity of Bank Net Interest Margins and Profitability to Credit, Interest-Rate, and Term-Structure Shocks Across Bank Product Specializations"

هدفت الدراسة إلى عرض نموذج عن السلوك الديناميكي لعمل البنوك، والذي يفسر تغيرات هامش صافي الفائدة لمجموعات مختلفة من البنوك إستجابة للإئتمان ومعدل الفائدة باستخدام بيانات فصلية للفترة 1986 حتى 2003. حيث نجد أن البنوك بإختلاف تخصصات المنتج وحجم الأصول إستجابت بطرق يمكن التنبؤ بها حتى الآن وتختلف اختلافاً جذرياً عن صدمات هيكل المدى. والبنوك هي أكثر حساسية بدرجات متفاوتة للإئتمان ومعدل الفائدة وصددمات هيكل المدى (عائد الخزينة). البنوك الكبيرة هي أكثر تنوعاً ويبدو أنها أقل حساسية لسعر الفائدة وصددمات هيكل المدى. ولكن أكثر حساسية للصددمات الائتمانية. ومصطلح بنية الصدمات نجده أيضاً في إعادة تسعير فجوة موجودات ومطلوبات البنوك وأثر ذلك على هامش ربحية الفوائد ويساعد على تضخيم أو معادلة أثار والتقلبات في أسعار الفائدة على المدى القصير على معدل هوامش صافي الفائدة.

توصلت الدراسة إلى أن البنوك حساسة للإئتمان وسعر الفائدة ومصطلح بنية الصدمات حتى بعد السماح لهم بالعمل عبر حدود المنطقة وذلك بالنسبة لبعض المجموعات المصرفية الحساسة لصددمات هيكل المدى والتي يبدو أنها قد تراجعت إلى حد ما، على الرغم من إن النتائج ليست عالمية. ومن ناحية أخرى تبدو البنوك وكأنها مقيدة أكثر من ذي قبل في قدرتها على عامل تقلبات أسعار الفائدة، ربما بسبب زيادة المنافسة في ساحة الإقراض العامة. وأن هناك العديد من البنوك تظهر لتكون قادرة على مجابهة مخاطر أسعار الإئتمان الفعلية والمتوقعة وأكثر كفاءة مما كان عليه في الفترات السابقة.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة إتباع البنوك سياسات التحوط لحساسية البنوك ضد تقلبات أسعار الفائدة وحساسية العائد على الأصول إلى أسعار الفائدة والإئتمان ومخاطرها وهيكل الصدمات التي تؤثر على درجة منافسة البنوك بين بعضها في السوق، وإن على البنوك التوقع والتغير في سياستها تجاه مخاطر الإئتمان بشكل أكثر كفاءة في الوقت الحاضر أكثر مما كانت عليه في الأوقات السابقة. ومحاولة تعويض التغيرات السلبية في هوامش صافي الفائدة وذلك لكتم تأثيرها في الأرباح بعد خصم الضرائب. ما يستفاد من هذه الدراسة: في إدارة أرباح البنوك عن طريق هامش صافي الفائدة في الأرباح الأخيرة ومع ميل البنوك لإرجاء خسائر القرض والأجور حتى ربع نهاية السنة.

- دراسة (Doliente,2003) بعنوان: "Determinants of Bank Net Interest Margins of Southeast Asia"

هدفت الدراسة إلى دراسة محددات هوامش صافي الفائدة (NIM) في أربع دول في جنوب آسيا، حيث تم استخدام نموذج التاجر (HO and saunders، 1981) حيث قام بخطوتين:-

**الأولى:-** تشير إلى صافي الفائدة جزئياً موضعاً بالعوامل الخاصة للبنك وهي نفقات التشغيل ورأس المال ونوعية القرض والضمانات والأصول.

**الثانية:-** يظهر هامش سعر الفائدة حساس للتغيرات في أسعار الفائدة قصيرة الأجل وأنها لا تزال موضحة بواسطة هيكل الأنظمة المصرفية الغير تنافسية.

وأخيراً نجد أدلة على أن انخفاض هامش صافي الفائدة بعد عام 1997 يعكس أزمة الأرباح التي تمر بها المنطقة بسبب التخلف عن سداد القروض الواسعة في أعقاب أزمة العملة الآسيوية وأزمات البنوك والمصارف.

توصلت الدراسة الى أن نتائج استخدام نموذج التاجر يكون بمثابة أساس لوضع سياسة للسلطات التنظيمية في المنطقة لتحقيق التقارب بين هوامش صافي فائدة البنك في فرادى البلدان إلى مستوياتها الكفوة.

وأوصت الدراسة إن محددات هوامش صافي سعر الفائدة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار العوامل المحددة للبنك وهي الضمانات ورأس المال والموجودات السائلة ونفقات التشغيل ونوعية القرض. ويجب على البنوك التخفيض من هامش صافي سعر الفائدة وأن تكفي بالربح المعقول.

ما يستفاد من هذه الدراسة: في البلدان المتطورة في الأنظمة البنكية في أن هوامش صافي سعر الفائدة لها إيجابية هامة مع علاقات المستوى المصرفي ورأس المال ورؤيا لخسارة القرض ومتطلبات الاحتياطي ودفعات الفائدة الضمنية وعدم ثبات سعر الفائدة. وأن مستوى هوامش سعر الفائدة متغير هام في مجال السياسات الذي يشير إلى كم البنوك الكفوة التي تشكل أدوار متوسطة في جمع المدخرات وتخصيصها.

- دراسة (Robert,Allen, 2003) بعنوان: " Conditional Value At Risk "

"(CVAR) and Credit Risk Measurement"

هدفت الدراسة الى تبيان الصلة بين مخاطر الائتمان والأزمة المالية الحالية وأهمية القياس والتنبؤ بمخاطر الائتمان CVAR القيمة المشروطة للمخاطر والتي أصبحت وسيلة متزايدة لقياس مخاطر السوق المتطرفة. وتطبق هذه التقنيات CVAR لقياس مخاطر الائتمان ومقارنة الاحتمالية بين القطاعات الأسترالية قبل وأثناء الأزمة المالية وعمق فهم أن المخاطر القطاعية أمر حيوي للبنوك للتأكد من أن ليس هناك إفراط في مخاطر الائتمان في أي قطاع.

كما توصلت هذه الدراسة الى تطبيق تقنيات CVAR لمخاطر الائتمان في المخاطر القصوى في كافة المجالات الصناعية منذ بداية الأزمة المالية. وكان هناك حركة كبيرة في تصنيفات مخاطر الإقتطاع وهذا يعني أن هذه الصناعات التي كانت محفوفة بالمخاطر قبل اتفاق بازل والذي يتطلب من البنوك قياس مخاطر الائتمان على مدى فترة 7 سنوات. ومع ذلك فإن فترات طويلة من البيانات تميل إلى تخفيف المخاطر أو متوسط الائتمان عبر فترات تظهر لنا النتائج أن المهم للبنوك تقييم شرائح البيانات الخاصة بهم في أقصر الأطر الزمنية لمقارنة المخاطر في الظروف الاقتصادية المختلفة.

أوصى الباحث بضرورة استخدام تقنية CVAR لقياس مخاطر السوق وأنها تستخدم مقياس لتحديد كفاية رأس المال المطلوب لمخاطر السوق ولمخاطر الائتمان من خلال عدة نماذج.

مايستفاد من هذه الدراسة: إلى توضيح منهجية CVAR وإمكانية تطبيقها في الظروف الاقتصادية المختلفة وتوفر للبنوك الأسترالية معلومات هامة عن مخاطر الائتمان خلال الأزمة المالية.

## - دراسة (Maunira , 2001) بعنوان: " Managing Risks and Liquidity in an Interest"

هدفت الدراسة إلى أن مخاطر وإدارة السيولة ليست مجرد موضوع مثير للأهتمام في الصيرفة الإسلامية وهي قضية ضخمة لجميع البنوك سواء الإسلامية أو غيرها في تونس، وبالنسبة لأولئك الذين يشرفون على هذه البنوك. والممارسات الجيدة لإدارة المخاطر والقيام بالعمليات، لا يكون له دين أو لون أو بلد. وجلبت البنوك الإسلامية إبتكار جديد في المجال المصرفي الصناعي حيث إن المعاملات تمر عبر أملاك الأصول المادية الحقيقية. كما أن المصارف الإسلامية تنمو بسرعة. وفي هذه الدراسة تبين المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية وكيفية معالجتها من مخاطر السيولة وتحدياتها.

توصلت هذه الدراسة إلى أن البنوك التقليدية ضمان لرأس المال ومعدل العائد، والنظام المصرفي الإسلامي، إستناداً إلى مبدأ تقاسم الربح والخسارة، ولا يمكن تعريفها ضمان بحكم ثابت لمعدل العائد على الودائع في بعض حالات رأس المال الذي ليس له مضمون، والسبب في ذلك لأنه إذا كان هناك خسارة فإنه يتم خصمها من رأس المال. كما توصلت هذه الدراسة أن كل البنوك الإسلامية تعزز ممارسات إدارة المخاطر. ويتطلب السوق السيولة والشفافية لتعزيز سعر السوق الثانوية.

أوصت الدراسة على ضرورة قيام المصارف الإسلامية بتحليل وتشديد نفقاتها بما يتناسب ومقدرتها المالية، وأنه يجب أن يكون هناك سيولة كافية، وأن يكون هناك تسهيل للأصول حتى لا تنشأ مخاطر سيولة وتحدياتها على البنك تسبب عدم قدرته في الوفاء بالتزاماته المالية عندما تستحق الإداء.

ما يستفاد من هذه الدراسة: أن هناك العديد من العوامل التي تجعل العمل المصرفي أكثر خطورة من المصرفية التقليدية. والبنوك الإسلامية لديها عدد أقل من أدوات مخاطر التحوط وتقنيات متوفرة منذ أن منعت البنوك حظر الفائدة وتعطيلها منذ استخدام أدوات مخاطر التحوط التقليدية مثل الخيارات والعقود الأجلة والعاجلة. وعلى الرغم من أن الصكوك يمكن تداولها ويحتجز معظمها حتى تاريخ الإستحقاق، فإن الصكوك والسيولة حتى لو تم تداولها وسائل متوسطة إلى طويلة الأجل وربما ستكون التأمين المالية حل لهذه المشكلة.

## ٤,٢ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

أن أهم ما يميز الدراسة الحالية هو تعرضها لمؤشرات قياس مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على هامش صافي سعر الفائدة ، حيث تناولت بعض متغيرات الدراسات السابقة التي تتواجد في دراسة الباحث للجدولين رقم (2,1) وهو تصنيف مخاطر العوامل الاقتصادية لبعض المخاطر الخاصة بالبنوك ، إما الأثر على الربحية ، أو الأثر على سعر السهم ، أو الأثر على معدل العائد على الاستثمار ، أو الأثر على مخاطر المحافظ وعلى كفاية رأس المال ، وكما تطرقت بعض الدراسات بالنموذجين إلى جانب واحد من المخاطر سواء الداخلية أو الخارجية ، لذا فإن هذه الدراسة تناولت نوعين من مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية. بالإضافة الى تركيز الدراسة على محاولة معرفة أثر ذلك على هامش صافي سعر الفائدة والذي يعتبر متغيرا هاما في البنوك التجارية. وتشابهت هذه الدراسة مع جميع الدراسات السابقة في استخدامها لعينة الدراسة ممن يعملون في مجال البنوك.

## الفصل الثالث

### الطريقة والإجراءات

#### المنهجية والإجراءات

يتضمن هذا الفصل عرض للبيانات المالية للبنوك منها مخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية (المتغيرات المستقلة) وهي ١- مخاطر الائتمان ٢- السيولة ٣- الرفع ٤- الحصة السوقية ٥- نسبة التكاليف التشغيلية ٦- معدل التضخم ٧- نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي و المتغير التابع: هامش صافي سعر الفائدة ، حيث يتضح أن هناك تغيراً كبيراً في هذه البيانات من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠١١ .

وقدمت هذه البيانات تصور عن طبيعة هذه المعاملات المالية والنقدية ، ولذا إن الأردن من الدول صغيرة الحجم الإقتصادي لذا يجب عليه اتباع سياسات مالية ونقدية من شأنها أن تعزز مقدرته على دخول الإقتصاد العالمي بنوع من الثقة والاعتماد على الذات ، و إن إنتهاج البنك المركزي سياسات مالية ونقدية معينة ساهمت مباشرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وبتناسب.

ويتناول هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعت في تحقيق أهداف الدراسة، حيث تضمن منهج الدراسة، ووصفاً لمجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة وطرق التحقق من صدقها وثباتها، ومتغيرات الدراسة، والمعالجات الإحصائية التي استُخدمت في الإجابة عن أسئلة الدراسة وذلك بإجراء إختبارات متعددة وإستخدام الانحدار البسيط والمتعدد لمعرفة مدى الأثر بين هامش صافي سعر الفائدة و العوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية ، إذ يتضح أن هناك تفاوتاً بين تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

#### ٣-١ منهج الدراسة:

إن هذه الدراسة من الدراسات التي تنفذ ميدانياً والتي سيقوم بها الباحث بالأسلوب الوصفي و التحليلي، بهدف التعرف على أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن، إذ سيتم دراسة وتحليل البيانات وتحويلها إلى متغيرات كمية يمكن قياسها ، بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات، وبيان نتائج الدراسة وتوصياتها.

#### ٣-١-١ مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك العاملة في الأردن والبالغ عددها (26) بنكاً، وتتكون عينة الدراسة من البنوك التجارية العاملة في الأردن والبالغ عددها (13) بنكاً في جدول (١) وهي :-

**جدول (١)**  
**البنوك التجارية في الأردن**

رقم العينة	العينة
1	البنك العربي ش م ع
2	المؤسسة العربية المصرفية
3	بنك الأردن
4	بنك القاهرة عمان
5	بنك المال الأردني
6	البنك التجاري الأردني
7	البنك الأردني الكويتي
8	البنك الأهلي الأردني
9	بنك الإسكان للتجارة والتمويل
10	بنك الاستثمار العربي الأردني
11	بنك سوسيته جنرال/ الأردن
12	بنك الاتحاد للائحة والائحة
13	البنك الأردني للإئحة والتمويل

فقد شهد قطاع التجارة في الأردن نمواً سريعاً أواخر التسعينيات . وازدادت التجارة في كل عام، وتم إقامة مناطق صناعية خاصة لتعزيز المزيد من التجارة ، كما أظهرت الدراسة أن إجمالي أصول البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠٠٩ كانت ٣٠,٩ مليار دينار أردني تقريباً، موزعة على النحو التالي: ٣٣,٣ مليار دولار للبنوك التجارية الأردنية ( ٧٧,١%) من إجمالي أصول البنوك العاملة في المملكة و ٤,٩ مليار دولار للبنوك الإسلامية (١١,٤%) و ٥ مليار دولار للبنوك الأجنبية (١١,٥%) لذلك تم اختيار العينة على البنوك التجارية الأردنية ، ولأن البنوك التجارية هدفها هامش الربح .



### ٣-١-٢ مصادر جمع المعلومات:

أ- المصادر الأولية: وهي تلك البيانات التي سنحصل عليها لأغراض الدراسة، بحيث تغطي كل منها كافة الجوانب التي سنتناولها الإطار النظري والتساؤلات والفرضيات التي سوف تستند عليها الدراسة، حيث سيتم جمع البيانات من عينة الدراسة من خلال الباحث شخصياً، وسيتم جمع البيانات عن طريق التقارير السنوية عن البنوك التجارية في الأردن والتقارير الصادرة عن جمعية البنوك وكذلك التقارير السنوية والنشرات الصادرة عن البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية .

ب- المصادر الثانوية: وهي البيانات التي يتم الحصول عليها من المصادر المكتبية ومن المراجعة الأدبية للدراسات السابقة من أجل وضع الأسس العلمية والإطار النظري لهذه الدراسة مثل:

- ١- الكتب المختصة في موضوع الدراسة .
- ٢- الكتب المتخصصة والدوريات والمقالات وأبحاث النشرات المتخصصة في أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية.
- ٣- رسائل الماجستير واطروحات الدكتوراه التي تبحث في أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية.
- ٤- الدوريات المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع الدراسة.
- ٥- المواقع الإلكترونية والأنترننت ذات الصلة سواء باللغتين العربية والأجنبية والمتخصصة في موضوع الدراسة .

### ٣-١-٣ أدوات الدراسة:

- أ- تم جمع القوائم المالية من الميزانية العمومية، وقائمة الأرباح والخسائر والدخل، للبنوك الموجودة ضمن عينة الدراسة عن الفترة ما بين عامي (٢٠٠١ - ٢٠١١) وعددها ١٣ بنكاً .
- ب - استخراج النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة مخاطر الائتمان و السيولة والرفع و الحصة السوقية و نسبة التكاليف التشغيلية ومعدل التضخم و نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي من القوائم المالية للبنوك، لاستخدامها في عملية التحليل المالي للتعرف إلى مدى تأثيرها على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية في الأردن.
- ج - فرغت نتائج النسب المالية التي تستخدم برنامج (Excel) على برنامج Eviews ومثلت كل نسبة منها متغيراً من المتغيرات التي قيس أثرها على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

### ٣-١-٤ تصميم الدراسة و المعالجة الإحصائية

أجري التحليل الإحصائي للبيانات بواسطة خلال الاختبارات التالية:

(1) F Test لإيجاد معادلة هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية باستخدام

$$y_{it} = \alpha + \beta X_{it} + \epsilon_{it}$$

(2) Hausman Test لإيجاد طبيعة ونوع العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة ومتغيرها التابع وحدد

معنوية النموذج لمعادلة هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية.

(٣) الأسلوب المستخدم في تقدير نموذج الدراسة (Panel Data Analysis):

هناك ثلاثة أساليب لتحليل البيانات الماليه من خلال نموذج Panel Data Analysis هي:-

١. Pooled Ordinary Least Square (POLS).

٢. Fixed Effect.

٣. Random Effect.

٤. تم استخدام معادلة الإنحدار البسيط والمتعدد لفحص أثر المتغير المستقل (العوامل الاقتصادية

الخارجية والداخلية) على المتغير التابع (هامش صافي سعر الفائدة) باستخدام طريقة التحليل

الإحصائي Eviews.

**النموذج الرياضي:-**تم الاستعانة بالنموذج الرياضي الوارد أدناه المطلوب إختباره بالإستناد الى بعض

الدراسات ومن ضمنها دراسة (Husni 2008) التي تشرح محددات هوامش سعر الفائدة في سياق

الصناعة المصرفية الأردنية ولإجراء هذا الموضوع تم دراسة نموذج وظيفي طبق على دراسات سابقة

مثل:-

Demerguç-Kunt and Huizingha (1999), Abreu and Mendes (2002), Doliente

(2003) and Ben Naceur and Goaid (2005).

ونموذج الدراسة تم اختباره على سلسلة زمنية لبيانات مستوى القطاع المصرفي الأردني عام 1992-

2005 وقد طبق نموذج تحليل البيانات PANEL DATA ANALYSIS من خلال ثلاث أساليب :

١- المربعات المجمعّة (OLS) The pooled least squares:

الذي يعتمد على التقليل من مجموع المخلفات التربيعية (Residuals) وعلى أساس افتراض ان كل من

اعتراض والمعامل (Intercept) and (Coefficient) هما ثابتان على مر الزمن.

(الفرض العدمي: قيمة (ألفا) ثابتة عبر الزمن وعبر المصارف، أي أنها قيمة واحدة لدى عينة الدراسة والتي عددها (12) مصرفاً وعبر الفترة الزمنية للدراسة والتي تمتد عبر (12) سنة وفي حالة قبول الفرض العدمي نستخدم أسلوب Pooled )

## ٢\_ المربعات الصغرى مع متغيرات وهمية (LSDV) (Least Squares With Dummy Variable)

على افتراض ان الاعتراض Intercept الثابت غير معقول وان المتغيرات الوهمية سمحت لمدى الاعتراض The intercept term للتغير على مر الزمن .

(الفرض البديل: قيمة (ألفا) غير ثابتة عبر الزمن وعبر المصارف، أي أنها قيمة متغيرة تتغير من مصرف لآخر من المصارف عينة الدراسة، كما أنها تتغير عبر سنوات الدراسة).

## ٣\_ تأثير نموذج العشوائية (REM) (The Random Effect Model)

يعامل قرائنها Intercept كمتغير عشوائي بدلاً من ثوابت ثابتة ويفترض أن قراءتها تكون مستقلة عن مدى الخطأ ومستقلة عن بعضها ولأجل تسليط مزيد من الضوء على أهمية خصائص البنك المحددة تم استخدام النموذج التشخيصي (Omitted Variables Test) لاختبار المساهمة الكبيرة في شرح والتباين للمتغير التابع .

وكان هناك نموذج أساسي للدراسة يستخدم فيه الشكل الخطي Linear Form في متغير من فئتين رئيسيين هما :

### ١\_ المتغيرات المصرفية الخاصة : التي هي إلى حد ما يسيطر عليها من قبل إدارة البنك

#### THE BANK-SPECIFIC VARIABLES (THE INTERNAL VARIABLES)

٢\_ متغيرات الاقتصاد الكلي : التي تتخذ من قبل على النحو الوارد بواسطة محددات البنوك التجارية .

#### The Macroeconomic Variables (The External Variables).

مخاطر الإئتمان	CR
مخاطر السيولة	LV
مخاطر الرفع	LR
مخاطر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	GRGDP
مخاطر معدل التضخم	INR
مخاطر نسبة الحصة السوقية	MSR
مخاطر نسبة التكاليف التشغيلية لإجمالي الأصول	OC_TA

وبناء على ما سبق ، يتبين أن أسلوب التحليل هو أكثر معنوية وكفاءة في تقدير بيانات الدراسة عن أساليب التحليل الأخرى داخل نموذج (Panel Data)، و تساهم في التحكم في المتغيرات المهملة التي تختلف (Cross-sectional) وفقاً لبيانات المصارف والفترة الزمنية موضوع الدراسة ، وفي هذه الحالة فإن التغيرات في النموذج يكون في المقطع ( $\alpha$ ) ، وبالتالي تستخدم المعادلة الخطية بصورة شاملة في هذه الدراسة لخمس متغيرات داخلية وثلاث خارجية (Husni(2008))

$$NIM = \alpha + \sum \alpha B + \sum \beta X + \varepsilon$$

$$NIM_{it} = \alpha_0 + \beta_1 CR + \beta_2 FL + \beta_3 LR + \beta_4 OC/TA + \beta_5 MSR + \beta_6 INR + \beta_7 GDP_{RR} + \varepsilon_{it}$$

مخاطر الائتمان. CR- مخاطر الرفع. FL- مخاطر السيولة. LR- نسبة التكاليف التشغيلية لاجمالي الاصول. OC/TA مخاطر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. GRGDP ومخاطر التضخم INR - نسبة الحصة السوقية. MSR

$\varepsilon$ : الخطأ العشوائي (احتمالية حدوث خطأ في النموذج أو مقدار الخطأ في النموذج).

$\alpha$ : تشير إلى ألفا (وهي قيمة ثابتة عبر المصارف وعبر الزمن)

$\beta$ : بيتا (معامل الارتباط لكل متغير من المتغيرات المستقلة للدراسة – وهي الميل الحدي بمعنى إذا

تغير المتغير x بمقدار ١٠% سيتغير هامش صافي سعر الفائدة بمقدار  $\beta$  .

i: المصرف

t: الفئة المدروسة

## الفصل الرابع التحليل الإحصائي للبيانات

### مقدمة :

إن هذه الدراسة من الدراسات التي تنفذ ميدانيا والتي سيقوم بها الباحث بالأسلوب الوصفي و التحليلي، بهدف التعرف على أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية في الأردن، إذ سيتم دراسة وتحليل البيانات وتحويلها إلى متغيرات كمية يمكن قياسها ، بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات، وبيان نتائج الدراسة وتوصياتها.

### ٤, ١ نتائج التحليل القياسي

يتناول هذا الفصل دراسة أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية على هامش صافي سعر الفائدة وتوضيح طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات وقوة تأثيرها على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية في الأردن، وقد تم إعداد جدول Excel لتحقيق هذه الأهداف، وتم تطبيقها على عينة الدراسة وذلك من خلال جمع البيانات من قوائم الدخل والميزانية العمومية لكل بنك، وفي هذا الفصل يقدم الباحث عرضاً حول تطبيق أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية على فاعلية ومستوى هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية في الأردن ، كذلك يقدم هذا الفصل الاختبار الخاص بالفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة، حسب الطرق الإحصائية المناسبة (Eviews) Econometric Views وهو أحد البرامج المتقدمة في التحليل ولتحقيق هذا الغرض أستخدم البرنامج لقياس وبناء النموذج الاقتصادي وتقييمه، ولقد وجد ليتعامل مع المشكلة الإحصائية التي تنتج عن تقييم نموذج الانحدار واختلافات التباين وأي خطأ في صياغة النموذج الذي يعمل على تحليل السلاسل الزمنية وأساليب فحص جذر الوحدة (Unit Roots) واختبار التكامل المشترك وكذلك تحليل البيانات من خلال النموذج (Panel Data Analysis). وهناك إختلاف بينه وبين برنامج التحليل الإحصائي SPSS (Statistical Package for the Social Sciences) بإعتباره برنامجاً شهيراً أيضاً وقد تم استخدامه في مجالات تطبيقية متعددة ولكنه غير متخصص في حالات تحليل الانحدار وذلك لانعدام توفر أدوات فحص لمشاكل الانحدار وتصحيحها.

## ٢,٤ التحليل الوصفي للبيانات

يوضح الجدول رقم (١) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وعناصر العوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية ، فأشارت نتائج التحليل الوصفي للبيانات كما هي موضحة في الجدول رقم (١) أن نسبة هامش سعر الفائدة كانت تتراوح ما بين ٠,٣ إلى ٤,٢ في عينة الدراسة حيث بلغ المتوسط ٢,٧ نقطة مئوية، في حين كانت تتراوح نسبة مخاطر الائتمان ما بين ٠,٣-٦٠,٣ ويعتبر هذا مدى مرتفع نسبياً وقد بلغ المتوسط لهذه النسبة حوالي ٤٣ . أما مخاطر الرفع فيلاحظ أنها بلغت بالمتوسط ٢٠٧ ، في حين كانت نسبة التكاليف التشغيلية على إجمالي الأصول حول ٢٧ . وضمن مدى من ٠,٠٦-٠,٩٨ . في عينة الدراسة. أما النمو الاقتصادي حول ٦% في حين أن معدل التضخم كان حوالي ٤,١% ، أما مخاطر الحصة السوقية فقد تراوحت بين ٠,٣-٦٥١ . وبلغ المتوسط ١١٦ ، أما مخاطر السيولة فقد بلغت ما بين ١٤٣ . ٥٩١- . وبلغ المتوسط ٣٥٦ . وتالياً بيانات إحصائية وصفية لمتغيرات البنوك التجارية.

### جدول رقم (١)

#### التحليل الوصفي

	NIM	CR	FL	LR	OC_TA	GRGDP	INR	MSR
Mean	٠٠.27	0.426	0.123	0.356	0.027	0.060	0.041	0.0116
Median	٠.028	0.432	0.126	0.356	0.025	0.058	0.035	0.041
Maximum	0.042	0.603	0.207	0.591	0.098	0.086	0.139	0.651
Minimum	0.3	0.3	-.314	0.143	0.6	0.23	-0.7	0.3
Std. Dev.	0.7	0.101	0.052	0.097	0.012	0.022	0.36	0.287
Skewness	-0.4	-0.9	0.42	0.1	0.026	-0.4	0.016	0.051
Kurtosis	0.031	0.052	0.366	0.024	0.144	0.19	0.053	0.309

المصدر: من إعداد الباحث بالإستناد إلى التحليل الإحصائي

NIM: هامش سعر الفائدة، CR: مخاطر الائتمان، FL: مخاطر الرفع، LR: مخاطر السيولة، OC\_TA: نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الأصول، GRGDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، INR: مخاطر التضخم، MSR: نسبة الحصة السوقية.

#### ٤, ٣ تحليل الارتباط

قام الباحث بدراسة أثر المتغيرات المستقلة على التابعة في الدراسة لبناء الصورة الأكبر بشأن هذه العلاقات والارتباطات بين المتغيرات، إذ تم دراسة الأثر بين المتغيرات جميعها، سواء أكانت متغيرات مستقلة أم تابعة، وهي ثمانية متغيرات (سبعة متغيرات مستقلة ومتغير تابع) كما هي موجودة في أنموذج الدراسة (المتغيرات المستقلة) ١- مخاطر الائتمان ٢- السيولة ٣- الرفع ٤- الحصة السوقية ٥- نسبة التكاليف التشغيلية ٦- معدل التضخم ٧- نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع) هامش صافي سعر الفائدة.

وبناء على نتائج تحليل الانحدار الخطي كما هي موضحة في الجدول رقم (٢) إلى وجود ارتباط موجب أي أثر طردي بين كل من هامش سعر الفائدة من جانب وكل من مخاطر الائتمان حيث بلغت 0.467 ، مخاطر الرفع حيث بلغت 0.033، نسبة التكاليف التشغيلية حيث بلغت 0.185 ، مخاطر التضخم حيث بلغت 0.231 من جانب آخر. حيث إن ارتفاع هذه العوامل يؤدي إلى رفع هامش الربح لدى بنوك العينة. وأشارت نتائج التحليل وجود ارتباط سالب أي أثر عكسي ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر السيولة حيث بلغت -0.532- لذا فإن ارتفاع السيولة لدى عينة البنوك يخفض من هامش سعر الفائدة حيث قد يعكس ذلك ظروف التحفظ لدى البنوك في الأوضاع المعاكسة. كذلك أظهرت النتائج أن هنالك أثر عكسي ما بين هامش سعر الفائدة والناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت -0.159- لذا فإن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة الطلب على القروض وبالتالي رفع البنوك لأسعار الفائدة على القروض مما يعني ارتفاع هامش سعر الفائدة. وأخيراً هنالك أثر سالب بين الحصة السوقية وهامش سعر الفائدة حيث بلغت -0.277 .

جدول رقم (٢)  
الارتباط الخطي

	NIM	CR	FL	LR	OC_TA	GRGDP	INR	MSR
NIM	1							
CR	0.467	1						
FL	0.033	0.168	1					
LR	-0.532	-0.616	-0.296	1				
OC_TA	0.185	0.094	-0.377	0.019	1			
GRGDP	-0.159	-0.076	0.063	0.257	-0.160	1		
INR	0.231	0.232	0.217	-0.29 3	-0.164	0.187	1	
MSR	-0.277	-0.145	-0.078	0.179	-0.065	-0.056	-0.084	1

المصدر: من إعداد الباحث بالإستناد الى التحليل الإحصائي

NIM: هامش سعر الفائدة، CR: مخاطر الائتمان، FL: مخاطر الرفع، LR: مخاطر السيولة، OC\_TA: نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الأصول، GRGDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، INR: مخاطر التضخم، MSR: نسبة الحصة السوقية.

#### ٤,٤ اختبار الاستقرار للبيانات

تعتبر مشكلة عدم استقرارية بيانات السلاسل الزمنية من القضايا المهمة ونقطة بداية للتحليل أي بيانات زمنية، وهنا كان لابد من إجراء اختبار الاستقرار للتحقق من أن بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة مع مرور الزمن ولكن باستخدام الصيغة المعدل (اختبار جذر الوحدة المعدل Pool Unit Root Test) والذي يتوافق مع طبيعة البيانات المقطعية، وذلك اعتماداً على اختبار Levin, Lin and Chu (LLC) للتحقق من عدم وجود مشكلة جذر الوحدة Unit Root.



### جدول رقم (٣)

#### اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية للمتغيرات

المتغير	الاحتمالية	نتيجة الاختبار
NIM	٠,٠٧*	مستقرة
CR	٠,٠٦*	مستقرة
FL	٠,٠١**	مستقرة
LR	٠,٠٠**	مستقرة
OC_TA	٠,٠٠**	مستقرة
GDPRR	٠,٠٣**	مستقرة
INR	٠,٠٠**	مستقرة
MSR	٠,٠٠**	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث بالإستناد الى التحليل الاحصائي

NIM : هامش سعر الفائدة، CR: مخاطر الائتمان، FL: مخاطر الرفع، LR: مخاطر السيولة، OC\_TA : نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الأصول، GRGDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، INR : مخاطر التضخم، MSR : نسبة الحصة السوقية. \*معنوية عند مستوى ١٠%، \*\*معنوية عند مستوى ٥% .

وقد أظهرت نتائج الاختبارات لاستقرار السلاسل الزمنية جدول رقم (3) استقرار كافة المتغيرات المستخدمة في النموذج على المستوى (level) حيث يشير الجدول رقم (3) إلى أن جميع قيم P-value للمتغيرات لم تتجاوز ٥%، وبالتالي يمكن تحليل البيانات دون أخذ أية صيغ معدلة على البيانات.

#### ٤, ٥ تحليل الانحدار البسيط :

تم في هذا الجزء إجراء التحليل وهو تحليل الانحدار البسيط للبيانات وباستخدام ثلاثة طرق للتحليل وهي نموذج البيانات الخليط (Pooled) و نموذج الأثر الثابت (fixed) و نموذج الأثر العشوائي (random) وقد تم اللجوء إلى هذا الأسلوب لتأكد من صحة التحليل علماً بأن إختبار hausman أشار وعلى المستوى الجزئي الأثر الثابت ذا نتائج متنسقة.

#### الفرضية الفرعية الأولى HO1:-

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha < 0.05$ ) لمخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية على هامش صافي سعر الفائدة ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

١. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha < 0.05$ ) لمخاطر الائتمان على هامش صافي سعر الفائدة.

وقد تبين أن هناك أثر طردي وذات دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر الائتمان، كما أشارت نتائج التحليل كما في الجدول رقم (٤) عند ارتفاع مخاطر الائتمان بنسبة ١% يرتفع هامش الفائدة بمقدار ١,١ نقطة مئوية وبناء على هذه النتيجة فقد تم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة. وتظهر النتائج أن مخاطر الائتمان هي معنوية و معلمة، وقد كانت إشارة المعلمة موجبة إلى وجود أثر طردي إيجابي ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر الائتمان، وبالتالي نستنتج أن زيادة مخاطر الائتمان بنسبة ١% تؤدي لارتفاع هامش سعر الفائدة أي بمعنى إن زيادة تعرض البنوك التجارية الى المخاطر الائتمانية جراء قيامها بعمليات الاقتراض والتسهيلات الائتمانية والاستثمار للبنك يؤدي إلى أن يحقق البنك اكبر جزء من الأرباح، وبالتالي يزيد من هامش صافي سعر الفائدة للبنوك باعتبار مخاطر الائتمان اكبر المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، و أما إذا نشأت المخاطر الائتمانية جراء عدم التسديد بالكامل وفي الوقت المطلوب فإنها تسبب خسارة مالية للبنك وبالتالي نقص في هامش سعر الفائدة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (ابوكرش، ٢٠٠٥) و(عثمان، ٢٠٠٨) .

#### جدول رقم (٤)

الأثر ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر الائتمان

Random		Fixed		Pooled		المتغير
المعنوية	المعلمة	المعنوية	المعلمة	المعنوية	المعلمة	
٠,٠٠٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠	٠,٠٠٣	CR

٢.

٣. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) لمخاطر الرفع على هامش صافي سعر الفائدة.

وقد تبين أن هناك أثر عكسي وذات دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر الرفع، كما أشارت نتائج التحليل كما في الجدول رقم (٥) عند ارتفاع مخاطر الرفع بنسبة ١% سينخفض هامش الفائدة بمقدار ١,٨ نقطة مئوية. وبناء على هذه النتيجة فقد تم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة. وتظهر أن نتائج مخاطر الرفع هي معنوية و معلمة عند مستوى ١% ، وقد كانت إشارة المعلمة موجبة إلى وجود أثر طردي إيجابي ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر الرفع ، وبالتالي نستنتج أن زيادة مخاطر الرفع بنسبة ١% تؤدي لارتفاع هامش سعر الفائدة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ( Koehn&Samtomero,1980) .

وأما الإنخفاض في الرفع المالي الذي يعني انخفاض المخاطرة يؤدي إلى أثر سلبي بين الرفع المالي وهامش صافي سعر الفائدة وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Husni,2008) و (الاعا،٢٠٠٥) و (kaseeah,2008).

وبمعنى آخر فإن زيادة وارتفاع الرافعة يؤدي إلى إرتفاع مقابل في كل من المخاطرة و العائد المتوقع والمتمثل في هامش صافي سعر الفائدة , وأن الانخفاض في الرافعة يؤدي الى تراجع في كل من المخاطرة والعائد والمتمثل في صافي هامش سعر الفائدة .وفي ضوء هذه النتيجة يمكننا القول :إن الأثر طردي وذات دلالة إحصائية بين مؤشر الرفع وبين هامش سعر الفائدة، مما يدعونا إلى إثبات الفرضية الثانية.

## جدول رقم (٥)

الأثر ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر الرفع

Random		Fixed		Pooled		المتغير
المعنوية	المعلمة	المعنوية	المعلمة	المعنوية	المعلمة	
٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٧٠	٠,٠٠٥	FL

٤. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) لمخاطر السيولة على هامش صافي سعر الفائدة.

وقد تبين أن هناك أثر عكسي وذات دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر السيولة، كما أشارت نتائج التحليل كما هي في الجدول رقم (٦) عند ارتفاع مخاطر السيولة بنسبة ١% سينخفض هامش الفائدة بمقدار 0.9 نقطة مئوية. وبناء على هذه النتيجة فقد تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. وتظهر النتائج معنوية معلمة مخاطر السيولة، وقد كانت إشارة المعلمة سالبة إلى وجود أثر عكسي سالب ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر السيولة، وبالتالي نستنتج أن زيادة مخاطر السيولة بنسبة ١% تؤدي لانخفاض هامش سعر الفائدة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الاعرج، ٢٠١٠) و (MAUNIRA,2008)(HAMPLE simonson,1999).

زيادة السيولة في البنوك التجارية تؤكد بأن هذه البنوك تعمل على التضحية بالأرباح والمتمثلة في صافي هامش سعر الفائدة، لذا المفترض تحقيقها في حال وظفت هذه الأموال السائلة، أو عندما تكون من ناحية أخرى أن البنوك التجارية لا تعمل بواجبها على كامل وجهها في تحريك متطلبات الاقتصاد القومي ودعمه.

ومن جهة أخرى فعندما تكون سيولة البنك غير كافية فإنها تؤثر في ربحيته والمتمثل في هامش صافي سعر الفائدة، وفي هذه الحالة تعمل عدم توفير السيولة إلى نقص الملاءة المالية للبنك و تعتبر من المشكلات الرئيسية لإدارة البنوك وذلك ليحافظ على درجة الأمان والاستقرار المناسبين.

## جدول رقم (٦)

الأثر ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر السيولة

Random		Fixed		Pooled		المتغير
المعنوية	المعلمة	المعنوية	المعلمة	المعنوية	المعلمة	
٠,٠٠	٠,٠٣-	٠,٠٠	٠,٠٣-	٠,٠٠	٠,٠٤-	LR

٥. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) لمخاطر نسبة التكاليف التشغيلية لإجمالي الأصول على هامش صافي سعر الفائدة.

وقد تبين أن هناك أثر طردي وذات دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة و نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الأصول، كما أشارت نتائج التحليل كما هي في الجدول رقم (٧) عند ارتفاع نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الأصول بنسبة ١% يرتفع هامش الفائدة بمقدار ٦,٨ نقطة مئوية. وبناء على هذه النتيجة فقد تم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة. وتظهر النتائج معنوية معلمة مخاطر نسبة التكاليف التشغيلية لإجمالي الأصول، وقد كانت إشارة المعلمة موجبة إلى إيجاد أثر طردي موجب وذات دلالة معنوية ما بين هامش سعر الفائدة ومؤشر نسبة التكاليف التشغيلية لإجمالي الأصول، وبالتالي نستنتج أن زيادة مؤشر نسبة التكاليف التشغيلية لإجمالي الأصول بنسبة ١% تؤدي لإرتفاع هامش سعر الفائدة. فعند زيادة نسبة التكاليف التشغيلية الذي يمكن أن يكون مرده إلى زيادة الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة والمنتجات والأدوات الحديثة ذات التكلفة المرتفعة، ولكنها تؤدي إلى تحسين العمليات المصرفية وزيادة كفاءتها. وقد أثبت أن البنك الذي لديه مصاريف تشغيلية مرتفعة يؤدي إلى تحقيق هامش سعر فائدة مرتفع.

وهذا يعني أن البنوك استطاعت أن تُحمِل الزيادة في المصاريف التشغيلية إلى زبائنها من خلال زيادة سعر فائدة للقروض، أو بخفض فائدة للودائع. هذا ما يقودنا إلى رفض فرضية العدم الأولى، وقبول الفرضية البديلة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (القطاني، ٢٠٠٤) و(الصواف، ٢٠١١) و (Husni, 2008).

ولكنها اختلفت مع دراسة (Elena& pia, 2012) الذي يعني من ناحية أخرى ان هناك أثر عكسي بين نسبة التكاليف التشغيلية و هامش صافي سعر الفائدة وذلك أن الأحداث والعمليات الغير متوقعة وزيادتها يمكن أن تتسبب في انهيار أرباح البنك والمتمثل في صافي هامش سعر الفائدة ومن ثم انهيار البنك كله.

## جدول رقم (٧)

الأثر ما بين هامش سعر الفائدة و مخاطر نسبة التكاليف التشغيلية لإجمالي الأصول

Random		Fixed		Pooled		المتغير
المعنوية	المعلمة	المعنوية	المعلمة	المعنوية	المعلمة	
٠,٦٥	٠,٠١٩	٠,٨	٠,٠٠٦	٠,٠٢	٠,١١	

٦. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) لمخاطر نسبة الحصة السوقية على هامش صافي سعر الفائدة.

وقد تبين أن هناك أثر طردي غير معنوي ما بين هامش سعر الفائدة و نسبة الحصة السوقية، كما أشارت نتائج التحليل كما هي في الجدول رقم (٨) عند ارتفاع نسبة الحصة السوقية ١% يرتفع هامش الفائدة بمقدار ٠,٠٢ نقطة مئوية وبناء على هذه النتيجة فقد تم رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة . وتظهر النتائج معنوية معلمة مخاطر نسبة الحصة السوقية ، وقد كانت إشارة المعلمة سالبة إلى إيجاد أثر عكسي سالب وذات دلالة معنوية و دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة و نسبة الحصة السوقية ، وبالتالي نستنتج أن زيادة مؤشر نسبة الحصة السوقية بنسبة ١% تؤدي لإنخفاض هامش سعر الفائدة فلا تعد الحصة السوقية مؤشرا المدى ربحية البنك والمتمثل في صافي هامش سعر الفائدة ، إلا أنها مؤشر يدل على مكانة البنك بالنسبة الى منافسيه في سوق في منطقة معينة، لذا فالحصة السوقية هي تعني إلى نصيب البنك أو نسبة خدماته المقدمة إلى الخدمات الإجمالية المصرفية ودرجة التغير في نصيب البنك من السوق بغض النظر بثبات أو بزيادة أو بنقصان في حجم ارباحه . فكلما يرتفع نصيب البنك من السوق فمعنى ذلك أنها تحصل على الكسب والتفوق الملموس في مواجهة منافسيها أما إذا انخفض نصيبه فإن ذلك يعني خسارة جزء من النصيب الذي لها في السوق بالنسبة إلى المتنافسون . ويعكس هذا الأمر قدرة البنك الذي يتمتع بحصة سوقية كبيرة، على التحكم بالأسعار وتحديداتها . ولكن نتيجة الاختبار غير معنوية، وذلك على اعتبار أن الرسوم التي يتقاضاها البنك من عملائه والفوائد التي يدفعها لهم على ودائعهم تتأثر بحجم المنافسة في السوق والطلب على الخدمات المصرفية. فالعمل على تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، يثمر في زيادة الثقة و توسيع رقعة الحصة السوقية للبنك ، ومن ثم زيادة قدرة البنك على تحديد الأسعار بما يرفع من هامش سعر الفائدة . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (hample and simonson,1999) و (moeneh,2010).

## جدول رقم (٨)

الأثر ما بين هامش سعر الفائدة والحصة السوقية

Random		Fixed		Pooled		المتغير
المعنوية	المعلمة	المعنوية	المعلمة	المعنوية	المعلمة	
٠,١١	٠,٠٠٤-	٠,٢٣	٠,٠٠٣-	٠,٠٠	٠,٠٠١-	MSR

### الفرضية الفرعية الثانية HO2:-

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) لمخاطر العوامل الإقتصادية الخارجية على هامش صافي سعر الفائدة ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

١. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) لمخاطر معدل التضخم على هامش صافي سعر الفائدة.

وقد تبين أن هناك أثر طردي وذات دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر التضخم، كما أشارت نتائج التحليل كما هي في الجدول رقم (٩) عند ارتفاع مخاطر التضخم ١% يرتفع هامش الفائدة بمقدار ٢,٤ نقطة مئوية وبناء على هذه النتيجة فقد تم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة . وتظهر النتائج معنوية معلمة مخاطر معدل التضخم ، وقد كانت إشارة المعلمة موجبة إلى إيجاد أثر طردي موجب وذات دلالة معنوية بين هامش سعر الفائدة ومؤشر معدل التضخم ، وبالتالي نستنتج أن زيادة مؤشر معدل التضخم بنسبة ١% تؤدي لإرتفاع هامش سعر الفائدة. فالبنوك حققت أرباحاً في الظروف التضخمية من خلال رفع معدل الفائدة على القروض وتسعيها بمعدلات أعلى، ومن ثم الزيادة في هامش صافي سعر الفائدة. ويرتبط أثر معدل التضخم في هامش صافي سعر الفائدة بأثره في كل من التكلفة والعائد . وقد تأكد أن أثر التضخم في هامش صافي سعر الفائدة يرتبط فيما إذا كان التضخم متوقعاً أم غير متوقع. فإذا كان التضخم متوقعاً يعني ذلك أن الأثر إيجابي. وإذا كان العائد غير متوقع يعني أن الأثر سلبي مع هامش صافي سعر الفائدة. هذه النتيجة تطابقت مع أغلب الدراسات السابقة مثل (bekaert, 2010) و (قاسم، ٢٠١١).

## جدول رقم (٩)

الأثر ما بين هامش سعر الفائدة ومعدل التضخم

Random		Fixed		Pooled		المتغير
المعنوية	المعلمة	المعنوية	المعلمة	المعنوية	المعلمة	
٠,٠٠٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٠	٠,٠٠٥	٠,٠٠٠	٠,٠٠٥	INR

٢. لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) لمخاطر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على هامش صافي سعر الفائدة.

وقد تبين أن هناك أثر عكسي وذات دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أشارت نتائج التحليل كما هي في الجدول رقم (10) عند ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١% سينخفض هامش الفائدة بمقدار ٣,٦ نقطة مئوية. وبناء على هذه النتيجة فقد تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة. وتظهر النتائج معنوية معلمة مخاطر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وقد كانت إشارة المعلمة سالبة إلى إيجاد أثر عكسي سالب مع دلالة معنوية و دلالة إحصائية (5%) ما بين هامش سعر الفائدة و معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي نستنتج أن زيادة مؤشر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١% تؤدي لانخفاض هامش سعر الفائدة. إلا أن هذه النتيجة ضعيفة الدلالة دون دلالة معنوية، و يتعلق هذا المؤشر بالظروف الاقتصادية التي لها أثر حتمي وأكد في هامش صافي سعر الفائدة. ففي حال كانت الظروف الاقتصادية جيدة، يعني ذلك زيادة العرض من القروض مترافقاً مع انخفاض كبير للقروض المتعثرة، وتحسين نوعية الأصول مما يؤثر إيجابياً في هامش صافي سعر الفائدة. وعلى هذا الأساس، يمكننا القول بأنه لا يبدو أن للبنوك، وعلى اختلافها التي تقوم بتقديم خدمات لأفراد المجتمع كافة، عاملاً أساسياً في تحقيق النمو الاقتصادي، على الرغم من أنها تُسرّع عملية النمو الاقتصادي. ومن ثم هذا يثبت صحة الفرضية العدمية. متوافقة بذلك مع دراسة (fauziah,2009) و (Simon kuntez,2000)، ولكن دراسة (husni,2008) أثبتت أن هناك أثر طردي من خلال أن تحرير القطاع المالي والمصرفي وتطوير التكنولوجيا في الوقت نفسه أدى دوراً إيجابياً في تحسين إجمالي الأعمال المصرفية، ومن ثم الأثر في زيادة هامش سعر الفائدة.



## جدول رقم (١٠)

الأثر ما بين هامش سعر الفائدة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

Random		Fixed		Pooled		المتغير
المعنوية	المعلمة	المعنوية	المعلمة	المعنوية	المعلمة	
٠,٠٠	٠,٠٥-	٠,٠٠	٠,٠٥-	٠,٠٥	٠,٠٥-	GRGDP

### ٤,٦ تحليل الانحدار المتعدد :

تم في السابق إجراء تحليل انحدار بسيط بين المتغيرات وباستخدام ثلاث طرق في التقدير وكان ذلك بهدف التحقق واختبار الفرضيات كلا على حدا أما في هذا الجزء فسيتم إجراء انحدار متعدد، كذلك سيتم الاعتماد على اختبار Hausman لاختيار أسلوب التحليل المناسب بالتوافق وطبيعة البيانات. حيث تبين أن أفضل نموذج كان نموذج البيانات الخليطة (Pooled)

### الفرضية الرئيسية الأولى HO :

لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha < 0.05$ ) لمخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية .

تشير نتائج تحليل النموذج كما هي في الجدول (11) النتائج التالية:

- هناك أثر طردي ذات دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر الائتمان، كما أشارت نتائج التحليل عند ارتفاع مخاطر الائتمان بنسبة ١% يرتفع هامش الفائدة بمقدار ١,١ نقطة مئوية.
- هناك أثر عكسي ذات دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر الرفع، كما أشارت نتائج التحليل عند ارتفاع مخاطر الرفع بنسبة ١% سينخفض هامش الفائدة بمقدار ١,٨ نقطة مئوية.
- هناك أثر عكسي ذات دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر السيولة، كما أشارت نتائج التحليل عند ارتفاع مخاطر السيولة بنسبة ١% سينخفض هامش الفائدة بمقدار 0.9 نقطة مئوية.
- هناك أثر طردي ذات دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة و نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الأصول، كما أشارت نتائج التحليل عند ارتفاع نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الأصول بنسبة ١% يرتفع هامش الفائدة بمقدار ٦,٨ نقطة مئوية.

- هناك أثر عكسي ذات دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أشارت نتائج التحليل عند ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١% سينخفض هامش الفائدة بمقدار ٣,٦ نقطة مئوية.
  - هناك أثر طردي ذات دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر التضخم، كما أشارت نتائج التحليل عند ارتفاع مخاطر التضخم ١% يرتفع هامش الفائدة بمقدار ٢,٤ نقطة مئوية.
  - هناك أثر طردي غير معنوي ما بين هامش سعر الفائدة و نسبة الحصة السوقية، كما أشارت نتائج التحليل عند ارتفاع نسبة الحصة السوقية ١% يرتفع هامش الفائدة بمقدار ٠,٠٢ نقطة مئوية.
- هذا وأظهرت القوة التفسيرية للنموذج  $R^2$  والذي يعمل على قياس نسبة تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع وجود قوة تفسيرية قوية حيث وصلت قيمة  $R^2$  إلى حوالي ٨١% ، وهذا يعتبر أقرب إلى الواقع الإقتصادي والنقدي في الأردن.
- وبالنسبة لمعنوية النموذج ككل فيلاحظ من خلال اختبار F (65.3) الذي قد بين تأثير المتغيرات المستقلة مثل مجموعة واحدة على المتغير التابع قبول النموذج إحصائياً . وللتحقق من مشكلة الارتباط الذاتي تم استخدام اختبار Durbin-Watson (D-W) للكشف عن وجود مشكلة الارتباط التسلسلي حيث بلغت قيمة الاختبار ٢ الأمر الذي يدل على عدم وجود المشكلة. (أي أنه لا يوجد هناك ارتباط ذاتي بين المتغيرات نفسها ، وهذا ما يعطي هذه النتائج دقة أكثر .

جدول رقم ( ١١ )

باستخدام طريقة المربعات الصغرى المتعدد  
تحليل الأثر بين المتغيرات المستقلة والتابعة

Random		Fixed		Pooled		المتغير
المعنوية	المعلمة	المعنوية	المعلمة	المعنوية	المعلمة	
2.26	0.011	2.18	0.011	0.00	0.0117	<b>CR</b>
-0.10	-0.001	0.04	0.000	0.00	-0.0180	<b>FL</b>
-5.80	-0.028	-5.80	-0.028	0.09	-0.0097	<b>LR</b>
1.36	0.048	1.31	0.047	0.04	0.0685	<b>OC_TA</b>
-1.26	-0.021	-1.24	-0.021	0.00	-0.0360	<b>GRGDP</b>
2.37	0.024	2.38	0.024	0.00	0.0248	<b>INR</b>
0.33	0.001	0.65	0.001	0.98	0.0002	<b>MSR</b>
0.48		0.77		0.81		<b>R<sup>2</sup></b>
18.1		22.1		65.3		<b>F</b>
1.6		1.7		2		<b>DW</b>

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التحليل الإحصائي

NMI: هامش سعر الفائدة، CR: مخاطر الائتمان، FL: مخاطر الرفع، LR: مخاطر السيولة، OC\_TA: نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الأصول، GDPRR: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، INR: مخاطر التضخم، MSR: نسبة الحصة السوقية. \*معنوية عند مستوى ١٠%، \*\*معنوية عند مستوى ٥% .

## الفصل الخامس النتائج والتوصيات مقدمة:

يناقش الفصل الحالي نتائج التي وصلت إليها الدراسة عبر الفصل الرابع، والمتعلقة بأثر مخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية في البنوك التجارية في المملكة الأردنية الهاشمية، وسيناقش الفصل أيضا مجمل ما تم التوصل إليه من علاقات بين متغيرات الدراسة، كما سيقدم الباحث بعض التوصيات في ضوء نتائج الدراسة.

### ١-٥ مناقشة النتائج

يوضح الجدول رقم (١) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة وعناصر العوامل الاقتصادية الخارجية والداخلية، فأشارت نتائج التحليل الوصفي للبيانات كما هي موضحة في الجدول رقم (١) أن نسبة هامش سعر الفائدة كانت تتراوح ما بين ٠,٣ إلى ٤,٢ في عينة الدراسة حيث بلغ المتوسط ٢,٧ نقطة مئوية، في حين كانت تتراوح نسبة مخاطر الائتمان ما بين ٠,٣-٦٠,٣ ويعتبر هذا مدى مرتفع نسبياً وقد بلغ المتوسط لهذه النسبة حوالي ٤٣. أما مخاطر الرفع فيلاحظ أنها بلغت بالمتوسط ٢٠٧, في حين كانت نسبة التكاليف التشغيلية على إجمالي الأصول حول ٢٧,٠ وضمن مدى من ٠,٠٦-٠,٩٨. في عينة الدراسة. أما النمو الاقتصادي حول ٦% في حين أن معدل التضخم كان حوالي ٤,١%، أما مخاطر الحصة السوقية فقد تراوحت بين ٠,٣-٦٥١. وبلغ المتوسط ١١٦, أما مخاطر السيولة فقد بلغت ما بين ١٤٣-٥٩١. وبلغ المتوسط ٣٥٦.

قام الباحث بدراسة الأثر بين المتغيرات المستقلة والتابعة في الدراسة لبناء الصورة الأكبر بشأن هذه العلاقات والارتباطات بين المتغيرات، إذ تم دراسة الأثر بين المتغيرات جميعها، سواء أكانت متغيرات مستقلة أم تابعة، وهي ثمانية متغيرات (سبعة متغيرات مستقلة ومتغير تابع) كما هي موجودة في نموذج الدراسة (المتغيرات المستقلة) ١- مخاطر الائتمان ٢- السيولة ٣- الرفع ٤- الحصة السوقية ٥- نسبة التكاليف التشغيلية ٦- معدل التضخم ٧- نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع) هامش صافي سعر الفائدة.

وبناء على نتائج تحليل الانحدار الخطي إلى وجود ارتباط موجب أي أثر طردي بين كل من هامش سعر الفائدة من جانب وكل من مخاطر الائتمان حيث بلغت 0.467 ، مخاطر الرفع حيث بلغت 0.033 ، نسبة التكاليف التشغيلية حيث بلغت 0.185 ، مخاطر التضخم حيث بلغت 0.231 من جانب آخر. حيث إن ارتفاع هذه العوامل يؤدي إلى رفع هامش الربح لدى بنوك العينة. وأشارت نتائج التحليل وجود ارتباط سالب أي أثر عكسي ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر السيولة حيث بلغت -0.532- لذا فإن ارتفاع السيولة لدى عينة البنوك يخفض من هامش سعر الفائدة حيث قد يعكس ذلك ظروف التحفظ لدى البنوك في الأوضاع المعاكسة. كذلك أظهرت النتائج أن هنالك أثر عكسي ما بين هامش سعر الفائدة والنتائج المحلي الإجمالي حيث بلغت -0.159- لذا فإن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة الطلب على القروض وبالتالي رفع البنوك لأسعار الفائدة على القروض مما يعني ارتفاع هامش سعر الفائدة. وأخيراً هنالك أثر سالب بين الحصة السوقية وهامش سعر الفائدة حيث بلغت -0.277- .

## ٢-٥ مناقشة نتائج تحليل الانحدار المتعدد واختبار الفرضيات جدول رقم (١٢)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك العاملة في الاردن.

أثر الدراسة	الدلالة الاحصائية	Random		Fixed		Pooled		المتغير المستقل
		تحليل الانحدار المتعدد ذو الأثر المتغير	المعلمة	المعلمة	تحليل الانحدار المتعدد ذو الأثر الثابت	المعلمة	تحليل الانحدار المتعدد ذو الأثر الخليط	
يوجد أثر	**0.00	2.26	0.011	2.18	0.011	0.00	0.0117	CR
يوجد أثر	**0.00	-0.10	-0.001	0.04	0.000	0.00	-0.0180	FL
يوجد أثر	0.09	-5.80	-0.028	-5.80	-0.028	0.09	-0.0097	LR
يوجد أثر	**0.04	1.36	0.048	1.31	0.047	0.04	0.0685	OC_TA
يوجد أثر	**0.00	-1.26	-0.021	-1.24	-0.021	0.00	-0.0360	GDPRR
يوجد أثر	**0.00	2.37	0.024	2.38	0.024	0.00	0.0248	INR
يوجد أثر	0.98	0.33	0.001	0.65	0.001	0.98	0.0002	MSR
		0.48		0.77		0.81		R <sup>2</sup>
		18.1		22.1		65.3		F
		1.6		1.7		2		DW

\*معنوية عند مستوى ١٠%، \*\*معنوية عند مستوى ٥%

بالرجوع الى الجدول أعلاه رقم (١١) نجد النتائج التالية:

## الفرضية الرئيسية الأولى HO :-

يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha=0.05$ ) لمخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن .  
تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $0.05$ ) لمخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية (معدل الائتمان، السيولة ، نسبة التكاليف التشغيلية لاجمالي الأصول، معدل التضخم، معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي) على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك العاملة في الأردن، حيث يلاحظ من اختبار  $R^2$  الذي يقيس نسبة تفسير مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على هامش صافي سعر الفائدة ، والذي وصلت قيمته إلى  $81\%$ ، أي أن مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية مجتمعة تفسر ( $81\%$ ) من تباين هامش صافي سعر الفائدة ، وهذا يعتبر أقرب إلى الواقع الاقتصادي والنقدي في الأردن.

ولم تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد وجود تأثير لمخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية ( معدل الرفع ، نسبة الحصة السوقية ) على هامش صافي سعر الفائدة . ومن حيث المخاطر الأكثر تأثيراً يلاحظ بأن مخاطر كل من : الائتمان، السيولة ، معدل التضخم، معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الأكثر تأثيراً ثم مخاطر نسبة التكاليف التشغيلية لاجمالي الاصول.

- أما معنوية النموذج كاملاً: يلاحظ من اختبار F-Statistic الذي يبين تأثير مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية كمجموعة على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن والذي وصلت قيمته إلى  $65.3$  (أكبر من القيمة الجدولية)- وقيمة الاحتمالية تشير إلى أن احتمالية قبول الفرضية الصفرية (بأن جميع قيم المتغيرات غير معنوية) هي صفر، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة بأن النموذج ككل معنوي وذات دلالة إحصائية التي تفرض وجود أثر ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن. إن المعنوية للنموذج ككل يلاحظ من خلال اختبار هال F ( $65.3$ ) الذي قد بين تأثير المتغيرات المستقلة مثل مجموعة واحدة للمتغير التابع قبول النموذج إحصائياً.

يشير اختبار DW إلى عدم وجود ارتباط ذاتي متسلسل والتي تشير قيمته حول ٢ وهي القيمة التي يكون عندها الارتباط المتسلسل غير موجود في نموذج الدراسة، وللتحقق من مشكلة الارتباط الذاتي تم استخدام اختبار (D-W) Durbin-Watson للكشف عن وجود مشكلة الارتباط التسلسلي حيث بلغت قيمة الاختبار ٢ الأمر الذي يدل على عدم وجود المشكلة. (أي أنه لا يوجد هناك ارتباط بين المتغيرات نفسها ، وهذا ما يعطي نتيجة أكثر دقة .

### ٣-٥ مناقشة نتائج تحليل الانحدار البسيط واختبار الفرضيات جدول رقم (١٣)

نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك العاملة في الاردن

أثر الدراسة	الدلالة الاحصائية	Random تحليل الانحدار البسيط ذو الأثر المتغير		Fixed تحليل الانحدار البسيط ذو الأثر الثابت		Pooled تحليل الانحدار البسيط ذو الأثر الخليط		المتغير المستقل
		المعنوية	المعلمة	المعنوية	المعلمة	المعنوية	المعلمة	
يوجد أثر	*٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٣	٠,٠٠	٠,٠٣	٠,٠٠	٠,٠٣	CR
يوجد أثر	**0.03	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٧٠	٠,٠٠٥	FL
يوجد أثر	**٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٣-	٠,٠٠	٠,٠٣-	٠,٠٠	٠,٠٤-	LR
يوجد أثر	**٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٥-	٠,٠٠	٠,٠٥-	٠,٠٥	٠,٠٥-	GRGDP
يوجد أثر	**٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٥	٠,٠٠	٠,٠٥	٠,٠٠	٠,٠٥	INR
يوجد أثر	**٠,٠٠	٠,١١	-	٠,٢٣	-	٠,٠٠	٠,٠٠١-	MSR
يوجد أثر	**٠,٠٢	٠,٦٥	٠,٠١٩	٠,٨	٠,٠٠٦	٠,٠٢	٠,١١	OC_TA

\*معنوية عند مستوى ١٠%، \*\*معنوية عند مستوى ٥%

بالرجوع إلى الجدول (١٣) نجد النتائج التالية:

الفرضية الفرعية الأولى :-

**HO1** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) لمخاطر العوامل الاقتصادية

الداخلية على هامش صافي سعر الفائدة ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

**HO1-1** لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) لمخاطر الائتمان على

هامش صافي سعر الفائدة.

تظهر نتائج تحليل الانحدار البسيط وجود تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠,٠٥)

لمخاطر الائتمان على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن، وبذلك

ترفض فرضية الدراسة العدمية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0,05$ ) لمخاطر الائتمان على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك العاملة في الأردن . وتقبل فرضية الدراسة البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0,05$ ) لمخاطر الائتمان على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن. **HO1-2** يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a=0.05$ ) لمخاطر الرفع على هامش صافي سعر الفائدة.

تظهر نتائج تحليل الانحدار البسيط وجود تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $0,05$ ) لمخاطر الرفع على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن، وبذلك ترفض فرضية الدراسة العدمية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0,05$ ) لمخاطر الرفع على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن . وتقبل فرضية الدراسة البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0,05$ ) لمخاطر الرفع على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن **HO1-3** يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a=0.05$ ) لمخاطر السيولة على هامش صافي سعر الفائدة.

تظهر نتائج تحليل الانحدار البسيط وجود تأثير ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $0,05$ ) لمخاطر السيولة على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن، وبذلك ترفض فرضية الدراسة العدمية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0,05$ ) لمخاطر السيولة على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن . وتقبل فرضية الدراسة البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0,05$ ) لمخاطر السيولة على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن. **HO1-4** يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a=0.05$ ) لمخاطر نسبة التكاليف التشغيلية لاجمالي الاصول على هامش صافي سعر الفائدة.

تظهر نتائج تحليل الانحدار البسيط وجود تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $0,05$ ) لمخاطر نسبة التكاليف التشغيلية لاجمالي الاصول على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن، وبذلك ترفض فرضية الدراسة العدمية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0,05$ ) لمخاطر نسبة التكاليف التشغيلية لإجمالي الأصول على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن . وتقبل فرضية الدراسة البديلة التي تنص



على أنه يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0,05$ ) لمخاطر نسبة التكاليف التشغيلية لإجمالي الأصول على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن.  
**HO1-5** يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a=0.05$ ) لمخاطر نسبة الحصة السوقية على هامش صافي سعر الفائدة.

تظهر نتائج تحليل الانحدار البسيط وجود تأثير ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $0,05$ ) لمخاطر نسبة الحصة السوقية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن، وبذلك ترفض فرضية الدراسة العدمية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0,05$ ) لمخاطر نسبة الحصة السوقية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك العاملة في الأردن . وتقبل فرضية الدراسة البديلة التي تنص على أنه يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0,05$ ) لمخاطر نسبة الحصة السوقية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن.  
**الفرضية الفرعية الثانية:-**

**HO2** يوجد أثر ذات دلالة أحصائية عند مستوى الدلالة ( $a=0.05$ ) لمخاطر العوامل الاقتصادية الخارجية على هامش صافي سعر الفائدة ويتفرع عنها الفرضيات التالية:  
**HO2-1** يوجد أثر ذات دلالة أحصائية عند مستوى الدلالة ( $a=0.05$ ) لمخاطر معدل التضخم على هامش صافي سعر الفائدة.

تظهر نتائج تحليل الانحدار البسيط وجود تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $0,05$ ) لمخاطر معدل التضخم على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن، وبذلك ترفض فرضية الدراسة العدمية التي تنص على أنه لا يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0,05$ ) لمخاطر معدل التضخم على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك العاملة في الأردن . وتقبل فرضية الدراسة البديلة التي تنص على أنه يوجد اثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0,05$ ) لمخاطر معدل التضخم على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

**HO2-2** يوجد أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $a=0.05$ ) لمخاطر معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي على هامش صافي سعر الفائدة.

تظهر نتائج تحليل الانحدار البسيط وجود تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05) لمخاطر معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن، وبذلك ترفض فرضية العدمية التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0,05$ ) لمخاطر معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك العاملة في الأردن . وتقبل فرضية الدراسة البديلة التي تنص على أنه يوجد اثر ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha = 0,05$ ) لمخاطر معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية العاملة في الأردن.

## ٤-٥ النتائج

ظهرت النتائج التالية في قياس أثر مخاطر العوامل الاقتصادية على هامش صافي سعر الفائدة في البنوك التجارية :

- ١- هناك أثر طردي ذات دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر الائتمان، كما أشارت نتائج التحليل عند ارتفاع مخاطر الائتمان بنسبة ١% يرتفع هامش الفائدة بمقدار ١,١ نقطة مئوية.
- ٢- هناك أثر عكسي ذات دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر الرفع، كما أشارت نتائج التحليل عند ارتفاع مخاطر الرفع بنسبة ١% سينخفض هامش الفائدة بمقدار ١,٨ نقطة مئوية.
- ٣- هناك أثر عكسي ذات دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر السيولة، كما أشارت نتائج التحليل عند ارتفاع مخاطر السيولة بنسبة ١% سينخفض هامش الفائدة بمقدار 0.9 نقطة مئوية.
- ٤- هناك أثر طردي ذات دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة و نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الأصول، كما أشارت نتائج التحليل عند ارتفاع نسبة التكاليف التشغيلية إلى إجمالي الأصول بنسبة ١% يرتفع هامش الفائدة بمقدار ٦,٨ نقطة مئوية.
- ٥- هناك أثر عكسي ذات دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أشارت نتائج التحليل عند ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١% سينخفض هامش الفائدة بمقدار ٣,٦ نقطة مئوية.
- ٦- هناك أثر طردي ذات دلالة إحصائية ما بين هامش سعر الفائدة ومخاطر التضخم، كما أشارت نتائج التحليل عند ارتفاع مخاطر التضخم ١% يرتفع هامش الفائدة بمقدار ٢,٤ نقطة مئوية.
- ٧- هناك أثر طردي غير معنوي ما بين هامش سعر الفائدة و نسبة الحصة السوقية، كما أشارت نتائج التحليل عند ارتفاع نسبة الحصة السوقية ١% يرتفع هامش الفائدة بمقدار ٠,٠٢ نقطة مئوية.

## ٥-٥ التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات للبنوك في الأردن، ويهدف الباحث من وراء هذه التوصيات الإسهام في ضمان سير الأعمال الإدارية والفنية والمالية في البنوك بما يحقق صافي هامش سعر فائدة مقبول على أرض الواقع، لضمان التحسن والتطوير المستمر، ومن هذه التوصيات:

- ١- قيام البنوك بنهج إدارة استثمارية عقلانية باستخدام التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر، التي تعمل على تحسين هامش صافي سعر الفائدة .
- ٢- جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، الأمر الذي يثمر في زيادة الثقة وتوسيع رقعة الحصة السوقية للبنك ومن ثم زياد قدرة البنك على تحديد الأسعار بما يرفع من هامش سعر الفائدة.
- ٣- التحول المدروس نحو التحرر المالي والتقدم التكنولوجي، لما لذلك من أثر مهم في تحسين الأعمال البنكية في الاردن.
- ٤- العمل على التطوير المستمر للضوابط الرقابية والمصرفية اللازمة لضمان حسن إدارة المخاطر، وبيان تأثيرها على هامش صافي سعر الفائدة .
- ٥- تشجيع الدراسات والبحوث التطبيقية والميدانية في قطاع البنوك لما لهذا القطاع من دور فاعل في تنشيط الاقتصاد الوطني ودفع عجلته نحو النمو والتطور.
- ٦- الإهتمام بإدارة المصاريف التشغيلية وإعطائها مزيداً من الاهتمام، إذ إنَّها تؤثر تأثيراً كبيراً في هامش صافي سعر الفائدة في المصارف التجارية الأردنية .

## ٤-٥ اتجاهات بحثية مستقبلية

يرى الباحث أن هناك العديد من المجالات التي تناولتها الدراسة يمكن للباحثين أن يتعمقوا فيها من خلال المزيد من البحث حتى تسهم أبحاثهم في الكشف عن متغيرات أو نتائج أخرى تسهم في إثراء المعرفة في مجال مخاطر العوامل الاقتصادية ، وأنه يمكن إجراء دراسات حول ما يلي:

- ١- العلاقة بين الربحية ورأس المال وأثرها على هامش سعر الفائدة في البنوك التجارية.
- ٢ - أثر مخاطر العوامل الاقتصادية الداخلية والخارجية على هامش صافي سعر الفائدة في

البنوك

الأردنية والمؤسسات المالية والشركات.

## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. الأغا، بسام محمد(2005). أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل الإستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
٢. الأعرج، عدنان(2010). إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، المجلد (5) العدد 25.
٣. الجوهر والعقد، كريم كاظم، صالح محمود(٢٠٠٧). إعدادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر، مجلة الإدارة المصرية.
٤. الدغيم، عبد العزيز؛ الأمين، ماهر؛ انجرو، إيمان(٢٠٠٦). التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٨)، العدد (٣).
٥. الرمحي، زاهر(٢٠٠٤). تطوير أسلوب التدقيق المبني على مخاطر لدي المصارف الأردنية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
٦. الزبيدي، حمزة(٢٠٠٢). إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، عمان: دار الوراق للنشر.
٧. الزردجاني، محمود (٢٠٠٣). أثر توصيات لجنة بازل ومؤسسات التقييم الدولية على الدول العربية. بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية العربية. صادر عن اتحاد المصارف العربية.
٨. الشريف، حريّة (٢٠٠٥). تقرير حول عائد ومخاطر الاستثمار وكيفية قياسها. الدراسات العليا، الجامعة التجارية - غزة.
٩. الشطي، علي(١٩٩٦). تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
١٠. الصواف، محمد حسين(٢٠١١). أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية، مجلة التقني، ٢٤(٩).

١١. العلي، أحمد (٢٠١٢). العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة: دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية السورية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٨ - العدد ٢، ص ٣٨٧-٤١١.
١٢. القطناني، خالد (٢٠٠٤). أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية: دراسة تحليلية في المصارف الأردنية، مجلة المنارة، ١٣ (٢).
١٣. المساعدة، منور عطا الله حسن (٢٠٠٦). دور المدقق الداخلي في تقييم عمليات إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية.
١٤. النجار، فائق جبر (٢٠٠٨). إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة عليها، الرياض: موقع (باب). <http://www.bab.com>
١٥. أبو صلاح، مصطفى صالح (٢٠٠٧) المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين" رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بيرزيت.
١٦. أبو كرش، شريف مصباح (٢٠٠٥). إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة الخليل: الجامعة الإسلامية
١٧. أبو كمال، ميرفت علي (٢٠٠٧). الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف" وفقاً للمعايير الدولية " بازل " II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة.
١٨. إدراج، جمال (٢٠٠١). تقييم وتسيير خطر القرض في بنك تجاري، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
١٩. جيمس ستيوارت، ريجار داستروب (١٩٨٢). الاقتصاد الكلي، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن، د. عبد العظيم محمد، عمان: دار المريخ.
٢٠. حنفي، عبد الغفار، أبو قحف، عبد السلام (١٩٩٥). إدارة وتنظيم المصارف التجارية، القاهرة: المكتب العربي الحديث.

٢١. حماد، طارق عبد العال(٢٠٠١). المشتقات المالية: المفاهيم - إدارة المخاطر- المحاسبة/البنوك التجارية الإسكندرية: قضايا معاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية.
٢٢. حماد، طارق عبد العال(٢٠٠٣). إدارة المخاطر المصرفية، الإسكندرية: الدار الجامعية.
٢٣. حماد، طارق عبد العال(٢٠٠٣). إدارة المخاطر المصرفية، الإسكندرية: الدار الجامعية.
٢٤. حمد النيل، عبد المنعم محمد الطيب (تحميل: ٢٠٠٨). العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف - نظرة شمولية. المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم - جمهورية السودان. مُتاح: <http://www.freewebtown.com>.
٢٥. خان، طارق؛ حبيب، أحمد (٢٠٠١). إدارة مخاطر - تحليل قضايا في الصناعة المالية التجارية، ورقة عمل رقم (٥)، جدة، السعودية، البنك الإسلامي للتنمية.
٢٦. دونالد كسيو، جيرى و بجانب(١٩٨٨). المحاسبة المتوسطة، ترجمة د. كمال الدين سعيد، عمان: دار المريخ.
٢٧. رزيق، كمال، كورتل، فريد (٢٠٠٧). إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلادلفيا الأردنية.
٢٨. سنقرط، سامر(2009). هامش الفائدة وأداء البنوك الأردنية، جمعية البنوك في عمان، الأردن، مقتبسة من موقع في الإنترنت.
٢٩. شاهين، علي عبد الله (٢٠٠٥). إدارة مخاطر التّمويل والاستثمار في المصارف. بحث مقدّم إلى المؤتمر العلمي الأول - الاستثمار والتّمويل في فلسطين بين آفاق التّمنية والتّحدّيات المعاصرة، المنعقد بكلّية التّجارة في الجامعة الإسلاميّة، ٨-٩ أيار، ٢٠٠٥.
- <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/06/d8a5d8afd8a7d8b1d8a9-d985d8aed8a7d8b7d8b1-d8a7d984d8aad985d988d98ad984-d988d8a7d984d8a7d8b3d8aad8abd985d8a7d8b1-d981d98a-d8a7d984d985.pdf>

٣٠. صايمة، عبد العزيز (٢٠٠٩). نحو نموذج رياضي لقياس أثر نسبة الفائدة والتذبذب الضمني مجتمعين في استطلاع أسعار العملات العالمية الرئيسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية.
٣١. صباح، بهية مصباح محمود (٢٠٠٨). العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة. <http://library.iugaza.edu.ps/thesis/86209.pdf>
٣٢. عبيدات، سامر فخري (٢٠٠٩). محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية دراسة تطبيقية، بحث مقدم الى مجلة جامعه البلقاء التطبيقية.
٣٣. عثمان، محمد داوود (2008). أثر مخفضات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobins Q، أطروحة دكتوراة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.
٣٤. عصفور، محمد (٢٠٠٣). تقييم العوامل المؤثرة في مخاطر تدقيق الحسابات في الأردن، من وجهة نظر المدقق، المؤتمر العلمي المهني الخامس، لجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين.
٣٥. عقل، مفلح (٢٠٠٠). مخاطر العمل المصرفي وكيفية التعامل معها، " وجهات نظر مصرفية، عمان: مطابع البنك العربي.
٣٦. عمر، لما محمد جميل (٢٠٠٤). المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة ١٩٨٨\_٢٠٠٢، رسالة ماجستير غير منشورة، المفرق: جامعة آل البيت.
٣٧. عنانزه، عز الدين نايف؛ عثمان، محمد داوود (٢٠١٠). اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الإسلامية الأردنية، ورقة بحثية مقدمه الى المؤتمر العلمي الدولي السابع لجامعة فيلادلفيا الخاصه بالمنعقد في الفترة ما بين ٢٣-٢٥ تشرين ثاني ٢٠١٠ عمان- الاردن تحت عنوان: " منظمات الأعمال المعاصرة من منظور إسلامي".



٣٨. قاسم، مظهر محمد صالح(2012). **السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف**، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية نائب محافظ البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق، مقتبسة من موقع في الإنترنت [http://www.cbi.iq/documents/mudh\\_pub4\\_f.pdf](http://www.cbi.iq/documents/mudh_pub4_f.pdf)

٣٩. كراسنة، ابراهيم(٢٠٠٦). **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية.

٤٠. محيسن، عبد الحلیم(١٩٩٤). **البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الأردن: حقائق وأرقام**، عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية.

٤١. مصطفى، منصور مجيد(2011). **علاقة الترويج الإلكتروني بالحصة السوقية لدى المصارف في شمال الضفة الغربية**، **مجلة جامعة النجاح**، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (13) العدد ٢، ص 975- 1014 نابلس، فلسطين.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

- Agusman, A., Monroe, G., Gabarro, D. and Zumwalt, J. (2008) “Accounting and capital market measures of risk: Evidence from Asian banks during 1998-2003”. **Journal of Banking & Finance vol .3(5) pp 321-345.**

-Aikman David, Piergiorgio Alessandri, Bruno Eklund, Prasanna Gai, Sujit Kapadia, Elizabeth Martin, Nada Mora, Gabriel Sterne and Matthew Willison(2009) **Funding liquidity risk in a quantitative model of systemic stability**, Working Paper No. 372

-AIRMIC, ALARM, IRM (2002). **A Risk Management Standard**. Department of Economics, Working Paper Series.

- Altman & Saunders, A. (2001). **of the Literature, Financial Markets Institutions and Instruments** An analysis and critique of the BIS proposal on capital13, 41-108.
- Avram V, Hetes G, Avram A (2012). **Assessment of Credit institution's operational risks from the perspective of External Audit**. Theses of MA degree, University of Craiova.
- Bank for International Settlements (1998). **Risk Management for Electronic Banking and Electronic Money Activities**, March
- Basel Committee on Banking Supervision, (2003), **Sound Practices for the management and Supervision of Operational Risk**, Bank for international settlements
- Bekaert , Gerrt, and xiaozheng (sandra) Wang.(2010),"inflation risk and the inflation risk primum". Journal of **Economic policy 25(64) p .p 755-806**.
- Bonser-Neal,C.,Tnner,G.,(1996),**Central Bank intervention and the volatility of foreign exchange rates: evidence from options market**, Journal of International Money and Finance ,V 15,Issue 6, Pp 853-8/7 and Waldmann,R.,(1990): NoiseTrader **Risk in Financial Markets**;Journal of PoliticL Economy; pp:703-738
- Bessis, Joel. (2000). **Risk Management in Banking**. Wiley – John Wiley & Sons, Inc
- Beneston,G., Irnivne, p. and Rosenfeld, J., "**Bank Capital Structure**", Working Paper. Goizueta Business School, Emory University, Atlanty (2000).
- Bevan. A. and Danbolt J., "**Capital Structure and Determinates**", Working Paper Prepared, Under the ACE Financial Flows in Transition and Marker Economics: Bulgaria, Hungaria and UK,(2000),pp.1-47.

- Brei Michael and Gadanecz Blaise (2012) **Public recapitalisations and bank risk: evidence from loan spreads and leverage**, BIS Working Papers No 383
  
- Briciu Sorin (2007) **Variable And Fixed Costs In Company Management**, University of Alba Iulia
  
- Brown Ken and Moles Peter (2012) **Credit Risk Management**, CR-A2-engb
  
- Dolient, j (2003), "Determinants of bank net interest margins of Southeast Asia **research master**, college of Business Administration University,of the Philippines- diliman - quezoncity - Philippines .
  
- Domac, I. and E.M. Yucel (2004): "**What Triggers Inflation in Emerging Market Economies**", Policy Research Working Paper, No. 3376, The World Bank.
  
- Donald John (2012) **Overhead Rates and Absorption versus Variable Costing**, School of Accounting, Economics and Finance, Deakin University, Australia
  
- Draghi Mario (2009) **Risk Management Lessons from the Global Banking Crisis of 2008**, Federal Reserve Bank of New York, and Kerri Corn of the Office of the Comptroller of the Currency
  
- Catao, L. and M. Terrones (2001): "**Fiscal Deficits and Inflation: A New Look at the Emerging Markets Evidence**", IMF Working Paper, No: WP/01/74.

- Cornford, Andrew, (2005), **Basel III: the Revised Framework OF June, No. 178**Dareen Sturting Traineng cours ' Bank Analyses & Rating Held Capital Intellegance in lemassol. 9-11
- Elena A., Pia E. (2012). Banking capital and operational risks: comparative analysis of regulatory approaches for a bank, **Journal of Financial Transformation**, Volume 34
- Entrop , Oliver , Memmel, Christoph, Wilkens, Marco Zeisler, Alexander (2008), **Deutsche Bundesbank (Eurosystem). Analyzing the Interest Rate Risk Of Banks Using Time Series Of Accounting-Based Data: Evidence From Germany"**. Discussion Paper Series 2: Banking and Financial Studies: No 01/2008, 2008.
- Eubanks, Walter W. (2006), **The Basel Accords: The Implementation of II and the Modification**, Congressional Research Service, The Library of Congress, USA.
- Eubanks, Walter W. (2006), "**The Basel Accords: The Implementation of II and the Modification of I"**, Congressional Research Service, The Library of Congress,USA
- Fauziah Hanim Tafri, Zarinah Hamid, Ahmed Kameel Mydin Meera, and Mohd Azmi Omar,2009, The Impact of Financial Risks on Profitability of Malaysian Commercial Banks:1996-2005 World Academy of Science, **Journal of Engineering and Technology**, 54: 1672-1686.
- Feess, Eberhard & Hege, Ulrich, (2004), **The Basel II Accord: Internal Ratings and Bank Differentiation**, Center for Financial Studies, Australia.

- Garca Juan and Werner Thomas, (2010), **Inflation Risks And Inflation Risk Premia, : European Central Bank**, Capital Markets and Financial Structure Division
- Gatev ,Evan & Strahan, Philip E. (2003). **Banks' Advantage in Hedging Liquidity Risk: Theory And Evidence From The Commercial Paper Market**. The Wharton Financial Institutions Center.
- Genay, H. (1999). Assessing the Conditions of Japanese Banks: How Informative Are Accounting Earnings? Economic Perspectives, **journal of Federal Reserve Bank of Chicago, 15: 12-34**.
- Gestel Tony and Baesens Bart (2009) **Credit Risk Management**, Oxford University .
- Gul Sehrish, Irshad Faiza and Zaman Khalid (٢٠١١)Factors Affecting Bank +Profitability in Pakistan, **The Romanian Economic Journal Year XIV, no. 39 March 2011**
- Gup, Benton E. & Kolari, James W. (2005). **Commercial Banking – The Management of Risk**. 3rd ed. Wiley – John Wiley & Sons, Inc.
- Gutierrez, E. (2003): "**Inflation Performance and Constitutional Central Bank Independence: Evidence from Latin America and the Caribbean**", IMF Working Paper, No. 53.
- Hanweck, g, (2005),"**The sensitivity of bank net interest margins and Profitability to credit, interest rate, and term-structure shocks Across bank product specializations** " Research. School of management. George mason university working paper 200-02.

- Hasan, Maher (2002). **The Significance of Basel 1 and Basel 2 for the Future of The Banking Industry with Special Emphasis on Credit Information**. Central Bank of Jordan, The Credit Alliance/ Information Alliance Regional Meeting in Amman 3-4 April 2002.
- Hempel,G and Simonson,D.(1999), "**Bank Management – Text& Cases**", 4<sup>th</sup> Edition,U.S.A.
- Henring, Richard. (2004), **The Basel II Approach to Bank Operational Risk**. University of Pennsylvania.USA. [www.en.wikipedia.org](http://www.en.wikipedia.org)
- Hilscher Jens and Wilson Mungo (2013)Credit ratings and credit risk: Is one measure enough?, **Princeton University Journal, Princeton New Jersey**
- Homes Weston (2005) **lifting operation method statement/lift plan & risk assessment**, Parts 1 & 3 And Loler Regulations
- Husni, K. and Al-Abadi,M, 2008. Determinants of Commercial Bank Interest Rate Margins: Evidence from Jordan. **Jordan Journal of Business Administration**, 4:485-499.
- IMCA (2007) **Guidelines for Lifting Operations, IMCA SEL 019**, IMCA M 187
- International Monetary Fund (2001), **The Decline of Inflation in Emerging Markets: Can it be Maintain?** World Economic Outlook, May, Chapter IV, Washington, DC, International Monetary Fund.

- JOSEPH, C.(2006).**Credit Risk Analysis portfolio Credit Mitigation**,1ED.,Mc Grow-Hill, New Delhi.
- Kashyap, Anil K & Stein, Jeremy C. (2004), **Cyclical implications of the Basel II capital standards, Economic Perspectives**, Federal Reserve Bank of Chicago
- Kasseeah, harshana, (2008),"What determinants the leverage decisions of Chinese firms "journal of Asia pacific economy, vol . 13 .issue. 3 , p.p. 354-374, Mauritius.
- Keinath Annemarie and Walo Judith (2004). Audit Committee Responsibilities Disclosed Since Sarbanes-Oxley, **CPA Journal**
- Kern Roger(2007 ) **Fixed Costs**, EDM Today.
- Kithinji Angela,(2010), **Credit Risk Management And Profitability Of Commercial Banks In Kenya**, School Of Business, University Of Nairobi, Nairobi – Kenya.
- Koehn, M. and Santomero, A. 1980. Regulation of Bank Capital and Portfolio. **Journal of Finance, 35: 1235-1250.**
- Koehn, M. and Santomero, A. 1980. Regulation of Bank Capital and Portfolio. **Journal of Finance, 35: 1235-1250**
- Lam, James (2007). **Enterprise Risk Management at Asian Banks: From Challenges to Strategies**. An Executive White Paper. Asia Risk Management Institute (ARMI).
- Lang, William W. & Mester, Loretta J. & Vermilyea, Todd A., (2007), Competitive Effects of Basel II on U.S. Bank Credit Card Lending, **Financial Intermediation Journal**, Philadelphia, USA.

- Lee, Ho Young and Mande, Vivek and Ortman, Richard (2004). The effect of audit committee and board of director in dependence on auditor resignation, **auditing a journal of practice and theory** vol 23 no 2 p131-146.
- Lequiller 'François' Derek Blades (2006). **Understanding National Accounts. OECD..** "To convert GDP into GNI, it is necessary to add the income received by resident units from abroad and deduct the income created by production in the country but transferred to units residing abroad."
- Lougani, P. and P. Swagel (2001): "**Sources of Inflation in Developing Countries**", IMF Working Papers, No: WP/01/198.
- Mahran, H.A. (1999): "Causality between the Inflation Rate and the Exchange Rate in Sudan, -1991-1971", **The OSSREA Newsletter**, Vol. XVII, No. 2, PP. 14-20.
- Mishkin, Frederic S. (2001). **Financial Policies and Prevention of Financial Crises in Emerging Market Countries.** National Bureau of Economic Research (NBER). Cambridge. Working Paper Series. Paper No. 8087.
- Moreno Ramon (2007) **The changing nature of risks facing banks**, BIS Papers No 28
- Mounira, b,(2001),"Managing risk and liquidity in an interest " **international. Journal of business and management** vol 3, no 9 ,p.p 461-482 **Tunise.**



- Naceur Samy and Goaid Mohamed (2005) **The Determinants Of Commercial Bank Interest Margin And Profitability: Evidence From Tunisia**, Ssrn Working Paper Series
- Naceur Samy (2003) **THE DETERMINANTS OF THE TUNISIAN BANKING INDUSTRY PROFITABILITY: PANEL EVIDENCE**, Université Libre de Tunis Avenue Khéreddine Pacha
- Nikolaou Kleopatra (2010) **Liquidity (risk) concepts definitions and interactions**, workIng PaPer serLesno 1008 / febrUary 2009
- Rejda, George E. (2003). **Principles of Risk management and Insurance**. 8th Ed. Pearson Education, Inc.
- Robert , Allen, (2003)," Cvar and credit risk measurement" **finance and economics Edith cowan university- Australia vol .1(2) pp 5-20.**
- Rose, Peter S. (2002). **Commercial Bank Management**. McGtraw-Hill Irwin.
- Rural woman network(2006) **START YOUR OWN BUSINESS** , Voluntary Action Cumbria
- Senior ,Edgar (1999).**How credit derivatives can control credit risk**, corporate Finance.
- Simon Kuznets, (2000), **Congress commissioned Kuznets to create a system that would measure the nation's productivity in order to better understand how to tackle the Great Depression**. "National Income, 1929–1932". 73rd US Congress, 2d session, Senate document no. 124, page 5-7.

- Starr, Martha & Yilmaz, Rasim (2006). **Bank Runs in Emerging-Market Economies: Evidence from Turkey's Special Finance Houses**. American University, Washington, D C. No. 2006-08 .
- Stinenherr, A. and Huveneers, C. 1994. On the Performance of Differently Regulated Financial Institutions: Some Empirical Evidence. **Journal of Finance**, **33**: 1133-1153.
- Stinenherr, A. and Huveneers, C. 1994. On the Performance of Differently Regulated Financial Institutions: Some Empirical Evidence. **Journal of Finance**, **33**: 1133-1153.
- Sucher Patricia, Leung Kenneth and Zhenqiang Si (2013).**Basel Committee on Banking Supervision Consultative Document External audits of banks**, Bank for International Settlements 2013. Brief excerpts may be reproduced or translated provided the source is stated.
- Young J. (2012). **The use of key risk indicators by banks as an operational risk management tool, a south African perspective**, International conference "Improving Financial institutions: the proper balance between regulation and governance" Helsinki.
- Zicchino, Lea (2005), **model of bank capital, lending and the macroeconomy: Basel I versus Basel II**, Bank of England, Financial Industry and Regulation Division.

## الملاحق

# ملحق (١)

المتغيرات الإقتصادية الداخلية والخارجية للبنوك التجارية الأردنية

		المتغير التابع							
		هامش سعر الفائدة	مخاطر الائتمان	مخاطر الرفع	مخاطر السيولة	نسبة التكاليف التشغيلية الى اجمالي الاصول	معد النمو في الناتج المحلي الاجمالي	مخاطر التضخم	نسبة الحصة السوقية
		NMI	CR	LV	LR	OC_TA	GDPRR	INR	MSR
2000									
2001	الكويتي	0.030273277	0.416447832	0.094442173	0.431216354	0.023750494	5.3	1.8	0.071220485
2002		0.027396494	0.422981965	0.092262469	0.43470147	0.026074813	5.8	1.8	0.077441922
2003		0.029833711	0.443387428	0.094582644	0.429789351	0.020651193	4.2	2.3	0.076422373
2004		0.03053106	0.50256306	0.094741143	0.365490535	0.016031066	8.6	2.6	0.029298229
2005		0.025564055	0.048881855	0.07298885	0.378781012	0.014499667	8.1	3.5	0.040744315
2006		0.034670831	0.581401974	0.113753169	0.231559202	0.013604491	8.1	6.3	0.044448158
2007		0.032303	0.536983374	0.147886039	0.283567335	0.015701878	8.2	4.7	0.047896004
2008		0.03999347	0.59986	0.116055	0.237298	0.031347778	7.2	13.9	0.047947615
2009		0.0377435	0.509219	0.1339837	0.2600456	0.02621014	5.5	-0.7	0.047415151
2010		0.0413681	0.5616567	0.1557399	0.2164545	0.0183168	2.3	5.0	0.045999558
2011		0.037710853	0.549205	0.15246109	0.27920226	0.0234738	2.6	4.4	0.047847084

2012									
2000									
2001	البنك التجاري	0.02755341	0.60219769	0.04726754	0.329503	0.041084439	5.3	1.8	0.050767924
2002		0.02554074	0.480813485	-0.140443308	0.429741085	0.074420068	5.8	1.8	0.040714347
2003		0.040014986	0.588906	-0.3135458	0.209167665	0.07497794	4.2	2.3	0.016742488
2004		0.02095336	0.40637164	0.206816	0.34160697	0.03550709	8.6	2.6	0.00742183
2005		0.02660307	0.54448394	0.18409588	0.27130702	0.036516635	8.1	3.5	0.012429689
2006		0.030668703	0.53106635	0.14713709	0.305489639	0.023731902	8.1	6.3	0.017214855
2007		0.031759774	0.53698337	0.147886039	0.28356728	0.025063575	8.2	4.7	0.01498519
2008		0.034056454	0.58641529	0.13950057	0.2076938	0.0254398	7.2	13.9	0.016934069
2009		0.029832311	0.51709539	0.144386659	0.20975737	0.030673708	5.5	-0.7	0.016889986
2010		0.027975946	0.511872315	0.123551456	0.511872315	0.02688223	2.3	5.0	0.019443297
2011		0.027350559	0.524216294	0.114963913	0.177157716	0.042913375	2.6	4.4	0.020589848
2012									
2000									
2001	بنك الاسكان	0.03112307	0.342197657	0.150078245	0.377649771	0.02702738	5.3	1.8	0.246675129
2002		0.031577918	0.33845699	0.14958024	0.389313143	0.02754578	5.8	1.8	0.249182565
2003		0.028499968	0.309670138	0.137434756	0.451183489	0.028440254	4.2	2.3	0.267625518
2004		0.02645358	0.352033044	0.125511162	0.366479121	0.022038536	8.6	2.6	0.12929312
2005		0.029796013	0.39444708	0.11693786	0.344605462	0.020639935	8.1	3.5	0.146293643
2006		0.034465691	0.388109597	0.197350732	0.359404319	0.016793267	8.1	6.3	0.142762681
2007		0.034801198	0.38570178	0.169415653	0.386262418	0.016249425	8.2	4.7	0.153403046
2008		0.036619659	0.431205595	0.159957737	0.318222117	0.018456293	7.2	13.9	0.151230162

2009		0.03132929	0.388919113	0.146308551	0.364972909	0.026454993	5.5	-0.7	0.168787748
2010		0.028379976	0.366657619	0.137750983	0.366543795	0.02197729	2.3	5.0	0.169506703
2011		0.029045994	0.360631853	0.135291033	0.313727888	0.023782413	2.6	4.4	0.163205651
2012									
2000									
2001	الاستثمار	0.01925907	0.21834712	0.10436015	0.559379	0.019299358	5.3	1.8	0.036219633
2002	العربي	0.017411728	0.191647272	0.0985254	0.53502156	0.017776224	5.8	1.8	0.036331647
2003		0.01714785	0.19434502	0.102535149	0.5911748	0.018885198	4.2	2.3	0.036791364
2004		0.01564827	0.29607815	0.114642438	0.45856177	0.01430603	8.6	2.6	0.012092636
2005		0.015262792	0.264099603	0.11228428	0.484401027	0.01784801	8.1	3.5	0.012957901
2006		0.014887324	0.324336396	0.126592146	0.384752443	0.017764996	8.1	6.3	0.014671049
2007		0.018480727	0.374307607	0.184642823	0.366459735	0.016760312	8.2	4.7	0.014539745
2008		0.025495213	0.40499263	0.177543814	0.305664524	0.018974616	7.2	13.9	0.015430965
2009		0.028521538	0.365660678	0.156313454	0.311215645	0.01840779	5.5	-0.7	0.017462333
2010		0.030284217	0.371707663	0.148226212	0.251201994	0.018241421	2.3	5.0	0.018226543
2011		0.027438759	0.358263762	0.139836686	0.214615227	0.022078554	2.6	4.4	0.018409671
2012									
2000									
2001	البنك	0.018448144	0.359873694	0.080276668	0.436596332	0.017406617	5.3	1.8	1.826385135
2002	العربي	0.017683111	0.352671064	0.087400614	0.451168941	0.017275884	5.8	1.8	1.956207589
2003		0.016055773	0.356232481	0.092622319	0.458732288	0.018267362	4.2	2.3	1.853428566
2004		0.016496082	0.35099069	0.097561995	0.418066952	0.097561995	8.6	2.6	0.605224543
2005		0.021126317	0.396062121	0.11058823	0.401049037	0.019437013	8.1	3.5	0.564786095

2006		0.002532464	0.428945055	0.167783343	0.393185018	0.018035277	8.1	6.3	0.542114483
2007		0.025583657	0.465368217	0.167200227	0.340316939	0.016216706	8.2	4.7	0.536734917
2008		0.024289787	0.476448114	0.157353685	0.295850794	0.015231769	7.2	13.9	0.532375601
2009		0.022440841	0.438893134	0.164557998	0.308498486	0.019023839	5.5	-0.7	0.494709829
2010		0.021034625	0.431473689	0.162379551	0.33371782	0.024816067	2.3	5.0	0.493431612
2011		0.021148478	0.418182818	0.159418364	0.332994586	0.019150943	2.6	4.4	0.495703596
2012									
2000									
2001	البنك الاهلي	0.02310784	0.399196943	0.051192019	0.462148593	0.037561088	5.3	1.8	0.170711304
2002		0.016682268	0.331442631	0.04630705	0.527025386	0.016682268	5.8	1.8	0.159523676
2003		0.020276708	0.329428016	0.056101445	0.500724755	0.056101445	4.2	2.3	0.177261315
2004		0.018913766	0.270575285	0.06403652	0.553250664	0.028426606	8.6	2.6	0.068814523
2005		0.035231242	0.334963727	0.106261037	0.475968764	0.036545832	8.1	3.5	0.055334481
2006		0.02572875	0.357107971	0.121463163	0.451791722	0.025896831	8.1	6.3	0.054931939
2007		0.026053733	0.374150337	0.099098737	0.437819778	0.033689838	8.2	4.7	0.054459361
2008		0.03000578	0.422439244	0.095651665	0.34781028	0.03000578	7.2	13.9	0.055180289
2009		0.025769082	0.4347434	0.095124986	0.311164517	0.02726798	5.5	-0.7	0.057838265
2010		0.028648772	0.423172259	0.096633128	0.286631687	0.028483344	2.3	5.0	0.058669438
2011		0.029875601	0.45027789	0.096743839	0.257079353	0.029864467	2.6	4.4	0.057574018
2012									
2000									



2001	بنك سوسيتيه	0.023972726	0.414387498	0.139716864	0.451111554	0.048788418	5.3	1.8	0.006634158
2002		0.030792372	0.474815797	0.121437168	0.422924617	0.048567524	5.8	1.8	0.008182498
2003		0.025007097	0.466711541	0.127352152	0.46397412	0.039952541	4.2	2.3	0.007300887
2004		0.028781003	0.556028511	0.148270993	0.379986356	0.029088863	8.6	2.6	0.003218072
2005		0.029631756	0.50368854	0.130887763	0.448029937	0.02722691	8.1	3.5	0.006024783
2006		0.036470573	0.002785299	0.15485706	0.355461216	0.029121751	8.1	6.3	0.00559687
2007		0.029657556	0.598041518	0.123072622	0.330800346	0.029347275	8.2	4.7	0.004832177
2008		0.035246223	0.597629734	0.175547027	0.30703433	0.028750103	7.2	13.9	0.005445596
2009		0.03179173	0.513511291	0.175332206	0.247878054	0.026815913	5.5	-0.7	0.005615159
2010		0.031123102	0.377023839	0.167255144	0.286021945	0.026305549	2.3	5.0	0.008055666
2011		0.025241226	0.375625184	0.166707578	0.186908873	0.023532152	2.6	4.4	0.008839947
2012									
2000	بنك الاردن								
2001		0.035622758	0.438248828	0.075407889	0.412472859	0.03344156	5.3	1.8	0.111995362
2002		0.03326063	0.418694672	0.075699353	0.403371404	0.035048686	5.8	1.8	0.119897203
2003		0.031931438	0.395096433	0.071609817	0.412579	0.035041185	4.2	2.3	0.120712669
2004		0.035147863	0.406206619	0.083585399	0.374932137	0.034866003	8.6	2.6	0.041519763
2005		0.035142705	0.449044775	0.099761102	0.371757132	0.029388018	8.1	3.5	0.047597525
2006		0.039727599	0.483910245	0.102002294	0.369590612	0.025043179	8.1	6.3	0.054955319
2007		0.037988468	0.507084258	0.11073973	0.307709718	0.029296429	8.2	4.7	0.050245581
2008		0.038490367	0.490221185	0.106525829	0.244159559	0.02690832	7.2	13.9	0.051292085
2009		0.033832196	0.453191784	0.10097963	0.270223139	0.02443717	5.5	-0.7	0.054025057

2010		0.038409185	0.488132131	0.108888349	0.299926893	0.027629154	2.3	5.0	0.052267952
2011		0.039387799	0.50977727	0.126259938	0.238588767	0.030604349	2.6	4.4	0.050576386
2012									
2000	البنك الاستثماري								
2001		0.007867679	0.316161457	0.059904092	0.359104285	0.019772061	5.3	1.8	0.06388258
2002		0.008272157	0.288330454	0.087522084	0.445460844	0.01911138	5.8	1.8	0.050665601
2003		0.012743264	0.224868218	0.087763808	0.549885359	0.039820005	4.2	2.3	0.048585037
2004		0.013368534	0.23225528	0.104521645	0.502896558	0.023622848	8.6	2.6	0.015909384
2005		0.017363733	0.292589347	0.124625895	0.469087831	0.010953137	8.1	3.5	0.019125698
2006		0.017172581	0.33032271	0.110126445	0.373028393	0.011151513	8.1	6.3	0.019785641
2007		0.017252002	0.411416705	0.11332699	0.356232261	0.016827321	8.2	4.7	0.018051808
2008		0.018845392	0.443828241	0.125501279	0.330972833	0.014206013	7.2	13.9	0.017996188
2009		0.022481281	0.449365013	0.139863895	0.209164998	0.015709071	5.5	-0.7	0.018195625
2010		0.034222116	0.517226333	0.158621704	0.146236835	0.027780766	2.3	5.0	0.015838134
2011		0.035747512	0.505959384	0.189978841	0.193987911	0.032945331	2.6	4.4	0.015855821
2012									
2000	بنك الاتحاد								
2001		0.019314394	0.434070003	0.099297981	0.454852479	0.019883578	5.3	1.8	0.04113499
2002		0.018318292	0.393518396	0.089195548	0.495654928	0.019609727	5.8	1.8	0.055813701
2003		0.023546737	0.447301351	0.07849948	0.458586389	0.014598608	4.2	2.3	0.054350623
2004		0.022493226	0.403833908	0.098375846	0.450798756	0.013566785	8.6	2.6	0.019561747
2005		0.021207806	0.492091405	0.162360835	0.314664184	0.013356735	8.1	3.5	0.02000514
2006		0.018935603	0.490025098	0.114531848	0.368280167	0.006356476	8.1	6.3	0.024170951

2007		0.021171011	0.435745126	0.201293047	0.429595948	0.011945623	8.2	4.7	0.024283929
2008		0.027242667	0.530248788	0.19261675	0.306573929	0.014986657	7.2	13.9	0.02623968
2009		0.022940108	0.473278254	0.157403286	0.273193013	0.021332949	5.5	-0.7	0.031751207
2010		0.027992314	0.462385002	0.152776868	0.303122042	0.017989239	2.3	5.0	0.032164607
2011		0.02913209	0.495224968	0.153883972	0.29554505	0.028290471	2.6	4.4	0.029518488
2012									
2000									
2001	الموسسة العربية	0.021142818	0.391728109	0.088905374	0.424385987	0.029536507	5.3	1.8	0.039215789
2002		0.024719803	0.387911493	0.096591427	0.42783253	0.03231634	5.8	1.8	0.035120603
2003		0.025412471	0.383977126	0.105107536	0.454566667	0.029527805	4.2	2.3	0.034048466
2004		0.026471394	0.394971305	0.114949377	0.439316944	0.030964538	8.6	2.6	0.012085699
2005		0.02901474	0.451206624	0.128828047	0.336947433	0.024268532	8.1	3.5	0.012599109
2006		0.028960393	0.464653397	0.127075905	0.335030927	0.020058975	8.1	6.3	0.012674398
2007		0.029255736	0.444306196	0.128654913	0.344959887	0.022220819	8.2	4.7	0.016110608
2008		0.037628798	0.455293249	0.144979048	0.292708777	0.028258075	7.2	13.9	0.013420095
2009		0.033961046	0.465371371	0.157492015	0.257788815	0.026930709	5.5	-0.7	0.013404193
2010		0.035480215	0.44791071	0.152976455	0.246953787	0.028846571	2.3	5.0	0.012701909
2011		0.034166461	0.520136625	0.15586172	0.143148431	0.026499924	2.6	4.4	0.015473294
2012									
2000									

2001	بنك المال	0.027298362	0.472251705	0.135150035	0.390004907	0.025251672	5.3	1.8	0.018084889
2002		0.023906435	0.424720728	0.137483098	0.383500596	0.024486356	5.8	1.8	0.025855465
2003		0.028628611	0.567336002	0.148113472	0.263887431	0.030993587	4.2	2.3	0.030342977
2004		0.02664529	0.571708526	0.143939198	0.316024441	0.024037237	8.6	2.6	0.010893784
2005		0.025496164	0.551171147	0.186402882	0.325973412	0.017758323	8.1	3.5	0.018019931
2006		0.03006517	0.571860946	0.17588275	0.326989442	0.013200107	8.1	6.3	0.021852252
2007		0.027459947	0.529364769	0.175750033	0.292482506	0.024427519	8.2	4.7	0.020860503
2008		0.03319022	0.602789681	0.197956192	0.183651809	0.022424895	7.2	13.9	0.021299629
2009		0.030936756	0.53021794	0.185930432	0.24849606	0.037902611	5.5	-0.7	0.025905615
2010		0.028816361	0.55622258	0.170767716	0.186270513	0.03133367	2.3	5.0	0.026604539
2011		0.025164671	0.469866529	0.146188564	0.235111375	0.036870328	2.6	4.4	0.029978063
2012									
2000									
2001	بنك القاهرة	0.025617776	0.333397672	0.056436076	0.488816213	0.040732252	5.3	1.8	0.143457756
2002		0.025387436	0.316128611	0.044584427	0.526605105	0.037387456	5.8	1.8	0.141270773
2003		0.028130884	0.322337137	0.054911325	0.556624491	0.035159735	4.2	2.3	0.129816285
2004		0.026398614	0.346006615	0.087789358	0.492589924	0.026046834	8.6	2.6	0.04466667
2005		0.028515268	0.358768768	0.13308675	0.408228073	0.023223681	8.1	3.5	0.044081688
2006		0.036396408	0.431588889	0.11726348	0.357089556	0.033389825	8.1	6.3	0.044821406
2007		0.034988867	0.408862326	0.109944435	0.372069095	0.033227214	8.2	4.7	0.043597132
2008		0.036269604	0.432796168	0.103608478	0.274467248	0.032378916	7.2	13.9	0.045208026
2009		0.033303341	0.417765416	0.101350485	0.310265526	0.029587147	5.5	-0.7	0.047999833
2010		0.040822185	0.446503435	0.111707288	0.279534064	0.030465752	2.3	5.0	0.047090042
2011		0.041625584	0.488357006	0.115220875	0.230450934	0.033103522	2.6	4.4	0.046428133
2012									